



جامعہ مالک عبدالعزیز بہ کتبہ کرمینہ
کلیتہ الشریعہ و الدراسات الاسلامیہ

مجلس الشورى
البرلمان

الغدا في مصر

ملا لاله علیہ وسلم

تقریرات

دلائل اثبات اسلام و الحکماء التنزیهیه

رئيسة مقدمته : نيل درجعة الماجستير
 اعداد الطالب : فهد محمد ابو عيسى
 اشراف عليه الدكتور : أحمد فرحى أبو عيسى

1928 - 1937

1948 - 1949



- ب -
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

يقول سبحانه وتعالى : " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه والوالدين
إحسانا أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ، ولا
تسهرهما وقل لهما قولا كريما • واخفض لهما جناح الذل من الرحمة
وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " (١)

وأجاب صلى الله عليه وسلم السائل عن أحق الناس بحسن صحبته
فقال : أمك ، وكررها ثلاث مرات • ثم قال : أبوك •

قال والدي " أهدى هذا العمل الذي ما كان له أن يتم لولا عيون
من الله ثم دعاؤهما • وأسأل الله لهما طول العمر ، وأن يكون لهما
زيادة في الخير والدرجات العلى ، أسأل الله لهما حسن الختام والرحمة
والمغفرة والجنة والرضوان • اللهم آمين •

(١) التتمة " ٢٣ - ٢٤ " من سورة الإسراء .

- ٥ -
محتويات الرسالة

الموضوع	الصفحة
الاهدا	ب
المقدمة	ز
ملاحظات	ط
شكر وتقدير	ظ

المحتوى

٧ - ٢	<u>المبحث الأول : معنى السنة</u>
٢	معنى السنة في اللغة
٢	معنى السنة في القرآن الكريم
٣	معنى السنة في الحديث النبوي
٧ - ٣	معنى السنة شرعا
٣	معنى السنة عند الأصوليين
٤	تعريف القراء الشاذة والاعتراض بها على تصرف الهيئة
٦	جواب الاعتراض على رأى الحنفية
٦	جواب الاعتراض على رأى الشافعية
٦	إطلاق آخر للفظ السنة عند علماء الأصول
٦	معنى السنة عند الفقهاء
١٦ - ٨	<u>المبحث الثاني : حجية السنة</u>
٨	الأدلة من القرآن
١٤	دليل الإجماع
١٥	دليل المعقول
٢٣ - ١٧	<u>المبحث الثالث : أقسام السنة</u>
١٨ - ١٧	أقسام السنة باعتبار نوعها
١٧	السنة القولية
١٧	السنة الفعلية
١٧	السنة التقريرية

الموضوع	الصفحة
أقسام السنة باعتبار طريقة وصولها إلينا	١٨ - ٢٣
تقسيم الشافعية	١٨ - ٢١
السنة المتواترة	١٨ - ٢١
شروط الخبر المتواتر	١٩
ما يفيد خبر المتواتر	٢٠
أمثلة للخبر المتواتر	٢٠
المتواتر اللفظي والمعنوي	٢١
السنة الأحادية	٢١
شروط خبر الواحد	٢١
ما يفيد خبر الواحد	٢١
تقسيم الحنفية	٢١ - ٢٣
السنة المتواترة	٢٢
السنة المشهورة	٢٢
خبر الآحاد	٢٣
<u>المبحث الرابع : عصمة الأنبياء</u>	٢٤ - ٢٧
العصمة في كلام العرب	٢٤
معنى العصمة شرعا	٢٤
عصمة الأنبياء : مما يدخل بما يرجع إلى التشريع	٢٥
عصمة الأنبياء : عن الكبائر والصغائر الخسيسة	٢٥
عصمة الأنبياء : عن الصغائر التي لا تدل على الخسة	٢٦
عصمة الأنبياء : عن الزلة	٢٦
<u>المبحث الخامس : معاني بعض المصطلحات</u>	٢٨ - ٢٩
معنى التأسى	٢٨
معنى المتابعة	٢٩
معنى الموافقة	٢٩
معنى المخالفة	٢٩

الفصل الأول

٣٠	في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣١ - ٣٢	<u>المقدمة</u> : في أقسام أفعال النبي صلى الله عليه وسلم
٣١	أقسام الأفعال من حيث هي
٣١	أقسام الأفعال من حيث حكمها الشرعي
٣٣ - ٣٤	<u>المبحث الأول</u> : أفعال النبي صلى الله عليه وسلم الجبلية
٣٣	معنى الجبلية في اللغة
٣٣	معنى أفعال الرسول الجبلية
٣٣	حكم أفعال الرسول الجبلية
٣٤	ما تردد من فعله بين الجبل والشرعي
٣٥ - ٤٢	<u>المبحث الثاني</u> : خصوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٥	حكم خصوصياته صلى الله عليه وسلم
٣٥	خصوصية وجوب السواك
٣٦	خصوصية وجوب تخييره لنساءه
٣٦	خصوصية حرمة أكل شيء من الصدقتين
٣٧	خصوصية حرمة الكتابة والشعر
٣٧	خصوصية حرمة وضع لأمته إذا لبسها للحرب حتى يقاتل
٣٨	خصوصية حرمة خاتمة الأعمى
٣٨	خصوصية جعل تركته صدقة
٣٩	خصوصية حرمة نكاح أزواجه من بعده
٣٩	خصوصية إباحة الوصال في الصوم
٣٩	خصوصية إباحة القتال بمكة
٤٠	خصوصية عدم انتقاض وضوئه بالنوم
٤٠	خصوصية إباحة نكاح ما زاد على أربع من النساء
٤٢ - ٤٨	<u>المبحث الثالث</u> : ما كان من أفعاله بيانا لمجمل

الموضوع	المنحة
الرسول صلى الله عليه وسلم مكلف ببيان المجمل	٤٢
أدلة القائلين بصحة بيان المجمل بالفعل	٤٢
أدلة المنكرين لصحة بيان المجمل بالفعل	٤٣
الرد عليهم	٤٣
حكم الفعل المبين للمجمل	٤٣
بم يعرف الفعل بأنه بيان للمجمل	٤٤
أمثلة للأفعال التي قصد بها بيان المجمل	٤٤
توارد القول والفعل على بيان المجمل	٤٦ - ٤٨
الحالة الأولى : اتفاق القول والفعل على بيان المجمل	٤٦
الحالة الثانية : اختلاف القول والفعل في بيان المجمل	٤٧
<u>المبحث الرابع : أفعاله المجردة</u>	٤٩ - ٩٢
الطلب الأول : الفعل المجرد الذي علمت صفته	٥٠ - ٥٧
حكم الفعل المجرد الذي علمت صفته ومذاهب العلماء في ذلك	٥٠
أدلة الجمهور في أن الأمة مثل رسول الله في هذا النوع من الفعل	٥١
أدلتهم من الكتاب	٥١
دليل الإجماع	٥٤
الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة صفة الفعل	٥٥ - ٥٧
أولا : الطرق العامة	٥٥
ثانيا : الطرق الخاصة	٥٦
الطرق الخاصة بمعرفة صفة الوجوب	٥٦
الطرق الخاصة بمعرفة صفة الندب	٥٧
الطرق الخاصة بمعرفة صفة الإباحة	٥٧
<u>الطلب الثاني : الفعل المجرد الذي لم تعلم صفته</u>	٥٨ - ٩٢
حكم هذا النوع من الفعل ومذاهب العلماء في ذلك	٥٨
أدلة القائلين بالوجوب	٦٠ - ٧١
أدلتهم من الكتاب	٦٠
أدلتهم من السنة	٦٤

الصفحة	الموضوع
٦٨	دليل الاجماع
٦٩	أدلتهم من المعقول
٧٢	أدلة القائلين بالندب
٧٤	أدلة القائلين بالاباحة
٧٥	أدلة القائلين بالوقف
٧٧	أدلة القائلين بالخصوصية
٧٩	أدلة القائلين بأن ماظهر فيه قصد القرية عند وب وما لم يظهر فيه قصد القرية فمباح
٨٠ - ٨٦	أمثلة لأفعاله التي يظهر فيها قصد القرية
٨٠	المثال الأول : امتكاف الحشر الاواخر من رمضان
٨١	المثال الثاني : سجدة التلاوة
٨١	المثال الثالث : ركعتا الفجر
٨٢	المثال الرابع : رفع اليدين في الصلاة
٨٣	المثال الخامس : زيارة مسجد قبا
٨٣	المثال السادس : زيارة القهوجي
٨٤	المثال السابع : قيام شهر رمضان
٨٥	المثال الثامن : الاغتسال لدخول مكة
٨٥	المثال التاسع : تقبيل الحجر الأسود
٨٦	المثال العاشر : صيام ثلاثة ايام من كل شهر
٨٧ - ٩٢	أمثلة لأفعاله التي لم يظهر فيها قصد القرية
٨٧	المثال الأول : التقبيل للصائم
٨٧	المثال الثاني : لبس خاتم الفضة
٨٨	المثال الثالث : الارذاف على الدابة
٨٩	المثال الرابع : جواز النوم والاكل للمجنب
٨٩	المثال الخامس : تأخير غسل الجنابة للصائم الى طلوع الفجر
٩٠	المثال السادس : مشروعية الرهن
٩٠	المثال السابع : المحرم يغسل رأسه

الموضوع	الصفحة
المثال الثامن : جواز صلاة النافلة على الدابة حيث توجهت	٩١
المثال التاسع : حمل الصبيان في الصلاة	٩١
المثال العاشر : الحقبة بالحس	٩٢
الفصل الثاني	
تعارض الأفعال مع الأقوال والأقوال	٩٣ - ١٢٥
المقدمة	٩٤ - ٩٧
المسألة الأولى : عموم فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم	٩٤
المسألة الثانية : تخصيص العموم بفعله صلى الله عليه وسلم	٩٦
المبحث الأول : تعارض الفعل مع الفعل	٩٨ - ١٠٤
معنى التعارض في اللفظة	٩٨
التعارض عند الأصوليين	٩٨
حكم التعارض بين الفعلين	٩٨
مثال على التعارض بين الفعلين	١٠١
المبحث الثاني : تعارض الأقوال مع الأفعال	١٠٥ - ١٢٥
العوامل المؤثرة على التعارض	١٠٥
تقسيم التعارض بين القول والفعل والقول	١٠٧
حالات تعارض القول مع الفعل	١١٠ - ١١٩
الحالة الأولى	١١٠
الحالة الثانية	١١١
الحالة الثالثة	١١٢
الحالة الرابعة	١١٣
الحالة الخامسة	١١٤
الحالة السادسة	١١٥
الحالة السابعة	١١٥
الحالة الثامنة	١١٦

الموضوع	المفحة
الحالة التاسعة	١١٦
الحالة العاشرة	١١٧
الحالة الحادية عشرة	١١٧
الحالة الثانية عشرة	١١٨
تطبيقات	١٢٠ - ١٢٥
المثال الأول : استقبال القبلة واستدبارها لبول أو لغط	١٢٠
المثال الثاني : صلاة النافلة بعد فريضة العصر	١٢٢
المثال الثالث : الوصال في الصوم	١٢٣
المثال الرابع : صوم يوم عرفة	١٢٤
الفصل الثالث	
<u>تقريراته صلى الله عليه وسلم</u>	١٢٦ - ١٤٨
<u>المبحث الأول : معنى التقرير</u>	١٢٧ - ١٢٨
التقرير لغة	١٢٧
التقرير في اصطلاح الأصوليين	١٢٧
<u>المبحث الثاني : شروط التقرير</u>	١٢٩ - ١٣١
الشرط الأول : القدرة على الإنكار	١٢٩
الشرط الثاني : أن لا يكون قد سبق النهي من النبي صلى الله عليه وسلم عن الفعل أو القول	١٣٠
الشرط الثالث : أن يكون الفاعل مسلماً	١٣٠
تقرير المناق	١٣١
<u>المبحث الثالث : أقسام التقرير</u>	١٣٢ - ١٣٤
التقرير على القول الصادر من الشخص	١٣٢
التقرير على الفعل	١٣٢
الحالة الأولى : الفعل الواقع بين يديه صلى الله عليه وسلم	١٣٢
الحالة الثانية : ما وقع في زمانه وكان مشهوراً	١٣٣
الحالة الثالثة : ما وقع في زمانه وكان خفياً	١٣٤

١٣٥ - ١٣٦

المبحث الرابع : حكم التقرير

الحالة الأولى : أن يكون قد سبق من النبي تحريم ذلك الفعل
ولم اصرار الفاعل على فعله

الحالة الثانية : أن يكون قد سبق من النبي تحريم ذلك الفعل ولم
يعلم اصرار الفاعل على فعله

الحالة الثالثة : أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد بين حرمة
الفعل وقبحه من قبل

١٣٧

المبحث الخامس : استبشاره صلى الله عليه وسلم

١٣٨

المبحث السادس : عموم التقرير

١٣٩

المبحث السابع : التخصيص بالتقرير

١٤٢ - ١٤٨

المبحث الثامن : أمثلة من تقاريره صلى الله عليه وسلم

١٤٢

المثال الأول : أكل لحم الضب

١٤٥

المثال الثاني : المنزل عن النساء

١٤٧

المثال الثالث : اللعب بالمسجد

١٤٨

المثال الرابع : حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة

الخاتمة

١٤٩ - ١٥١

في نتائج البحث

١٥٢ - ١٦٥

قائمة بأسماء المراجع

المقدمة

ان الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١)
” يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ
بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (٢)
” يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلَحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيُغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٣) .

وأصلي وأسلم على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ، الذي بعثه بالحق بشيرا ونذيرا ،
وهاديا الى الله باذنه وسراجا منيرا ، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وتركها
على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك .
أما بعد :

فقد من الله على بالالتحاق بقسم الدراسات العليا الشرعية ، فرع أصول الفقه ،
ويقتضى نظامه أن يكتب الطالب رسالة يحصل بها على الماجستير . فبحثت عن موضوع
يناسب الزمن والمستوى العلمي ، فوفقني الله الى اختيار موضوع أفعال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وتقاريراته ودلائلها على الأحكام الشرعية . وقد كتبت فيه للسببين
التاليين :

الأول : أن الموضوع يتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو كشف عن جانب
من شخصيته التشريعية ، وهو قدوة البشر وأسوة الخلق ، والمربي للنفوس على
الفضيلة واللباني للمجتمعات على العدل .

الثاني : أن موضوع الأفعال والتقاريرات من موضوعات علم أصول الفقه الأصولية ،

(١) آية "١٠٢" من سورة النور .

(٢) آية "١" من سورة النساء .

(٣) آية "٧٠" من سورة الاحزاب .

فهو جزء من مباحث الأدلة التي هي أعظم قسمي علم الأصول ، غير
أن علماء الأصول جزأهم عما قد مو^{الله}وا للإسلام أكرم الجزاء كتبوا فيسه
بأسلوبهم العلمي الخاص ، فرغيت في عرضه عرضا مبسطا ، وتطبيق
بعض الفروع الفقهية عليه ليتبين مدى انطباق قواعد الأصول على
مسائل الفقه *

لهذا وبعد استخارة الله والتوكل عليه اخترت هذا الموضوع وكتبت فيه *
وهذه خطة البحث التي سرت عليها :

لقد قسمت الموضوع الى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة *

أما التمهيد : فقد جعلته في خمسة مباحث :

الأول : في معنى السنة ، تعرضت فيه لمعناها في اللغة وفي

اصطلاح الأصوليين والفقهاء *

والثاني : في حجية السنة ، وقد أوردت أدلة حجيتها من الكتاب
والاجماع والمعقول *

والثالث : في أقسام السنة ، وفيه تقسيمان :

الأول : باعتبار نوعها وتنقسم الى قول وفعل وتقرير *

والثاني : باعتبار طريقة وصولها اليها ، ولكل من الشافعية
والحنفية مسلكه الخاص في تقسيمها بهذا الاعتبار

فتحدثت عن ذلك *

والرابع : في عصمة الأنبياء ، وقد تعرضت لمعنى العصمة لغة وشرعا ،
وأقوال العلماء في عصمتهم عن الكفر والكذب في التشريع والكبائر
والصغائر الخميسة وغير الخميسة عمدا وسهوا ، والنزلة ،
وبينت أن الكلام في الأفعال وأخذها صفة الشرعية معتد على
موضوع العصمة *

والخامس : في بيان معنى أربعة من المصطلحات وردت في البحث وهي
التأسي والمتابعة والموافقة والمخالفة *

وأما الفصل الأول : فقد جعلته في مقدمة وأربعة مباحث :

المقدمة : في أقسام أفعال النبي صلى الله عليه وسلم من حيث هي
وأقسامها باعتبار أحكامها .

والمبحث الأول : في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجبلية ، وقد
بينت ما هو الفعل الجبلى وحكمه وتكلمت على ما يتردد من الأفعال
بين الجبلى والشرعى .

والمبحث الثانى : في خصوصياته صلى الله عليه وسلم ، وقد بينت ما هو
المقصود بالخصوصية وعددت اثنتي عشرة خصوصية مع الأدلة
المهينة لاختصاصه بها .

والمبحث الثالث : في ما كان من أفعاله بيانا لمجمل ، فتكلمت عن أن
الرسول مكلف ببيان المجمل من الكتاب العزيز ، ثم أوردت الأدلة
على صحة بيان المجمل بالفعل ، والرد على من قال بخبر ذلك
ثم تكلمت عما يعرف به بيان المجمل ، ومثلت ببعض أفعاله التى
تعتبر من هذا القبيل ، ثم فصلت القول فى مسألة توارد القول
والفعل على بيان المجمل حالة الاتفاق بين القول والفعل وحالة
الاختلاف بينهما .

والمبحث الرابع : فى أفعاله المجردة وقد فصلت الكلام عنها فى مطلبين :

الأول : فى الفعل المجرد الذى علمت صفته فأوردت أقوال العلماء
فى حكم تأسى الأمة برسولها فى هذا النوع من الفعل ،
ثم دللت للقول الراجح من الكتاب والاجماع .
وبعد ذلك استعرضت طرق معرفة صفة الفعل العامة
والخاصة .

الثانى : فى الفعل المجرد الذى لم تعلم صفته ، فأوردت مذاهب
العلماء فى حكم تأسى الأمة بالرسول صلى الله عليه وسلم
فيه ، ثم أوردت أدلة كل فريق من الكتاب والسنة

والاجماع والمعقول ، وناقشتها واخترت ما رأيته
الراجح منها ، ودلت عليه ، ومثلت له ، وجعلت
الأمثلة على قسمين الأول لأفعاله المجردة التي تظهر
فيها قصد القرية ، والثاني لأفعاله المجردة التي لم
يظهر فيها قصد القرية .

والأفعال

وأما الفصل الثاني : فقد جعلته في تعارض الأفعال مع الأفعال ^{أع}الأقوال وهو
في مقدمة من مسألتين ومبحثين :
المسألة الأولى من المقدمة : في عموم أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم .
والمسألة الثانية من المقدمة : في التخصيص بفعله صلى الله عليه وسلم .

والمبحث الأول : في تعارض الأفعال بعضها مع بعض ، تكلمت فيه عن حكم
هذا التعارض وأقوال العلماء فيه ، ورجحت ما رأيته الراجح
فيها ، ومثلت له .

والمبحث الثاني : في تعارض الأقوال مع الأفعال تكلمت فيه عن العوامل
التي ^{تتعلق} بالتعارض ثم تقسيم حالات التعارض وحكم كل حالة
بالنسبة للرسول والأمة ، وأخيرا مثلت للموضوع بأربعة أمثلة .

وأما الفصل الثالث : فقد جعلته في تقريرات رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان في
ثمانية محاور :

الأول : في معنى التقرير عند أهل اللغة وفي اصطلاح علماء الأصول .

الثاني : في شروط التقرير .

الثالث : في أقسامه ، وهي أما تقرير على قول صدر من الشخص ، أو فعمل
قام به .

الرابع : في حكمه .

الخامس : في استبشار رسول الله صلى الله عليه وسلم .

السادس : في عموم التقرير .

السابع : فى التخصيص بالتقرير *

والاخيرة : فى امثلة من تقريراته صلى الله عليه وسلم *

وأما الخاتمة : فقد جعلتها فى نتائج البحث *

وفى نهاية الرسالة وضعت قائمة للمراجع مرتبة بحسب الفنون والحروف
الهجائية *

أما عن كيفية السير فى كتابة الموضوع فقد كنت أجمع مادة كل مسألة ،
وانقلها من مصادرها على البطاقات ، ثم أدرس البطاقات ~~وأقول~~ عليها بعمد
الله فيما أكتب ، وأعرضه على فضيلة المشرف *

وقد حرصت على الرجوع الى كل ما توفر لى من كتب مطبوعة ومخطوطة لمعرفة
جميع جوانب المسائل وآراء أكبر عدد من العلماء فيها *

وكذلك حرصت على التمثيل من كتب الفقه لأكثر القواعد التى ذكرتها *
كما عملت على رد الأحاديث الى مواطنها من كتب السنة المطهرة ، ولم أكتف
بالكتب الجامعة للأحاديث ككتاب الرصف ومتقى الأخبار *

وفى نهاية هذه المقدمة أسأل الله العلى القدير العون والتوفيق ،
فان أصبت فمنه سبحانه وحده وان أخطأت فمنى ومن الشيطان ، وما توفيقى
الا بالله *

ملاحظات

قبل الدخول في الرسالة أود تسجيل الملاحظات التالية :

١ - بالنسبة للمخطوطات التي نقلت منها : الرقم يدل على الورقة ، والرمز (أ) يدل على الوجه الأول من الورقة ، والرمز (ب) يدل على الوجه الثاني من الورقة .
أما مخطوطة المحصول فهي غير مرقمة ، ولذلك رقيت موضع الأفعال فيها مبتدئا إياه بالرقم (١) لتيسر الرجوع إليه .

٢ - إذا ذكرت كتاب التحرير للكمال بن الهمام فاعني به الطبعة التي عليها شرحه المسمى بتفسير التحرير .
وإذا ذكرت كتاب جمع الجوامع لابن السبكي وشرحه للجلال المطي فاعني بهما الطبعة التي عليها حاشية الهناني .

٣ - إذا رويت الحديث عن غير البخاري ومسلم وسكت عليه فهو صالح للاحتجاج به وإذا كان غير صالح نهيت على درجته .

٤ - لكثرة ما في شرح السكوكب المنير من سقط وأخطاء ، فإنه انني استعملت نسخة مصححة من مكتبة الشيخ عبد الله بن حميد .

٥ - الطبعة التي اعتمدت عليها لكل كتاب هي المذكورة بقائمة المراجع ، فان رجعت لفهرها ذكرت ذلك بالهامش .

شكر وشهد

أحمد الله جل وعلا على نعمائه ، وأسأله العون على شكر آلائه ، فها بكم
من نعمة فمن الله ، وصدق القائل :
والشكر لله من الله للفنسى
فأول ما يجنى عليه اجتهاده

ومعد :

فأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لفضيلة الأستاذ الشيخ الدكتور
أحمد فهمي أبي سنة لما وجدته منه من عون ومساعدة كبيرين ، إذ عايش الرسالة
منذ بداية التفكير بموضوعها وساعد على رسم خطتها ، وظل يراها خطوة خطوة
طوال مدة كتابتها ، ولم يكن ليكتفى بساعات الاشراف الرسمية بل زاد عليها
اهتمامها فجلست اليه كثيرا بالجامعة والمسجد الحرام وبيته العامر يطلبه
العلم ، لقد فتح لي بيته وصدوره ولم يضق يوما بسؤال ، ولم يخل بخل اشكال .
فجزاه الله خير الجزاء وتممه بطول العمر وصن الثناء ، وجعل الجنة مثواه .

كما أتقدم بالشكر لسعادة الدكتور راشد الراجح لما وجدته منه طلاب قسم
الدراسات العليا خاصة ، من عناية ورعاية في سنوات عماده لكلية الشريعة .

وأشكر لسعادة الدكتور محمد الرشيد عميد كلية الشريعة لما تجدد الكلية منه
من اهتمام ورعاية .

وأشكر للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان مساعدته في اطلاعي على مالهيه مسن
المخطوطات ، وأشكر الأخ شاكرفياض المدرس بالكلية لمساعدته لي بتقديم كتسب
السنة . ولكل من أسهم بعون مادي أو معنوي خالص شكري مماثلا للجميع الشوية
من عند الله سبحانه وتعالى .

للتمهيد

ويشتمل على الباحث التالية

- | | |
|---------------|-----------------------|
| المبحث الأول | • معنى السنة |
| المبحث الثاني | • حجبة للسنة |
| المبحث الثالث | • أقسام السنة |
| المبحث الرابع | • عصمة الأنبياء |
| المبحث الخامس | • معاني بعض المصطلحات |

المبحث الأول

معنى السنة

معنى السنة في اللغة:

السنة : مصدر من " ، يقال من الله سنة أى بين طريقا قهطا -
والسنة : السيرة حسنة كانت أو قبيحة ، (١) قال خالد بن عتبة الهذلي :
فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها * فأول راض سنة من يسيرها (٢)
وفي اللسان : وكل من ابتدأ أمرا عمل به قوم بعده قيل هو الذي سنه ،
قال نصيب :
كأنني سننت الحب أول عاشق * من الناس إذ أحببت من بينهم وحدي (٣)
وخصها الأزهري بالطريقة المستقيمة المحمودة ، قال : ولذلك قيل فلان من
أهل السنة أى من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة (٤) .
وكلامه هذا مردود يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " ومن سن سنة سيئة " .
وقد ورد لفظ السنة في القرآن الكريم في ستة عشر موضعا بمعنى العادة
المستمرة ، والطريقة المتبعة ، والعادة المتكررة منها قوله تعالى : " قد خلت
من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان طاعة المكذبين " (٥) وقوله
سبحانه : " قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وان يعودوا فقد
مضت سنة الأولين " (٦) وقوله : " سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد
لسنة الله تبديلا " (٧) وقوله : " فهل ينظرون الا سنة الأولين فلن تجد
لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا " (٨)

- (١) لسان العرب المجلد الثالث عشر ص ٢٢٥ ، تاج العروس ج ٩ ص ٢٢٤ ،
المصباح المنير ج ١ ص ٣١٢
- (٢) ذكره صاحب اللسان . المجلد الثالث عشر ص ٢٢٥
- (٣) ذكره صاحب اللسان . المجلد الثالث عشر ص ٢٢٥
- (٤) تاج العروس ج ٩ ص ٢٢٤
- (٥) الآية ١٣٧ من سورة آل عمران (٦) الآية ٣٨ من سورة الانفال
- (٧) الآية ٦٢ من سورة الأحزاب (٨) الآية ٤٣ من سورة فاطر

وقد تكرر في الحديث النبوي ذكر كلمة السنة وط تصرف منها ، والأصل فيها الطريقة والسيرة . من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " من سنّ فسيئ الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء " ، ومن سنّ في الاسلام سنة سيئة فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء " . (١) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب سلكتموه " قلنا : يا رسول الله آلهيود والنصارى ؟ قال : فمن ؟ (٢) أى فمن غيرهم ، ومنه ما روى عن ابن عباس بن عمر قال : " سن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة السفر ركعتين وهى تطم غير قصر " . (٣)

والسنة بمعنى السيرة والطريقة والعادة كما مرفى كتب اللغة هو المعنى الذى ذكره الأصوليون عند تعرضهم لمعناها اللغوية . (٤)

معنى السنة شرعا :

لكلمة السنة في اصطلاح العلماء عدة اطلاقات :

ف عند الأصوليين :

وردت تعريفات كثيرة لها ، نختار منها التعريف التالى :
هى ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير . (٥) .

وزاد بعضهم على التعريف (٦) " ما ليس من الأمور الطبيعية " وذلك لأن السنة تنقسم الى : سنة هدى : وهى التى أخذها لتكميل

- (١) رواه مسلم فى صحيحه عن جرير بن عبد الله ج ٤ ص ٢٠٥٩
- (٢) رواه البخارى فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى ج ٤ ص ٢٠٦
- (٣) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٣٧٧
- (٤) شرح الأسنوى على المنهاج ج ٢ ص ١٩٦ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٩ ، الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٥٥ ، كشف الأسرار ج ٢ ص ٣٠٢ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٩٧ ، شرح العضد على مختصر ابن الطاج ج ٢ ص ٢٢
- (٥) مسلم الثبوت ج ٢ ص ٩٧ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٢ ، الطويح على التوضيح ج ٢ ص ٢٤٢ ، إرشاد الفحول ص ٣٣ (٦) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٩

الدين كالجماعة والأذان والإقامة وتاركها يستوجب اللوم والعتاب ، وسنة زوائد :
وهي التي أخذها حسن كسير النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه وقيامه وقعوده
وتاركها لا يستوجب أساءة . (١) فأراد بهذه الزيادة إخراج سنة الزوائد
من التعريف ، ولكن لم اختر هذه الزيادة لأننا مندوبون إلى اتباع الرسول ،
والأفعال الطبيعية من فعلها فحسن ومن تركها فلا بأس به .

وعرفها الأسنوى (٢) بقوله : هي ما صدر عن النبي عليه السلام من الأقوال
والأفعال التي ليست للعاجز .

ويخرج من السنة بقيد " التي ليست للعاجز " ما كان من أفعاله عليه
الصلاة والسلام على وجه العاجز (٣) كتكليمه للضب وبيع الماء من بين أصابعه ،
غير أن هذا القيد غير موجود في كتب الأوائل ، ثم هي - ما كان من أفعاله على
وجه العاجز - داخلة في السنة باعتبارها صدرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ويقتصر بعضهم في تعريف السنة على القول والفعل دون التقرير ، وذلك
لأنهم يرون أن التقرير كف عن الإنكار والكف فعل ، فلا داعي لإيراد لفظ التقرير . (٤)

قد يعترض على تعريف السنة : " ما نقل عن رسول الله غير القرآن . . . " .
فيقال إن هذا التعريف غير مانع لأنه يصدق على القراءة الشاذة (٥) فهي داخلة
فيه .

-
- (١) شرح المنار لابن ملك ص ٥٨٨
 - (٢) شرح الأسنوى ج ٢ ص ١٩٦
 - (٣) حاشية العطار ج ٢ ص ١٢٨
 - (٤) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ٩٩ ، شرح الأسنوى ج ٢
ص ١٩٦ ، غاية الوصول ص ٩١
 - (٥) القراءة الشاذة : هي ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم على أنه قرآن بطريق
الاحاد ، كقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين " فصيام ثلاثة أيام متتابعات " .
وقرأته : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيما نها " وهي ما وراء القسرات
العشر : قراءة أبي عمرو ونافع وابن كثير وابن عامر وطائفة وحزمه والكسائي
ومعقوب وأبي جعفر وخلف ، وقيل ما وراء القرات السبع الأولى .

.....

وقد أجمع الفقهاء على أن القراءة الشاذة ليست قرآناً ،
لأن القرآنية لا تثبت الا بالتواتر وهي ليست كذلك .
واختلف علماء الأصول هل القراءة الشاذة حجة أو ليست بحجة ؟
ذهب الحنفية والحنابلة الى القول بأنها حجة ظنية كخبر الاحاد وينسوا
وجوب التتابع في صيام كفارة اليمين على قراءة ابن مسعود " فصيام ثلاثة
أيام متتابعات " وذهب المالكية الى القول بعدم حجيتها وهو ظاهر مذهب
الشافعي ، وجمهور الشافعية على أنها حجة جاء في التمهيد للأسنوى ص ٢٣ :
" وما قلوه جميعه خلاف مذهب الشافعي ، وخلاف قول جمهور
أصحابه فقد نص الشافعي في موضعين من مختصر البوطي على أنها حجة ،
ذكر ذلك في باب الرضاع وفي باب تحريم الحج ، وجزم به أيضا الشيخ أبو حامد
في الصيام وفي الرضاع والمأورد في الموضوعين أيضا ، والفاضل أبو الطيب
ففي موضعين من تعليقاته أحدهما الصيام والثاني في باب وجوب العمرة ،
والفاضل أبو الحسين في الصيام والمطلي في الايمان من كتابه المسمى عدة
المسافر وكفاية الحاضر ، وابن يونس شارح التنبيه في كتاب الفرائض فسي
الكلام على ميراث الأخ للأُم ، وجزم به الرافعي في باب حد السرقة ، والذي
وقع للاطام فتلده النوى فيه مستنده عدم ايجابه للتتابع في كفارة اليمين
بالصوم مع قراءة ابن مسعود السابقة ، وهو منع عجيب فان عدم الايجاب يجوز
أن يكون لعدم ثبوت ذلك عند الشافعي أو لقيام معارض " .

ومن ذهب من الشافعية الى أن القراءة الشاذة ليست حجة يقول انها
ليست كذلك اجواز أن تكون مذهباً للمصحابي ذكره تفسيراً فظن قرآناً .
(تيسير التحرير ج ٣ ص ٩ ، حاشية العطار ج ١ ص ٣٠٦ ، المستصفي
ج ١ ص ١٠٢ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٦ - ١٧ ، الاحكام للآمدی
ج ١ ص ١٤٨ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢١ ، غاية الوصول ص ٣٤ - ٣٥ ،
روضة الناظر ص ٣٤ ، المدخل الى مذهب الاطام احمد بن حنبل ص ٨٨ ،
مختصر التحرير ص ٣٠ ، التمهيد للأسنوى ص ٣٣)

.....

والجواب على رأى الحنفية أنه لا مانع من دخولها لأنها نقلت عن رسول الله وصدرت عنه ولم تثبت قرآنيته ، فهي من السنة وإن لم ينص على أنها

لجواز

من منع من

ويجاب على رأى الشافعية بمنع دخولها فى التعريف أنها لم تصدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل هى مذهب صحابى فى تفسير القرآن ، أوفى أحكامه نظمها الصحابى مع القرآن عند قراءته لفهام الناس معنى القرآن فظن على مر الزمان أنها قرآن . وهذا التخريج مردود لأنه يؤدى الى تلبيس الصطبة على المسلمين بايها قرآنية ما ليس بقرآن .

وقد يطلق أيضا لفظ السنة فى الأصول على ما عمل عليه الصطبة (١) ، وجد ذلك فى الكتاب أوفى السنة أو لم يوجد ، لكونه اتباعا لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا أو اجتهادا مجتمعيا عليه منهم أو من خلفائهم ، إذ أنهم أعلام فى الدين وطريقهم يكون طريقة مسلوكة فى الدين ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : " فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ " (٢) .

أما عند الفقهاء فقد اختلفت عباراتهم فى تعريف السنة ، وجمعها كلها أنها ما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وليس يفرض ولا يوجب .

قال البرزوى : السنة اسم للطريق السلوك فى الدين من غير افتراض ولا وجوب . (٣) وهو قول النسفى فى المنار . (٤)

وقال فى التحرير : ما واطب على فعله مع ترك ما بلا عذر . (٥)

وقال الاسنوى : ما يقابل الفرض من العبادات . (٦)

-
- (١) الموافقات ج ٤ ص ٤
 (٢) قطعة من حديث رواه أبو داود فى سننه عن العرياض بن سارية ج ٤ ص ٢٠١
 (٣) كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠٢
 (٤) ص ٥٨٦
 (٥) التحرير وشرحه تيسير التحرير ج ٣ ص ١٩
 (٦) شرح الاسنوى ج ٢ ص ١٩٦

وقال الآمدي : ما كان من العبادات نافلة منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) . وهو قول الحنفية في شرحه لمختصر ابن الحاجب والتفتازاني في حاشيته على التوضيح (٢) .

وتطلق السنة ويراد بها ما يقابل البدعة (٣) ، وهو ما دل عليه الدليل الشرعي سواء كان من القرآن أو من السنة أو الاجماع أو القياس ، يقال : " فلان على سنة " اذا عمل وفق ما عمل عليه النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك منصوبا عليه في الكتاب أولا ، ويقال : " فلان على بدعة " اذا عمل على خلاف ذلك .

(١) الاحكام للآمدي ج ١ ص ١٥٦

(٢) الاول ج ٢ ص ٢٢ ، والطنبي ج ٢ ص ٢٤٢

(٣) الموافقات ج ٤ ص ٤ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢١١

المبحث الثاني

حجية السنة

المراد بحجية السنة كون السنة دليلاً يعمل به في الأحكام ، وحجية السنة ضرورة دينية (١) ، بمعنى أنها لا تحتاج في العلم بها إلى نظر واستدلال ، إذ كل من له عقل وتميز حتى النساء والصبيان يعرف أن من ثبتت نبوته صادق فيما يخبر عن الله تعالى وجب اتباعه . وما نسوقه من الأدلة ليس لاثباتها على هذه المسألة .

ذهب علماء المسلمين إلى أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأقسامها الثلاثة القول والفعل والتقرير حجة على المسلمين ومصدر خصب لاستنباط الأحكام الشرعية مستدلين على ذلك بالكتاب والاجماع والمعقول .

أولاً : الأدلة من القرآن :

١ - قوله تعالى : " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون " (٢) أخبر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أن مهمة رسوله صلى الله عليه وسلم هي توضيح ما أشكل وتبيين ما أجمل من كتاب الله ، يقول القرطبي في تفسيره : " وأنزلنا إليك الذكر يعني القرآن لتبين للناس ما نزل إليهم في هذا الكتاب من الأحكام والوعود والوعيد بقولك وفعلك ، فالرسول صلى الله عليه وسلم مبين عن الله عز وجل مراده مما أجمله في كتابه من أحكام الصلاة والزكاة وغير ذلك مما لم يفصله " (٣) .

وجه الدلالة أن القرآن اعتبر الرسول مبيناً ، ويلزم من ذلك أن يعتبره صادقاً في كل ما يبين عن الله وأن هذا البيان يجب العمل به .

(١) تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٢ ، إرشاد الفحول ص ٣٣ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٩٠
(٢) الآية " ٤٤ " من سورة النحل
(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ١٠٩

٢ - قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً " (١)

وطاعة رسوله
فالأية نص في وجوب طاعة الله وطاعة أولى الأمر ، ونص في وجوب التحاكم إلى الله ورسوله عند التنازع والاختلاف ، وطاعة رسول الله تكون بالرد إلى سنته . يقول ابن جرير الطبري : " واختلف أهل التأويل في معنى قوله : " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول " فقال بعضهم ذلك أمر من الله باتباع سنته ، وذكر من قال ذلك حدثنا المثنى قال : ثنا عمرو قال : ثنا هشيم عن عبد الملك عن عطاء في قوله أطيعوا الله وأطيعوا الرسول قال طاعة الرسول اتباع سنته . والاصواب من القول في ذلك أن يقال هو أمر من الله بطاعة رسوله في حياته فيما أمر ونهى بعد وفاته في اتباع سنته ، وبذلك أن الله عم بالأمر بطاعته ولم يخصص في حال دون حال " (٢)

وهذا القول من ابن جرير تأكيد لروايته عن عطاء .

وجه الدلالة أن الآية أمرت بطاعة الرسول الشاملة للعمل بسنته ، والأمر للوجوب ، فيكون العمل بسنته واجباً وهو معنى الحجية .

٣ - قوله تعالى : " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب " (٣) أوجب الله على المسلمين اتباع الرسول فيما أمر ونهى ، والآية وإن كانت في معرض الكلام عن الفسى لكنها جاءت بصيغة العموم فجميع أوامره صلى الله عليه وسلم ونواهيه داخل فيها . (٤)

(١) الآية رقم " ٥٩ " من سورة النساء

(٢) تفسير الطبري ج ٥ ص ١٣ ، وانظر : الرسالة للشافعي ص ٤٧ ، وتفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٥١٨ ، والجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٢٥٩ ، وتفسير البيضاوي ج ٢ ص ٩٥ ، وتفسير أبي السعود ج ١ ص ٧٢٢

(٣) الآية رقم " ٧ " من سورة الحشر

(٤) الجامع لأحكام القرآن ج ١٨ ص ١٧ ، وتفسير البيضاوي ج ٥ ص ١٢٦ ، وتفسير أبي السعود ج ٥ ص ٣٠٣

ولقد فهم الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود من هذه الآية أنها تضمنت جميع الأحاديث النبوية ، جاء في تفسير ابن كثير : " وقال الامام احمد حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن منصور عن علقمة عن عبد الله هو ابن مسعود قال : لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله عز وجل . قال : فبلغ ذلك امرأة من بني أسد في البيت يقال لها أم يعقوب فجاءت إليه فقالت : بلغني أنك قلت كيت وكيت . قال : طلى لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب الله تعالى ، قالت : اني لأقرأ ما بين لوحيه فما وجدته . فقال : ان كنت قد قرأتيه فقد وجدته ، أما قرأت وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ؟ قالت : بلى . قال : فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه . قالت : اني لأظن أن أهلك يفعلونه . قال : اذهبي فانظري ، فذهبت فلم تر من حاجتها شيئا ، فجاءت فقالت : ما رأييت شيئا . قال : لو كان كذا لما تجامعنا . (١)

٤ - قوله تعالى : " وما كان لمؤمن من ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا مبينا " . (٢)

فالآية لم تبح للمؤمنين أن يختاروا حكما يخالف قضاء الله وقضاء رسوله عليه الصلاة والسلام ، وقضاء رسول الله هو ما صدر عنه من الأحكام بل أوجب عليهم اتباعها بلا اختيار وهو عين الحجية ، وعموم الآية يدل على هذا المعنى ، وإن كان سبب نزولها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب بنت عمته زينب بنت جحش لفتاه زيد بن حارثة فأبى الله وأخوها عبد الله فنزلت الآية تردهما الى حكم رسول الله وأن الأمر ليس لهما اذا حكم الله ورسوله ، وقبل الآية نزلت في غير زينب . (٣)

-
- (١) تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ٣٣٦ ، وقد رواه البخاري في صحيحه ج ٦ ص ١٨٤
 (٢) الآية " ٣٦ " من سورة الاحزاب
 (٣) تفسير البيضاوي ج ٤ ص ١٦٣

٥ - قوله تعالى : " فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن نصيبهم فتنة أو نصيبهم عذاب اليم " (١)

يقول ابن كثير : فليحذر الذين يخالفون عن أمره ، أى عن أمر رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله فما وافق ذلك قبل وما خالفه فهو مردود على ناقضه وقاطعه كائناً من كان . " (٢)

وجه الدلالة أنه رتب على المخالفة الحذر من العقاب فبكون الواجب موافقة الأمر والعمل بما أمر به صلى الله عليه وسلم ونهى عنه وهو عين الحجة .

٦ - قوله تعالى : " قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم " (٣)

وجه الدلالة أنه جعل علامة حب الله اتباع رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهو اتباع سنته ، وجعل الثواب على ذلك محبة الله تعالى ، فإذا كان اتباع السنة علامة على محبة الله ومدعاة لثوابه ومأموراً به كان ذلك دليلاً على أن السنة حجة .

٧ - قوله تعالى : " هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين " (٤)

امتن الله سبحانه وتعالى بأنه بعث رسوله صلى الله عليه وسلم لتلاوة القرآن وتزكية النفوس وتعليم الكتاب والسنة ، فلو لم يكن العمل بالكتاب والسنة واجباً لما كانت هناك فائدة للتعليم ولا للبعث . ومعدان ذكر الشافعى أن المراد بالحكمة السنة قال : " فلا يجوز أن يقال لقول

-
- (١) الآية " ٦٤ " من سورة النور
 - (٢) تفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ٣٠٧
 - (٣) الآية " ٣٢ " من سورة آل عمران
 - (٤) الآية " ٢ " من سورة الجمعة

فرض لا لكتاب الله ثم سنة رسوله لما وصفنا من أن الله جعل الايمان برسوله مقرونا بالايمان به ، وسنة رسول الله هبة عن الله معنى ما أراد دليلا على خاصة وعامة ثم قرن الحكمة بكتابه فاتبعها اياه ولم يجعل هذا لأحد من خلقه لخير رسوله " (١)

٨ - قوله تعالى : " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما " (٢)

وجه الدلالة ان المراد بقوله يحكموك تحكيم شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحكيم سنته ، فاذا كان القرآن قد علق الايمان على تحكيم الرسول صلى الله عليه وسلم وسنته فقد حكم بالكفر على من لم يحكمهما وهذا من أعلى الأدلة على حجية السنة .

يقول ابن حزم : " فلم يسع مسلما بقرب التوحيد أن يرجع عند التنازع الى غير القرآن والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أن يأبى عما وجد فيهما فان فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق ، وأما من فعله مستحلا للخروج عن أمرهما وموجبا لطاعة أحد دونهما فهو كافر لا شك في ذلك عندنا " (٣)

ويقول ابن كثير : " فهذه الآية عامة في جميع الأمور وذلك أنه اذا حكم الله ورسوله بشئ فليس لأحد مخالفته ولا اختيار لأحد ههنا ولا رأى ولا قول " (٤)

٩ - قوله تعالى : " ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ، واذا دعا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون ، وان يكن لهم الحق يأتوا اليه مذعنين ، أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك

(١) الرسالة ص ٤٥

(٢) الآية " ٦٥ " من سورة النساء

(٣) الاحكام لابن حزم ج ١ ص ٨٩

(٤) تفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ٤٩٠

هم الظالمون ، فانما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون . " (١)

الدعوة الى الله هي الدعوة الى العمل بالقرآن الكريم ، والدعوة الى الرسول هي دعوة الى سماع قوله في حياته والعمل بسنته ، والآيات فيها بيان أن من دأب المؤمنين أنهم اذا دعوا الى كتاب الله وسنة رسوله أن يقولوا سمعنا وأطعنا ، وقد وعدهم على ذلك الفلاح والفوز وفي الآية الأولى نفى الابطان عن لم يطع الله ورسوله ، فمجموع الآيتين يدل على أن العمل بالسنة واجب وهو معنى الحجة .

١٠ - قوله تعالى : " وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى " (٢)

فآية وصف لرسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه يقول عن وحى لا عن هوى في نفسه ، يقول ابن حزم : " فصح لنا بذلك أن الوحى ينقسم من الله عز وجل الى رسوله صلى الله عليه وسلم على قسمين : أحدهما وحى متلو مؤلف تأليفا معجز النظام وهو القرآن ، والثانى وحى منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو لكنه مقروء وهو الخبر البارد عن رسول الله وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا " (٣)

(١) الآيات ٤٧ - ٥١ من سورة الزور . يقول الشافعى تعليقا على هذه الآيات : " فأعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم الى رسول الله ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لأن الحاكم بينهم رسول الله وإذا سلموا لحكم رسول الله فانما سلموا لحكمه بفرض الله ، وأنه أعلمهم أن حكمه حكمه على معنى افتراضه حكمه ، وما سبق في علمه جل ثناؤه من اسعاده بعصمته وتوفيقه وما شهد له به من هدايته واتباعه أمره ، فأحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسوله وأعلامهم أنها طاعته ، فجمع لهم أن أعلمهم أن الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسوله وأن طاعة رسوله طاعته ثم أعلمهم أنه فرض على رسوله اتباع أمره جل ثناؤه . (الرسالة ص ٤٩)

(٢) الآيتان ٣ - ٤ من سورة النجم

(٣) الاحكام لابن حزم ج ١ ص ٨٧

فاذا كان الوحي ينقسم الى قرآن وسنة ، كانت سنته وحيا من الله
معصوما عن الخطأ واجب الاتباع وذلك معنى الحجية •

ثانيا : اجماع الصحابة رضوان الله عليهم :

أجمع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمل بسنته في حياته
وبعد وفاته ، فكانوا في حياته يمشون أحكامه ويمثلون أوامره ونواهيه وتحليله
وتحريمه ولا يفرقون بين حكم نزل بآية من كتاب الله وحكم صدر عن رسول الله
نفسه • (١)

يقول الشوكاني وابن بدران : " قد اتفق من يعتد به من أهل العلم
على أن السنة المطهرة مستقلة في تشريع الأحكام وأنها كالقرآن في تحليل الحلال
وتحريم الحرام " • (٢)

ويقول الشافعي رضي الله عنه : " لم أسمع أحدا نسب الناس أو نسب نفسه
الى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
والتسليم لحكمه ، ذلك بأن الله عز وجل لم يجعل لأحد بعده الاتباعه ، وأنه
لا يلزم قول بكل حال الا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن ما
سواهما تبع لهما ، وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول
الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحد لا يختلِف في أن الفرض والواجب
قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فرقة مأصف لك قولها ان شاء الله
تعالى " • (٣) ثم يذكر حكايته مع تلك الفرقة الزائغة التي لا تحتج بالسنة
ويرد عليها •

وكانت خطة الصحابة رضوان الله عليهم في القضاء والحكم والفتوى تتلخص
في النظر في الكتاب فالسنة فان لم يكن الحكم بأحدهما صاروا الى الاجتهاد ،

(١) الوسيط للزحيلي ص ٢٤٧ ، علم أصول الفقه لخلاف ص ٣٨ ، أصول الفقه

لشاكر الحنبلي ص ٢٣٨

(٢) ارشاد الفحول ص ٣٣ ، المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل

ص ٨٩ - ٩٠

(٣) الأم ج ٧ ص ٢٧٣

ويظهر هذا جليا في مسلك أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، إذ كانا إذا لم يجدوا للحادثة حكما في القرآن يأخذون بما يحفظه الصحابة عن رسول الله ، وهكذا فعل علماء المسلمين بعد الصحابة بحيث لم يعلم أن أحدا منهم يعتد به خالف في أن سنة رسول الله إذا صح نقلها وجب اتباعها • (١)

ثالثا : المعقول •

جاء في القرآن الكريم أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو المبلغ عن الله والمبين للقرآن ، يبين مجمله كما في قوله تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (٢) " وقوله : " كتب عليكم الصيام (٣) " وقوله : " ولله على الناس حج البيت (٤) "

وهي المراد بعامة ومطلقة وما يدل عليه بكافة أنواع الدلالة ، فوجب أن يكون ما صدر عنه حجة في كل ما يبين عن الله ، إذ لو لم يكن حجة لبطل أن يكون مبينا للقرآن الكريم • والبيان كل أنواع السنة أوجبها على الخلاف •

يقول الشاطبي : " وقد روى عن عمران بن حصين أنه قال لرجل أنك امرؤ أحق أتجد في كتاب الله الظاهر أريحا لا يجهر فيها بالقراءة ، ثم عدد اليها الصلاة والزكاة ونحو هذا ، ثم قال : أتجد هذا في كتاب الله مفسرا ؟ إن كتاب الله أبهم هذا وإن السنة تفسر ذلك •

وقيل لمطرف بن عبد الله الشخير : لا تحدثونا إلا بالقرآن • فقال له مطرف : والله ما نريد بالقرآن بدلا ، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا •

وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة تفسر ذلك •

قال الأوزاعي : الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب • قال ابن عبد البر : يريد أنها تقضى عليه وتبين المراد منه • وسئل أحمد بن حنبل عن

(١) الوسيط للزحيلي ص ٢٤٧ ، علم أصول الفقه لخلاف ص ٣٨ ، أصول الفقه لشاكر الحنبلي ص ٢٣٨

(٢) الزل ، آية ٢٠

(٣) البقرة آية ١٨٣

(٤) آل عمران آية ٩٧

الحديث الذي روى أن السنة قاضية على الكتاب . فقال : ما أجسر على أن أقوله ،
ولكني أقول أن السنة تفسر الكتاب وتبينه * (١)

ومعد فيتضح بهذه الأدلة أن السنة دليل على الأحكام الشرعية وحجة
يجب العمل بها . وهنا قد يسأل سائل لم لم تستشهد لدعواك بأحاديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تأمر باتباع سنته وتحذر من مخالفتها ؟ كقوله
صلى الله عليه وسلم : " ألا اني أوتيت الكتاب ومطه معه ، ألا يوشك رجل شبعان
على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم
فيه من حرام فحرموه " (٢) وكقوله أيضا : " من أطاعني فقد أطاع الله ومن
عصاني فقد عصي الله " (٣)

الجواب : لم أستشهد بالسنة لأنني لو فعلت ذلك لكان في الاستدلال بها
دور . إذ يكون استدلالا بالسنة على حجية السنة ، وط يني على الدور فهو باطل .
هذا وقد قصرت الكلام على التنبيه على حجية السنة دون مناقشة آراء من
يقول بعدم حجيتها وذلك لأن الأمر بلغ من الوضوح جدا يعتبر الخروج عليه مسن
فساد الدين والعقل .

وقد أطل الشافعي رحمه الله - بالرد على هذه الفرقة الضالة في كتابيه
الرسالة والام . ويعتبر بحق أول من جرد قلمه للدفاع عنها واحتجاج لها ، ورد
شبه المخالفين ودحضها فرحمه الله من أطام للسنة وطالم بها .

(١) الموافقات ج ٤ ص ٢٦
(٢) سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٠٠
(٣) صحيح البخاري ج ٩ ص ٧٧

المبحث الثالث

أقسام السنة

نخص بالبحث تقسيمين من تقسيم السنة ، الأول : باعتبار نوعها ،
والثاني باعتبار طريقة وصولها إلينا ، واليك بيان ذلك :

(١)

التقسيم الأول : أقسام السنة باعتبار نوعها .

بالنظر إلى تعريف السنة اصطلاحاً نجد أن التعريف نص على أن
السنة إما أن تكون قولاً أو فعلاً أو تقريراً .

السنة القولية : هي الأحاديث التي قالها رسول الله صلى الله عليه
وسلم في مختلف الأغراض والمناصب كقوله صلى الله عليه وسلم : " إنما
الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى " (٢) وقوله في طء البحر :
" هو الطهور ماؤه الحل ميتته " (٣) وقوله : " لا ضرر ولا ضرار
في الإسلام " (٤)

والسنة الفعلية : هي الأعمال التي قام بها الرسول صلى الله عليه وسلم
مثل أداء الصلوات بهيئتها وأركانها ، وأداء شعائر الحج ،

غير ما نطق به .
والسنة التقريرية : هي سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن إنكار قبول
أفعال صدر من بعض أصحابه وعلم به وقد يكون معه ما يؤكده كالأستبشار
أو كلام آخر مثل سكوته عند أكل لحم الضب على ما عدته (٥) ، وسكوته

-
- (١) انظر الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٥٦ ، والأحكام لابن حزم ج ٢ ص ١٣٨ ،
والوسيط للزحيلي ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، وعلم أصول الفقه لخلاف ص ٣٦ - ٣٧
- (٢) صحيح البخاري ج ١ ص ٤
- (٣) سنن أبي داود ج ١ ص ٢١
- (٤) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٤
- (٥) صحيح البخاري ج ٧ ص ٩٣

عن الانكار مع استبشاره صلى الله عليه وسلم بحكم القائف اذ قال
عندما رأى أقدام زيد وأسامه ان بعض هذه الأقدام من بعض* (١)

التقسيم الثاني : أقسام السنة باعتبار طريقة وصولها إلينا *

اختلف الأصوليون من الحنفية والشافعية ومن سار في طريقهم في
تقسيم السنة من حيث طريقة وصولها إلينا ، فهي عند الشافعية ثنائية القسمة
وعند الحنفية ثلاثية القسمة *

والرواية هي الطريق الموصل لمعرفة حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلا مجال لمعرفة صحيح ما ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من
ضعيفه إلا بمعرفة الرواة وحالهم وطرق نقلهم للحديث وما إلى ذلك *

وقد اهتم علماء المسلمين بهذا النوع من الدراسة اهتماماً شديداً وألفوا
فيه الكتب الكثيرة ، وجعلوه - هذا النوع من الدراسة - من مباحث علم أصول
الفقه ، ومن جملة هذه الدراسة ما نحن فيه من تقسيم للسنة *

١ - تقسيم الشافعية :

قسم الشافعية السنة بهذا الاعتبار إلى قسمين : السنة المتواترة
والسنة الأحادية *

أ - السنة المتواترة :

التواتر في اللغة (٢) : عبارة عن تتابع الأشياء واحداً بعد واحد
بينهما مهلة ، ومنه قوله تعالى : " ثم أرسلنا رسلنا تترى " (٣) ،
أي متتابعين واحداً بعد واحد ، ويقال تواترت الأبل : إذا جاء
بعضها في أثر بعض *

-
- (١) صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٢٩
(٢) لسان العرب المجلد الخامس ص ٢٧٥ ، تاج العروس ج ٢ ص ٥٩٦ ،
أسام البلاغة ص ٦٦٤ ، المصباح الضير ج ٢ ص ٣٢١
(٣) الآية " ٤٤ " من سورة " المؤمنون " *

والمقولات: هو ما رواه جماعة يؤمنون بتواطؤهم على الكذب عن شتمهم إلى شتمى إسند

قال خبر المتواتر يرويه جماعة يبلغ عددهم حدا يعلم عند مشاهدتهم
بمستقر العادة أن اتفاقهم على الكذب محال ، وأن التواطؤ
عليه منهم متعذر ، وأن ما أخبروا به لا يجوز دخول اللبس والشبهة
في مثله ، وهذا في العصور الثلاثة الأولى ، عصر الصحابة والتابعين
وتابعيهم لأن الأحاديث عمت فيما بعد واستقرت في المدونات
الموثوق بأصطحابها وسها في كل عصر • (١)

وقد ذهب فريق من أهل العلم إلى تعيين عدد النقلة
الذى يصير الحديث بهم متواترا واختلف هؤلاء في العدد
المطلوب (٢) ، والصحيح عدم تقييده بعدد معين ، بل ضابطه
حصول العلم الضروري به •

مشتراط للخبر المتواتر :

١- أن يكون المخبرون عالمين بما أخبروا به (٣) لا ظاهرين ، فليس
من المتواتر ما كان الاختيار به عن ظن •

٢- أن يكون علمهم بالخبر مستندا إلى أمر محسوس (٤) من مشاهدة
أوسط ، لا إلى دليل العقل •

٣- أن يستوى طرفا الخبر ووسطه (٥) في كثرة المخبرين وعلمهم
بالخبر واستنادهم إلى أمر محسوس ، لأن خبر أهل كل عصر
مستقل بنفسه فكانت هذه الأمور معتبرة فيه •

-
- (١) الوسيط للزجلى ص ٢٤٢
(٢) شرح الاسنوى ج ٢ ص ٢٢٣ ، المستصفى ج ١ ص ١٣٤ ، الاحكام للآمدى
ج ٢ ص ٢٤ ، ارشاد الفحول ص ٤٨
(٣) المستصفى ج ١ ص ١٣٤ ، الاحكام للآمدى ج ٢ ص ٢٥ ، ارشاد الفحول
ص ٤٧ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٤
(٤) شرح الاسنوى ج ٢ ص ٢٢٢ ، المستصفى ج ١ ص ١٣٤ ، الاحكام للآمدى
ج ٢ ص ٢٥ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٤ ، ارشاد الفحول ص ٤٧
(٥) الاحكام للآمدى ج ٢ ص ٢٥ ، المستصفى ج ١ ص ١٣٤ ، تيسير التحرير
ج ٣ ص ٣٤ ، ارشاد الفحول ص ٤٨

والخبر المتواتر يفيد العلم مطلقاً عند الجمهور خلافاً للسمنية
والبراهمة في قولهم لا علم في غير الضرورات إلا بالحواس دون
الأخبار وغيرها . (١)

وذهب جمهور الفاطنيين بأنه يفيد العلم إلى أن العلم الحاصل
عن خبر التواتر ضروري ، بمعنى أنه لا يحتاج إلى نظر وكسب
وقال إمام الحرمين والكعبى وأبو الحسين البصرى والدقاق
أنه نظري . (٢)

هذا ولأهمية حكم الخبر المتواتر فقد عرفه بعضهم بما يفيد
حكمه فقالوا : خبر جماعة مفيد للعلم بنفسه . (٣)

ومن أمثلة ما نقل إلينا متواتراً ما ورد من السنن العملية كأداء
ركعات الصلاة ومناسك الحج ومقادير الزكاة وكيفية الوضوء
ونحو ذلك مما تلقاه المسلمون عن الرسول صلى الله عليه وسلم
بالمشاهدة أو السماع من غير اختلاف في عصر أو قطر .

وذكر ابن الصلاح أن المتواتر من السنة القولية قليل (٤) ، مثله
عند بعض المحققين حديث : " من كذب على متعمداً فليتبوأ
مقعده من النار " . (٥)

(١) الأحكام للآمدى ج ٢ ص ١٥ ، المستصفى ج ١ ص ١٣٢ ، شرح الأسنوى
ج ٢ ص ٢١٧ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٤

(٢) الأحكام للآمدى ج ٢ ص ١٨ ، شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢١٨ ، ملحق شرح
الكوكب المنير ص ٢٥٨ ، التحصيل ص ٩٩ ب

(٣) الأحكام للآمدى ج ٢ ص ١٥ ، بدیع النظام ص ١٧٩ ، إرشاد الفحول ص ٤٦

(٤) هذا حكم كثير من العلماء ومنهم ابن الصلاح ، وقد رد الطائفة ابن حجر
العسقلاني على هذا القول فقال : " وما ادّعى من العزة - ابن الصلاح -
ممنوع وكذا ما ادّعى غيره من العدم لأن ذلك نشأ عن قلة الإطلاع على كثرة
الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة أن يتواطأ على
كذب أو يحصل منهم اتفاقاً . (انظر شرح نخبه الفكر ص ٤ ، وتدریس
الراوي ص ٣٧٣)

(٥) أخرجه الشيخان ، وهو في البخاري ج ١ ص ٣٨

ومن المتواتر ما هو متواتر لفظي وهو ما اتفق الرواة على لفظه
كحديث من كذب على ، ومنه المتواتر المعنوي وهو ما
اختلفت روايته في اللفظ مع وجود معنى كلي مشترك بين هذه
الأخبار متفق (١) عليه في روايته ومن أمثلته أحاديث رفع
اليدين عند الداء .

ب- السنة الأحادية :

وهي ما رواه عدد لا يبلغ في الكثرة حد التواتر ، وكان مفيدا للظن .
فالخبر الذي لا ينتهي الى حد التواتر يسمى خبر الاحاد ولو كثرت
رواته . (٢)
وخبر الواحد منه ما هو مستفيض وهو الذي زادت رواته على ثلاثة
كما جزم به الامدي وابن الحاجب ، أو غير مستفيض وهو ما رواه
الثلاثة أو أقل . (٣)
ومشترط في راوي خبر الواحد التكليف والعدالة والاسلام والضبط (٤)
وخبر الواحد لا يفيد العلم بنفسه عند الجمهور ، انما يفيد الظن ،
خلافا للامام احمد بن حنبل في احد الروايتين عنه وداود الظاهري
والحسين بن علي الكرابيسي فذهبوا الى أنه يفيد العلم بنفسه .
وذهب الجمهور الى وجوب العمل بخبر الواحد .
وأما أخبار الاحاد كثيرة جدا هي غالب ما في كتب السنن .

٢- تقسيم الحنفية :

قسم الحنفية السنة باعتبار وصولها الى ثلاثة أقسام : متواترة ومشهورة
وخبر آحاد .

- (١) تدريب الراوي ص ٣٧٥ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٥٩
- (٢) الكفاية في معرفة الرواية ص ٥٠
- (٣) الاحكام للامدي ج ٢ ص ٣١ ، شرح الاسنوي ج ٢ ص ٢٣١
- (٤) الاحكام للامدي ج ٢ ص ٦٤ - ٦٨ ، المستصفى ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ ،
ارشاد الفحول ص ٥٠ - ٥٥ ، وقد ذكرت شروط راوي خبر الاحاد مجملة
ولم أقصّل القول فيها ، ولم اذكر الاختلاف بين العلما بشأنها ، لضيق
المجال في هذه المقدمة ، ولأن غرضها غير هذا
- (٥) ارشاد الفحول ص ٤٨

١ - السنة المتواترة :

لا يختلف الحنفية والشافعية في تعريف السنة المتواترة (١) ،
فقد قال السرخسي في تعريفه : " أن ينقله قوم لا يتوهم
اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب لكثرة عددهم وتباين أمكنتهم
عن قوم ملهم ، هكذا الى أن يتصل برسول الله صلى الله عليه
وسلم فيكون أوله وآخره وأوسطه كطرفيه . (٢)

كما عرفه بعضهم بما يفيد حكمه كما فعل كثير من الشافعية
فقال الكطل بن الهمام : " هو خبر جماعة يفيد العلم لا بالقرائن
المنفصلة " (٣) وهو تعريف صاحب مسلم الثبوت . (٤)
والسنة المتواترة توجب علما ضروريا عندهم . (٥)

ب - السنة المشهورة :

وهي ما كان آحاد الاصل متواترا في القرن الثاني والثالث (٦)
فالمشهور خبر آحاد في القرن الأول وهو قرن الصحابة ، ثم انتشر
حتى نقله قوم لا يتوهم تطاؤهم على الكذب في عصر التابعيين
وتابعيهم وطلقة الامة بالقبول والاعتبار .

والمشهور قسم من المتواتر عند الجصاص في جماعة من الحنفية ،
وكانهم على أن المشهور قسم للمتواتر . (٧)

ومن أمثله خبر المسح على الخفين (٨) ، وخبر تحريم المتعة
بعد اباحتها (٩) ، وخبر تحريم نكاح المرأة على عمتها وطيسى

(١) قارن تعريف الشافعية مع ما ذكره أصول الشافعي ص ٨١ ، وأصول البرزوي

ج ٢ ص ٣٦٠ ، والمناظر وشرحه لابن ملك ص ٦١٥ - ٦١٦

(٢) أصول السرخسي ج ١ ص ٢٨٢

(٣) تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠ ، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٢٣٠

(٤) فوائذ الرحموت ج ٢ ص ١١٠

(٥) شرح المناظر لابن ملك ص ٦١٧ ، كشف الأسرار ج ٢ ص ٣٦٢ ، فوائذ

الرحموت ج ٢ ص ١١٤

(٦) تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٧ ، أصول الشافعي ص ٨١

(٧) إرشاد الفحول ص ٤٩ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٧ ، التقرير والتحرير

ج ٢ ص ٢٣٥ (٨) صحيح البخاري ج ٥ ص ٥٥ (٩) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٢٧

خالتها (١) ، وخبر حرمة التفاضل في الأشياء الستة (٢) ثم يوجب المشهور عند عامة الحنفية (٣) ظنا فوق ظن خبر الآحاد قريبا من اليقين وهو ما سماه القوم علم طمأنينة القلب لا علم اليقين ، وفيد الخبر المشهور عند الجصاص العلم ، ويكفر جاحده .

هذا وقد ذهب الحنفية الى تخصيص علم الكتاب ابتداءً وثقييد مطلقه بالحديث المشهور كما قالوا ذلك في المتواتر .

جـ - خير الآحاد :

ما رواه جماعة لا يبلغون في الكثرة حد التواتر ولا الشهرة وكان مفيدا للظن .

وهذا التعريف مخرج للمتواتر والمشهور ، ومخرج للضعيف والموضوع بقولنا (يفيد الظن) لانهم يفيدان الوهم ، كما يدخل فيه الحسن لغيره .

والجمهور على افادته للظن ويجب العمل به (٤)

-
- (١) صحيح البخارى ج ٧ ص ١٥
 - (٢) سنن أبى داود ج ٣ ص ٢٥١
 - (٣) شرح المنار لابن ملك ص ٦١٩ ، التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ ، أصول السرخصى ج ١ ص ٢٩٢ ، بديع النظام ص ٨١ ب
 - (٤) كشف الأسرار ج ٢ ص ٣٧٠ ، التلويح على التوضيح ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٧

المبحث الرابع

عصمة الأنبياء

مسألة العصمة مسألة كلامية ، جرت عادة العلماء بالتصدي لها صدر مباحث السنة لشدة التصاقها بها . وذلك لأن ضرورة الكلام على العصمة فسى هذا الموطن من البحث تتبع من أن الأقوال والأفعال والتقارير النبوية لا تأخذ وصف الحجة ، ولا تستمد منها الأحكام الشرعية ، إلا إذا كان النبي معصوماً وبغير العصمة لا فرق بين قول وفعل وتقدير تصدر عن النبي أو عن غيره .

وجرت عادة تهم بحث عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام دون الاقتصار على عصمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لعموم الفائدة .

ونحن في هذه المقدمة نعرض لطرف من مسألة العصمة بالقدر الذي يتصل بموضوع البحث ، وهو العصمة بعد النبوة ، ولا حاجة بنا إلى البحث عن العصمة قبلها .

والعصمة في كلام العرب: هي الضع ، وعصمة الله عبده أن يمنعه مما يوقه . (١) وفي التنزيل : " قال سأوى إلى جبل يعصنى من الماء " (٢) أى يمنعنى من تفريق الماء .

أما عند العلماء فقد عرف الجمهور العصمة بأنها خلق مانع من ارتكاب المعصية غير ملجئ إلى تركها . (٣) قاله سبحانه وتعالى خلق عند أنبيائه

(١) لسان العرب . المجلد الثاني عشر ص ٤٠٣ ، تاج العروس ج ٨ ص ٣٩٨ -

٣٩٩ ، المصباح المنير ج ٢ ص ٦٤

(٢) الآية رقم "٤٣" من سورة هود

(٣) فوائح الرحموت ج ٢ ص ٩٧ ، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٢٢٣

ما منعهم به عن ارتكاب المعصية ، وهذا المانع لا يكون ملجأ حتى لا يكون المعصوم مضطرا الى ترك المعصية والى فعل الواجب .

اتفق أهل الشرائع كافة على عصمة الأنبياء بعد البعثة عن تعمد ما يخل بما يرجع الى التبليغ عن الله تعالى الى الخلائق كالكذب في الأحكام ^(١) ، وذلك لدلالة المعجزة التي يؤيد الله بها نبيته ، على صدقه فيما يبلغه عن الله .

وكذلك اتفق جمهور أهل العلم على عصمتهم عن الكذب فيما يخل بالتبليغ غلطا ونسيانا ، وخالف في ذلك أبو بكر الباقلاني (٢) الا أنه قال ان وقع منهم لا يقرون عليه ، بل ينهيه الله تعالى الى الصواب . وطال السى قول الباقلاني الأسنوى في شرح المنهاج . (٣)

(٤) غير أن الشيعة قالوا : يجوز عند الداعية أن يجرى الكفر على لسان النبي نبيه . أما غير الكذب والكفر من الكبائر والمغائر الخسيسة وهي التي تدل على سقوط الهمة ، وتخل بالمرءة كسرقة لقمة والتطيف بثمره فالاجماع من الأمة (٥) على عصمتهم عن تعمدها ، والأكثرون على تجوزها سهوا كما في تسليمه

-
- (١) التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٢٤ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩ ، حاشية الرهاوى على المنار ص ٧٢٦ ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٦ ، مختصر التحرير ص ٣١ ، شرح الأسنوى ج ٢ ص ١٩٧ ، ارشاد الفحول ص ٣٤ ، البرهان ص ١٢٣ ، المستصفى ج ٢ ص ٢١٢ ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢١٣ ، شرح العنبر ج ٢ ص ٢٢
- (٢) التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٢٤ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩ ، حاشية الرهاوى على المنار ص ٧٢٦ ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٧ ، ارشاد الفحول ص ٣٤ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٢١ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢١٣ ، يدبغ النظام ص ١٦
- (٣) شرح الأسنوى على المنهاج ج ٢ ص ١٩٧
- (٤) المستصفى ج ٢ ص ٢١٢ ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٧ ، المحصول ص ١
- (٥) فواتح الرحموت ج ٢ ص ٩٧ ، شرح الأسنوى ج ٢ ص ١٩٧ ، المستصفى ج ٢ ص ٢١٣ ، المعتمد ص ٣٧١ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٢١ ، البرهان ص ١٢٣ - ٢٣ ب ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٧ ، حاشية عزه زاده على شرح المنار ص ٧٢٦ ، ارشاد الفحول ص ٣٤ ، مختصر التحرير ص ٣١
-

صلى الله عليه وسلم على رأس الركعتين (١) وظلما كالخطأ في الاجتهاد .
وجوزها الشيعة لا على سبيل السهو والغلط ، بل انهم يجوزونها عدا نية (٢) .

أما الصفات التي لا تدل على العصمة كنظرة أو كلمة سفه نادرة في حالة
غضب فالأكثر على جوازها عدا بلا اصرار وسهوا (٣) ، ولا بد من تنبيههم
عليها . ومنع الحنفية تعمد الصغيرة (٤) ، وقالوا إن الصغيرة من الأنبياء
كالكبيرة من غيرهم . واختار الجلال المطي في شرحه والبناني في حاشيته منع
الصغيرة عدا وسهوا (٥) .

وكل من الحنفية والشافعية جوزوا الزلة على الأنبياء في الصفات والكبائر (٦) .
والزلة أن يقصد الانسان الى فعل مباح فيلزمه معصية (٧) وذلك كوكز موسى عليه
السلام للقبطى . وتقرن بالتنبيه من الله تعالى أو من الفاعل لثلا يتأذى بها (٨)

وفي ختام الكلام في مسألة العصمة أثبت كلمة للآمدى يقول فيها : " وبالجملة
فالكلام فيمما وقع فيه الاختلاف في هذه التفاصيل غير بالغ مبلغ القطع ، بل هو من باب
الظنون ، والاعتماد فيه على ما يساعد فيه من الأدلة الظنية نفيا وإثباتا " (٩)

-
- (أقول الاجماع المنقول على عصمة الأنبياء عن الكبائر والصفات الخمسة
كان قبل ظهور الفرق ، إذ خالف في ذلك الحشوية وبعض الخوارج . وهذا
الاجماع حجة . التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٢٤)
- (١) حديث ذي اليمين أخرجه البخاري ج ١ ص ١٤٢ - ١٢٣
- (٢) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٧ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٩٩ ، التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٢٤
- (٣) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٧ ، التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٢٤ ، حاشية عزه
زاده على شرح المنار ص ٧٢٦ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٢١ ، شرح العضد
ج ٢ ص ٢٢ ، بديع النظام ص ١٦٠ .
- (٤) التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٢٤ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٩٩ ، تيسير التحرير
ج ٣ ص ٢١ ، حاشية الازميري ج ٢ ص ٢٣٩
- (٥) حاشية البناني ج ٢ ص ١٠٠
- (٦) التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٢٤ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٠٠
- (٧) تيسير التحرير ج ٢ ص ٢٢ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٠٠ ، شرح المنار
لابن طلك ص ٧٢٦ (٨) التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٢٤ ، فواتح الرحموت
ج ٢ ص ١٠٠ ، حاشية الازميري ج ٢ ص ٢٤٠ ، كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩٩
- (٩) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٧

ومعد فقد رأينا أن الأنبياء معصومون عن تعمد ما يخل بما يرجع إلى التشريع - باتفاق أهل الشرائع - ومن الكذب غلطا ونسيانا عند الجمهور ، ومن يقول بهما يشترط عدم الاقرار على ذلك • وعن الكبائر والصغائر الخسيسة عمدا بالاجماع ، وعن الصغائر غير الخسيسة عند بعضهم مع اشتراط التبيين وعدم الاقرار ^{عليها} جوزها عليهم يقول الاطام في المحصول :

” والذي نقول به أنه لم يقع منهم ذنب على سبيل القصد صغيرا ولا كبيرا ، وأما السهو فقد وقع منهم ولكن بشرط أن يذكره في الحال أو ينبهوا غيرهم على أن ذلك كان سهواً “ (١)

بعد هذه الجولة القصيرة مع مسألة العصمة يمكن القول بأن ما يصدر عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عمدا يدل على أنه غير محظور ، ومن هنا كانت أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم معتبرة يحتج بها شرطا •

البحث الخامس

معانى بعض المصطلحات

البحث فى أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم يدعو الى الكلام
عن حكمها بالنظر الى الامة ، وأحيانا يكون تشريعا ، على الامة أن تأخذ به ،
وأحيانا لا يكون .

ومن هنا كانت اصطلاحات التأسى والموافقة والمتابعة والمخالفة
كثيرة الورد ، فنعرض لها فى هذه المقدمة لمعرفة المراد منها عند الأصوليين
والمعنى الذى تؤيده .

أولا : معنى التأسى : (١)

التأسى بالنبي صلى الله عليه وسلم قد يكون فى فعله ، وقد يكون فى
تركه .

أما التأسى به فى الفعل : فهو أن تفعل مثل فعله على وجهه من أجل فعله .

فقولنا : (مثل فعله) أى أن تكون صورة الفعلين واحدة ، فلو صام
وصلينا لم تكن متأسين به ، لأنه لا تأسى مع اختلاف الصورة .

وقولنا : (على وجهه) معناه المشاركة فى صفة الفعل ، فانه لا تأسى
مع اختلاف الفعلين فى كون أحدهما واجبا والآخر ليس بواجب ، وإن اتحدت
الصورة .

وقد يدخل الزمان والمكان فيكونان غرضين فنعتبرهما من صفته ، مثال
ذلك الوقوف بصرفة وصوم شهر رمضان ، وقد لا يدخلان فى الأغراض فلانعتبرهما
مثال ذلك أن يتصدق النبي صلى الله عليه وسلم بيمينه فى زمان مخصوص
ومكان مخصوص .

وقولنا : (من أجل فعله) : يعنى أن يقصد الفاعل المتابعة ، لأنه لو

(١) أنظر الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٨ ، والمعتد ج ١ ص ٣٧٢

اتفق فعل شخصين في الصورة والصفة ، ولم يكن فعل أحدهما من أجل متابعة الآخر كاتفاق جماعة في صلاة الظهر اتباعا لأمر الله فانه لا يقال يتأسى بعضهم ببعض .

وأما التأسى به في الترك : فهو أن نترك مثل ما ترك على الوجه الذي ترك لأجل أنه ترك ، فلو ترك الرسول عليه السلام الصلاة عند طلوع الشمس فتركنا في هذا الوقت لأجل تركه كنا متأسين به .

ثانيا : معنى المتابعة : (١)

- وأما المتابعة فقد تكون في القول ، وقد تكون في الفعل والترك .
- فالاتباع في القول : هو امتثاله على الوجه الذي اقتضاه القول .
- والاتباع في الفعل والترك هو التأسى بحسينه .

ثالثا : معنى الموافقة : (٢)

- الموافقة : هي مشاركة أحد الشخصين للآخر في صورة قول أو فعل أو ترك أو اعتقاد أو غير ذلك ، سواء كان ذلك من أجل الآخر أو ليس من أجله .
- فالفرق بين الموافقة وما قبلها في قصد الاتباع .

رابعا : معنى المخالفة : (٣)

- وأما المخالفة فقد تكون في القول ، وقد تكون في الفعل والترك .
- فالمخالفة في القول : هي المدول عما اقتضاه القول من طلب الفعل أو الكف .
- وأما مخالفة الفعل : فهي المدول عن امثال مثله اذا وجب امثال مثله أو ندب ، فاذا لم يجب أو لم يندب لا يقال لمن عدل عن مثله " قدخالفه " .
- وأما المخالفة في الترك : فهي المدول عن ترك ما وجب ترك مثله .

(١) انظر الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٨ ، والمعتد ج ١ ص ٣٧٤

(٢) الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٨ ، والمعتد ج ١ ص ٣٧٤

(٣) الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٩ ، والمعتد ج ١ ص ٣٧٥

الفصل الأول

" في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم "

يشتمل هذا الفصل على مقدمة وأربعة مباحث :

التقدمة : وهي في أقسام أفعال النبي صلى الله عليه وسلم •

المبحث الأول : أفعاله الجيلية •

المبحث الثاني : خصوصياته صلى الله عليه وسلم •

المبحث الثالث : ما كان من أفعاله بيانا لمجمل •

المبحث الرابع : أفعاله المجردة ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الفعل المجرد الذي علمت صفته •

المطلب الثاني : الفعل المجرد الذي لم تعلم صفته •

المقدمة

أقسام أفعال النبي صلى الله عليه وسلم

تنقسم أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم الى عدة أقسام ، وقد بحث الأصوليون في هذه الأقسام باعتبارين اثنين : الأول : أقسامها من حيث هي ، والثاني : أقسامها من حيث حكمها الشرعي واليك الكلام على كل منها :

التقسيم الأول : أقسام الأفعال من حيث هي :

تنقسم الأفعال بهذا الاعتبار الى أربعة أقسام :

الأول : الأفعال الجبلية .

الثاني : خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم .

الثالث : ما كان من أفعاله بياناً لمجمل .

الرابع : ما لم يكن من أفعاله بياناً لمجمل ، منها ما علمت صفة ، ومنها ما لم تعلم .

ونرجى الكلام عن هذه الأقسام الى مواطنها حيث تبعا هذا التقسيم

في البحث .

التقسيم الثاني : أقسام الأفعال النبوية من حيث حكمها الشرعي .

أكثر من يذكر هذا التقسيم الحنفية ، وقد اختلفوا في تقسيمها ، فمنهم من يقسمها قسمة رباعية فيقول انها تنقسم الى فرض واجب ومندوب ومباح (١) ، ومنهم من يقسمها قسمة ثلاثية فيقول انها تنقسم الى فرض ومندوب ومباح (٢) .

(١) المرأة الأصول ج ٢ ص ٢٤٠ ، أصول السرخسي ج ٢ ص ٨٦ ، شرح الفهار

لابن ملك ص ٧٢٧

(٢) نقله صاحب كشف الأسرار عن القاضي أبي زيد الديوب وسائر الأصوليين

ج ٣ ص ٢٠٠ ، ونقله أيضا الأزهرى في حاشيته على المرأة ج ٢ ص ٢٤١

وكلا التفسيرين صحيح .

فمن نظر الى أفعاله عليه الصلاة والسلام باعتبار حكمها الشرعى بالنظر الى ثبوتها فى حقه قسمها قسمة ثلاثية ، وقال إن الواجب لا يثبت فى حقه ، لأن الواجب ما ثبت بدليل ظنى ، ولا يتصور ذلك فى حقه ، بل أحكام الأفعال كلها معلومة له .

ومن نظر الى أفعاله باعتبار حكمها الشرعى بالنسبة للمكلفين ذهب الى أنها أربعة أقسام فزاد الواجب وهو ما ثبت بدليل ظنى أى بالنظر الى الأمة .

يقول الأزميرى : وليس فى حقه واجب لأن الواجب ما يثبت بدليل فيه شبهة ، وهذا لا يتصور فى حقه عليه السلام ، لأن كل دليل قطعى عنده . وقال صاحب الكشف وهو الأقرب الى الصواب . وأجاب عنه الأولون بأن هذا تقسيم لأفعال الله عليه السلام بالنسبة إلينا فحينئذ يتصور فيه الواجب أيضا لثبوت بعض أفعاله فسمى حقا بدليل ظنى (١) .

وتقسيمهم أفعاله الى فرض ومندوب ومباح مبنى على مسألة العصمة حيث لا يفعل النبى الحرام والمكروه .

يقول البظرى فى الكشف : " وأنها - الأفعال - تنقسم الى حسن وقبيح ، والحسن منها ينقسم الى واجب ومندوب ومباح ، والقبيح منها ينقسم الى مكروه ومكروه ، وهذه الأقسام سوى القسم الأخير - أى القبيح - يصح وقوعها من جميع المكلفين من الأنبياء وغيرهم ، فأما القسم الأخير فيصح وقوعه من غير الأنبياء من بنى آدم ولكن لا يصح وقوع ما هو معصية منه من الأنبياء عليهم السلام فانهم عصموا عن الكبائر عند عامة المسلمين ، وعن الصغائر عند أصحابتنا ، خلافا لبعض الأشعرية وأن لم يصحوا عن الزلات " . (٢)

(١) حاشية الأزميرى على المرأة ج ٢ ص ٢٤١

(٢) كشف الأسرار ج ٣ ص ١٩٩

المبحث الأول

أفعال النبي صلى الله عليه وسلم الجبلية

(١)

الجبلية في اللغة : الخلقة والطبيعة ، وجبله الله تعالى على الشيء : خلقه

وطبعه وقطره عليه ، إشارة إلى ما ركب فيه من الطبع الذي يأتي على

الناقل نقله ، وشي جبلتي : منسوب إلى الجبل كما يقال طبعني أي

ذاتي منفصل عن تدبير الجبل في البدن بصلح باريها .

وأفعال الرسول الجبلية : هي ما صدر عنه بمقتضى طبيعته وأصل خلقته (٢)

وهذه الأفعال لا يخلو الإنسان عنها ، إذ أهمها صفات لازمة للنفس

البشرية لا تتخلى عنها وذلك بخلق الله سبحانه وتعالى للبشر على هذه

الكيفية .

مثال ذلك الأكل والشرب والنوم والقيام والقعود والتفكير والحركة واللبس

ونحو ذلك .

ومحمد صلى الله عليه وسلم من ولد آدم يصدر عنه ما يصدر عن البشر

بمقتضى الطبيعة وأصل الخلقة ، فما هو حكم ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم من هذه الأفعال ؟

ذهب الجمهور إلى أن حكم هذه الأفعال الإباحة له ولأمته (٣) عليه

الصلاة والسلام ، فليس فيه تأس ولا به اقتداء . وهو القول الراجح .

غير أن الحنفية مع قولهم بالإباحة يرون أن التأسي أفضل كما نص على

(١) طج العروس ج ٧ ص ٣٥ ، لسان العرب . المجلد الطادي عشر

ص ٩٨ ، المصباح الضير ج ١ ص ٩٨ ، أساس البلاغة ص ٨١

(٢) فوائح الرحمت ج ٢ ص ١٨٠ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٢

(٣) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٠ ، فوائح الرحمت ج ٢ ص ١٨٠ ، الأحكام

للأطدى ج ١ ص ١٥٩ ، شرح الأسنوى ج ٢ ص ١٩٨ ، إرشاد الفحول

ص ٣٥ ، مفتاح الوصول ص ١٢١ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٢ ، كشف

الأسرار ج ٣ ص ٢٠٠ ، البرهان ص ١٢٤ ب ، التلويح على التوضيح

ج ٢ ص ٢٧٣

ذلك شارح اليزدوى ، وقال السرخسي : فعلها حسن وتركها لا بأس به (١) .
 ونقل القاضي أبو بكر الباقلاني والغزالي عن أقوام أنه يندب الناس به (٢) ،
 وقد كان الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يتبع هذا النوع من
 الفعل ويقتدى به ، فكان إذا حج يجر يخطأ ناقته حتى يبركها حيث بركت ناقته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تبركا بآثاره .

وفيما تردد من فعله بين الجبلي والشرعي بأن كانت الجبلة تقتضيه بنفسها
 لكنه وقع متعلقا بعبادته بأن وقع فيها أوفى وسيلتها ، كالركوب في الحج ، وجلسة
 الاستراحة في الصلاة ، قيل يباح وقيل يندب . (٣)

والخلاف ناشئ من تعارض الأصل وهو عدم التشريع ، والظاهر وهو التشريع
 فيحتمل أن يلحق بالجبلي لأن الأصل عدم التشريع فلا يستحب لنا ، ويحتمل أن يلحق
 بالشرعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات فيستحب لنا . (٤)

وقد رجح الشوكاني والبناني القول بالندب وهو قول أكثر المحدثين ، يقول
 البناني : " وظاهر كلام الفقهاء من استحباب الركوب في الحج والذهاب لصلاة
 العيد من طريق والرجوع من أخرى ترجيح الثاني هذا مذهبتنا معاشر المالكية ،
 وللشافعية نحوه كما يفيد شيخ الإسلام . " (٥)
 والراجع عندي القول بالندب احتياطاً .

وأما إذا وقع منه صلى الله عليه وسلم الإرشاد إلى بعض الهيئات كما ورد عنه
 الإرشاد إلى هيئة من هيئات الأكل والشرب ، والدعوة إلى النوم على حال معين ، فهذا
 خارج عن هذا القسم ويحكم فيه بحسب ما أرشد إليه صلى الله عليه وسلم . (٦)

-
- (١) كشف الأسرار ج ٢ ص ٣١ ، أصول السرخسي ج ١ ص ١١٤
 (٢) انظر ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢١٥ ، وإرشاد الفحول ص ٣٥ ، المنحول
 ص ٢٢٦ ، ونقل البناني في حاشيته على الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ٢
 ص ١٠٢ عن الزركشي الجزم بذلك قال البناني : " وجزم الزركشي فقال أما
 الجبلي فللندب لاستحباب الناس به "
 (٣) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٤٣ ، شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع
 ومعه حاشية العطار ج ٢ ص ٢٤٩ ، غاية الوصول ص ٩٢
 (٤) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٠٢ ، ملحق شرح الكوكب
 المنير ص ٢١٦
 (٥) حاشية البناني ج ٢ ص ١٠٢
 (٦) إرشاد الفحول ص ٣٥

المبحث الثاني

خصوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم

الخصوصية : هي الأمر الذي يتفرد به شخص ما دون مشاركة الغير في ذلك الأمر .

وخصوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الأحكام التي انفرد بها دون مشاركة أمته له فيها .

أجمعت الأمة على أنه لا يجوز لأحد أن يشارك رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر ثبت اختصاصه به بدليل ، (١) فلا تأسى به ولا اتباع له في هذا الأمر . مثال ذلك الزيادة في النكاح على أربع والوصول في الصوم .

ونورد في هذا المبحث جملة من خصوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم معتمدين الأدلة التي تثبت اختصاصه بالأحكام ، دون الاعتماد على ما ذكره الفقهاء في باب خصوصياته عليه الصلاة والسلام ، لأن منها ما عرى عن دليل الخصوص .

وقد اعتمدت في هذا تخریج الإمام ابن حجر العسقلاني في كتابه تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير .
ومن خصوصياته :

- ١ - السواك : أي وجوب الاستياك على النبي صلى الله عليه وسلم ويتحقق بمرة واحدة لكل صلاة سفرا وحضرا . (٢)
- أخرج أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي في السنن عن عبد الله بن حنظلة الغسيل : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر ، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع عنه الوضوء إلا من حدث . " (٣)

(١) الأحكام للآمدی ج ١ ص ١٥٦ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٠ ، المستصفی ج ٢ ص ٢١٤ ، كشف الأسرار ج ٣ ص ٢٠١ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٢ ، شرح الأسنوی ج ٢ ص ١٩٨ ، شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٠٢ ، مفتاح الوصول ص ١٢١ - ١٢٢ .
(٢) كشف القناع ج ٢ ص ٢٣ ، شرح الخرشی على مختصر خليل ج ٣ ص ١٥٨ .
(٣) تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٢٠ . واستناده حسن .

ووجه التمسك أن الأمر للوجوب ، والمشقة انما تلزم عن الواجب ، فكان
الوضوء واجبا عليه أولا ثم نسخ الى السواك . (١)

٢ - ومن خصائصه أنه يجب عليه أن يخير (٢) نساءه في المقام معه طلبا
للاخرة أو مفارقتها طلبا للدنيا : وذلك لقوله تعالى : " يا أيها النسي
قل لا زواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتكسن
وأمركن سراحا جميلا . وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فان
الله أعد للمحسنات منكم أجرا عظيما " (٣)

وقد اختلف العلماء في نكتة التخيير على أقوال منها : (٤)
أولها : أنهن تغايرن عليه فحلف ألا يكلمهن شهرا ، ثم أمر بأن يخيرهن .
وثانيها : أنهن طالبته من الحلي والثياب بما ليس عنده فتأذى بذلك فأمر بتخييرهن .
وثالثها : أن الله امتحنهن بالتخيير ليكون لرسوله خيرة النساء .

٣ - ومنها أنه يحرم عليه وعلى آله وهم بنو هاشم ومنوا المطلب في قول ، ومواليهم
أكل شيء من الصدقتين ، الزكاة وصدقة التطوع ، لخبر مسلم : " ان هذه
الصدقات انما هي أوصاخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد " (٥)
وصيانة لمنصبه الشريف ، لأنها تنبئ عن ذل الاخذ وعزالأخذ منه ،
ولقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري : " ان الصدقة لا تحل لنساء
وان مولى القوم من أنفسهم " (٦) . ولكون تحريمها على هؤلاء بسبب
انتسابهم اليه عد من خصائصه .

-
- (١) الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢٥٨ ، كشف القناع ج ٥ ص ٢٤ ، شرح الخرشى
ج ٣ ص ١٦٠ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٢٠
(٢) الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢٥٩ - ٢٦٣ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٢٢ ،
كشف القناع ج ٥ ص ٢٤ ، شرح الخرشى ج ٣ ص ١٥٨
(٣) الايتان رقم " ٢٨ - ٢٩ " من سورة الأحزاب
(٤) تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٢٢ ، الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢٦١ - ٢٦٢
(٥) تلخيص الحبير ج ٣ ص ١١١
(٦) رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث
أبي رافع ، والطبراني من حديث ابن عباس (تلخيص الحبير ج ٣ ص ١١٢)

٤- ومنها أنه يحرم عليه الكتابة والشعر (١) ، قال تعالى : " الذين يتبعون الرسول النبي الأمي " (٢) ، وقال تعالى : " وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لا رطاب المبطون " (٣) . وقال تعالى : " وما علمناه الشعر وما ينبغي له " (٤) .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين : " أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب " (٥) . وقوله :
 " وهل انت الا اصبح وميت * وفي سبيل الله ما لقيت " (٦)
 فليس هذا من الشعر ، فان الشعر قد قيل في حده هو الكلام الموزون المقفى قصداً ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد الوزن والقفية لدلالة الآية فان الله نفى عنه قول الشعر وإنما اتفق أن جاء كلامه موزوناً .

وما ورد عن الأحاديث (٧) التي فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب عليه وسلم كتب كما ورد في صلح الحديبية ما أخرجه البخاري من حديث البراء : " فأخذ الكتاب فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله " وما روى أنه كتب لقيصر الروم ، وكسرى الفرس ، ونجاشي الحبشة وغير ذلك كلها محمولة على أنه صلى الله عليه وسلم أمر الكاتب بكتابة ما يريد . وما يدل على ذلك في قصة الحديبية ما جاء في صحيح البخاري في رواية أخرى أنه قال : " والله اني لرسول الله وان كذبتوني اكتب محمد بن عبد الله " ، موجه الخطاب الى علي بعد أن هزمنا العبارة الأولى بيده الشريفة .

٥- ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم بالنسبة لأحد أمته مع مشاركة الأنبياء له في هذه الخصيصة ما أخرجه أحمد والداري من حديث جابر قوله

-
- (١) يقول الدكتور محمد خليل الهراس رحمه الله في تعليقه على الخصائص الكبرى :
 " المقصود بتحريم الكتابة والشعر على الرسول صلى الله عليه وسلم تحريم الأسباب المؤدية اليها " (هامش الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢٧٣)
 (٢) من الآية " ١٥٧ " من سورة الأعراف
 (٣) الآية " ٤٨ " من سورة العنكبوت
 (٤) من الآية " ٦٩ " من سورة يس
 (٥) صحيح البخاري ج ٤ ص ٣٧
 (٦) صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٢
 (٧) الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٢٦ - ١٢٩
 كشف القناع ج ٥ ص ٢٥

صلى الله عليه وسلم : " انه ليس لثني اذا لبس لامته أن يضعها حتى يقاتل (١) فيحرم عليه نزع درعه اذا لبسه حتى يلقى العدو أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه (٢) .

أما بالنسبة للامة فمن المعلوم من الدين بالضرورة أن القائد اذا رأى العدو عن خطة حرب لأسباب علمها أو ظنها فله ذلك .

٦ - ومنها أنه يحرم عليه خاتمة الاغني وهي الابطاء الى مباح من قتل أو ضرب على خلاف ما يظهر وشعر به الطال . وهذا في غير الحروب ، أما فسي الحروب فقد أبيع له ذلك فكان اذا أراد سفرا ورى بغيره ، وسى خاتمة الاغني لشبهه بالخيانة باخفائه ولا يحرم على غيره الا في محظور (٣) للدلالة العامة .

ودللتنا على هذه الخصوصية ما رواه أبو داود والنسائي والبيهقي والحاكم والبيهقي (٤) من حديث سعد بن أبي وقاص في قصة الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم يوم فتح مكة وفيه : " أن عبد الله بن سعد بن أبي السرح منهم وأن عثمان استأمن له النبي صلى الله عليه وسلم فأبى أن يبايعه ثلاثا ثم يبايعه ثم قال لأصحابه : أما كان فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حيث رآني كفت يدي عنه فيقتله ؟ قالوا : وما يدرينا ما في نفسك يا رسول الله ، هلا أو مات الينا بعينك ؟ قال : انه لا ينبغي لنبي أن تكون له خاتمة الاغني .

٧ - ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم أن تركته جعلت صدقة فلا يورث (٥) لخبر

-
- (١) تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٢٩
 (٢) الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢٧٤ ، كشاف القناع ج ٥ ص ٢٤ ، شرح الخرشى ج ٣ ص ١٦١
 (٣) شرح الخرشى ج ٣ ص ١٦٢ ، كشاف القناع ج ٥ ص ٢٤ ، الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢٧٩ - ٢٨٠
 (٤) تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٠
 (٥) كشاف القناع ج ٥ ص ٢٨ ، شرح الخرشى ج ٣ ص ١٦٤ ، الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢١٢ - ٢١٤

الصحيحين : " انا معاشر الانبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة " (١) ولم تحرم تركه غيره من أفراد الامة على ورثتهم ، هذا بالنسبة لأفراد أمتهم ، أما الانبياء فهم مثله في هذه المسألة .

والتحريم في هذه الخصوصية قائم بورثته لا به وإنما عد من خصائصه لأن ذلك كان من أجله .

٨- ومنها أنه يحرم على غيره نكاح أزواجه (٢) بعد موته ، وقد جرى في ذلك الاتفاق بالنسبة لزوجاته اللاتي مات عنهن ، وفي المعقود عليها التسي لم يدخل بها وجهان ، ودليل التحريم قوله تعالى : " النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم " (٣) فجعلت الآية لزوجاته مكانة الأمهات للمؤمنين فيحرم الزواج منهن . ولقوله تعالى : " وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تتكحوا أزواجه من بعده أبدا ، ان ذلكم كان عند الله عظيما " (٤)

وهذه من خصوصيات باعتبارها من أجله وإن كانت في الواقع قائمتين بزواجها بالنظر إلى زوجات المؤمنين .

٩- ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يباح له الوصال (٥) في الصوم لخبر الصحيحين : " أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال ، فقبل انك تواصل فقال : اني لست مثلكم اني أبيت بطعمي ربي وسقيني " (٦)

١٠- ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه أبيع له القتل بمكة (٧) ولم يمسح لأحد غيره ، أخرج الشيخان عن أبي شريح العدوي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الفتح : ان مكة حرمها الله ولم يحرمها

-
- (١) صحيح البخارى ج ٨ ص ١٨٠ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٤
 (٢) شرح الخرشى ج ٣ ص ١٦١ ، كشف القناع ج ٥ ص ٣٠
 (٣) من الآية ٦١ من سورة الاحزاب
 (٤) من الآية ٥٣ من سورة الاحزاب
 (٥) الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢٨٤ ، شرح الخرشى ج ٣ ص ١٦٣ ، كشف القناع ج ٥ ص ٢٧
 (٦) صحيح البخارى ج ٣ ص ٤٦
 (٧) الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٢٩٠ ، شرح الخرشى ج ٣ ص ١٦٣ ، كشف القناع ج ٥ ص ٢٧ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٤

الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك دماً ولا أن يعضد بها شجرة فإن أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا له إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لى فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها كحرمتها بالأمس وليبلغ الشاهد الغائب " (١) .

١١- وضئها أن وضوءه صلى الله عليه وسلم لا ينتقض بالنوم (٢) يدل عليه ما فى الصحيحين عن عائشة مرفوعاً " أنى لست كأحدكم أن عيسى تامان ولا ينام قلبى " (٣) ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما : " أنه صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم قام فصلى ولم يتوضأ " (٤) ، والظاهر أن هذا يعم سائر الأنبياء كذا فى الحديث البخارى من طريق شريك عن أنس فى حديث الاسراء " وكذا لك الأنبياء تام أعينهم ولا تام قلوبهم " (٥) .

أما بالنسبة للامة فإن النوم يبطل الوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم : " العينان وكاء الله فإذا نامت العينان استطلق الوكاء " (٦) .

١٢- ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه أبيع له الزيادة على أربع من النساء لقوله تعالى : " يا أيها النبى انا أحللتنا لك أزواجك اللاتى أتيت أجورهن وط ملكت يمينك مما أفاء الله عليك ومناات عمك ومناات عماتك ومناات خالك ومناات خالاتك اللاتى هاجرن معك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبى أن يستكحها خالصة لك من دون المؤمنين " (٧) .

(١) صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٨٧

(٢) شرح الخرشى ج ٣ ص ١٦٣ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٥

(٣) صحيح البخارى ج ٢ ص ٦٤ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٥

(٤) تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٥

(٥) تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٥

(٦) سنن الداريمى ج ١ ص ١٨٤

(٧) الآية "٥٠" من سورة الأحزاب

وقد مات صلى الله عليه وسلم عن تمنع (١) كما هو مشهور وهـن :
سوده وطاشة وطفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرية
وصفيه وعيموثة .

أما سائر الائمة فلا يباح لهن أكثر من أربع نساء لقوله تعالى : "فانكحوا
ما طاب لكم من النساء" متى وثلاث ورباع " (٢) .

(١) تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٧ ، كشف القناع ج ٥ ص ١٢٦ ، الخصائص ص
الكبرى ج ٣ ص ٢٩٨ ، زاد المعاد ج ١ ص ٢٩
(٢) من الآية "٣" من سورة النساء

المبحث الثالث

ما كان من أفعاله بياناً لمجمل

بحث الله رسوله صلى الله عليه وسلم للناس كافة بشيراً ونذيراً ، وأنزل عليه القرآن منهجاً للهداية ، ومصدراً للتشريع ، وقد وردت في القرآن آيات مجملة بحاجة الى بيان وتوضيح من أجل امثالها .

وقد عهد الله سبحانه وتعالى بمهمة البيان لما أجمل في كتابه لرسوله صلى الله عليه وسلم بالقول والفعل فقال تعالى : " وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون " (١)

وقد ذهب عامة الفقهاء (٢) الى أنه يصح البيان للمجمل بالفعل كما يصح بالقول ، ووقع خلافاً لشذوذة لا يعتد برأيهم .

واحتج القائلون بصحة بيان المجمل بالفعل من وجهين :
الاول : صلاحية الفعل للبيان (٣) حيث أن الفعل صالح لتبيين المراد من الكلام حال كونه وارداً عقيب الخبر كقول ، بل هو أدل على البيان من القول ، اذ ليس الخبر كالمعينة ، والفعل معاين والقول خبر .

الثاني : أن بيان المجمل بالفعل وقع بالشرع (٤) فان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصلاة والحج بفعله لكثير من المكلفين بأن صلى الصلوات الخمس

-
- (١) الآية ٤٤ من سورة النحل
(٢) شرح الكوكب المنير ص ٢٢٨ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٧٥ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٤٥ ، ارشاد الفحول ص ١٧٣
(٣) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٧٥ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٤٥
(٤) شرح الكوكب المنير ص ٢٢٨ ، بديع النظام ص ١١٠٣ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٧٥ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٤٥

وقال : " صلوا كما رأيتموني أصلي " (١) وحج حجة الوداع وقال : " خذوا عني مناسككم " (٢) . فهذا يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصلاة المأمور بها بقوله تعالى : " وأقيموا الصلاة " ، والحج المأمور به بقوله : " ولله على الناس حج البيت " ، وليس أدل على الجواز من الوقوع .

واحتج المنكرون بأن الفعل أطول من القول فيلزم عند جعل الفعل بيانا تأخير البيان مع إمكان التعجيل بالقول لأن القول أقصر من الفعل ، فبطل كون الفعل بيانا . (٣)

وأجاب المثبتون بأن أطولية الفعل مطلقا ممنوعة ، فان بعض الأفعال يكون أقصر من القول . ولو سلم أن الفعل أطول فلا نسلم امتناع البيان بالفعل لسلكه صلى الله عليه وسلم أقوى البيانيين من القول والفعل عند اختيار الفعل . على أن تأخير البيان انما يمتنع عند الحاجة الى البيان ، ولا يمتنع عند عدم الحاجة . (٤)

وحكم الفعل المبين للمجمل هو حكم المجمل (٥) فان كان واجبا فحكمه الوجوب ، وان كان ندبا فمندوب ، وان كان مباحا فالاباحة .

- (١) صحيح البخارى ج ١ ص ١٥٤
 - (٢) صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٤٣
 - (٣) شرح الأسنوى ج ٢ ص ١٥١ . تيسير التحرير ج ٣ ص ١٧٦ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٤٦
 - (٤) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٧٦ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٤٦
 - (٥) الاحكام للأندى ج ١ ص ١٦٠ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٠ - ١٢١ ، ارشاد الفحول ص ٣٦ ، حاشية الأزهرى ج ٢ ص ٢٤٠ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨
- تفقيح الفصول ص ٢٨٨ .
- كلام الأصوليين " أن حكم الفعل المبين للمجمل هو حكم المجمل " غير مسلم
اذ يلزم عليه أن تكون جميع أفعال الصلاة والحج المنقولة عن الرسول صلى
الله عليه وسلم واجبة لأنها بيان للصلاة والحج المأمور بهما على سبيل الوجوب
وليس الأمر كذلك ان منها ما هو ركن وما هو واجب وما هو مندوب .

ومعرف الفعل بأنه بيان للمجمل (١) أما بالنص كما ورد في الصلاة "صلوا كما رأيتموني أصلي" وفي الحج "خذوا عني مناسككم" أو بقرينة الحال كصدور الفعل عند الحاجة بعد تقدم اجمال حال كون الفعل صالحا لبيان فيتعين حمله عليه لئلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو غير جائز كالتيمن إذ تيمم ومسح وجهه وكفيه بيانا لقوله تعالى: "فاسحوا بوجوهكم وأيديكم منه".

أمثلة للأفعال التي قصد بها بيان المجمل :

من أوضح الأمثلة في هذا الباب أفعاله التي صدرت عنه بيانا للصلاة والحج ، إذ قال : "صلوا كما رأيتموني أصلي" وقال : "خذوا عني مناسككم" . ولكن نقل أفعاله المهيئة لصلاته وحجه ، يصول في هذا المقام ، وكتب السنة غية بما نقلت في هذين الموضعين .

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد بيانا لصلاة الجمعة المأمور بها بقوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون" . فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون" (٢) .

فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتها ، وعدد ركعاتها ، وأنها تؤدى بالمسجد في جماعة ، وأنها تؤدى بخسطة .

ومن ذلك أيضا قطعه يد السارق من الكوع بيانا لقوله تعالى : "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" (٣) ، وهذا بناء على القول بأن موضع القطع مجمل ، لأنه علم أن الشارع أراد قطع جزء من اليد وهو مجمل إذ لا دليل على تعيين جزء منها فجاءت السنة مبينة موضع القطع وهو أنه عليه الصلاة والسلام قطع من الكف (٤).

(١) الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٥٩ - ١٦٠ ، حاشية الأزميري ج ٢ ص ٢٤٠

(٢) الأيتان ٩ - ١٠ من سورة الجمعة

(٣) الآية رقم ٣٨ من سورة المائدة

(٤) رواه الدارقطني (الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ٢ ص ١١١)

مطبعة القجال قيصري سنة ١٩٦٤ م

ومن ذلك أيضا بيانه صلى الله عليه وسلم لآية التيمم : " وان كنتم مرضى
أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا
صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (١) " فان اليد من أطراف الأصابع
إلى المئكب فهي مجلدة في موضع الممسح ، أهو إلى الرسغ أو المرفق أو المئكب ؟
فبينه فعل النبي صلى الله عليه وسلم إذ روى البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم
تيمم فمسح وجهه وكتفيه (٢) *

وإذ ثبت أن البيان يكون بالفعل كما يكون بالقول فقد يجتمعان على بيان
المجمل وقد ينفرد أحدهما ، أما انفراد أحدهما فواضح وهنا نتكلم عن اجتماعهما *

(١) الآية ٦ من سورة الصائدة

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ٨٩

مسألة توارد القول والفعل على بيان المجمل

إذا ورد بعد اللفظ المجمل قول وفعل وكلاهما صالح للبيان ، فبماذا يكون البيان منهما ؟

لا يخلو الأمر من أن يتوافق القول والفعل في البيان أو يختلفا والبيان الكلام في الحالتين :

الحالة الأولى : اتفاق القول والفعل على بيان المجمل .

لهذه الحالة ضربان : أحدهما : أن يعلم تقدم أحدهما على الآخر . وثانيهما : أن يجهل ذلك .

فعلى الوجه الأول يكون المتقدم منهما هو البيان سوا كسان القول أم الفعل لحصول المقصود به ، ولأن البيان لا يتأخر ، والظني يكون تأكيداً له وإن كان دونه في القوة ، وقيل إن كان الثاني دون الأول في القوة فهو البيان لأن الشيء لا يؤكد بما دونه (١) ، ومنع منه تأخره في الزمان .

وعلى الوجه الثاني وهو عندما لا يعلم تقدم أحدهما على الآخر فلا يخلو أصلاً أن يكونا متساويين في الدلالة أو أحدهما أرجح من الآخر ، فإن كان الأول فأحدهما هو البيان والآخر مؤيد له من غير تعيين (٢) .

وإن كان أحدهما أرجح من الآخر فالأولى أن المرجوح في الدلالة هو المتقدم ، والراجح مؤيد له (٣) ، لأننا لو فرضنا تأخر المرجوح امتنع أن يكون مؤيداً للراجح

(١) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع وبها مشه حاشية العطار ج٢ ص ١٠٢ ، شرح الأسنوى ج٢ ص ١٥١ ، الأحكام للآمدى ج٣ ص ٢٥ ، فوائح الرحموت ج٢ ص ٤٦ ، المعتمد ج١ ص ٣٣٩

(٢) الأحكام للآمدى ج٣ ص ٢٥ ، فوائح الرحموت ج٢ ص ٤٦ ، المعتمد ج١ ص ٣٣٩ ، شرح الجلال المحلى ومعه حاشية العطار ج٢ ص ١٠١ ، شرح الأسنوى ج٢ ص ١٥١

(٣) الأحكام للآمدى ج٣ ص ٢٥ ، فوائح الرحموت ج٢ ص ٤٦ ، شرح الجلال المحلى ج٢ ص ١٠١ ، شرح الأسنوى ج٢ ص ١٥١ .

اذ الشئ * لا يؤكد بما هو دونه في الدلالة ، والبيان حاصل دونه فكان الاتيان به غير مفيد ومنصب اشعار منزعه عن الاتيان بما لا يفيد ، ولا كذلك فيما اذا جعلنا المرجوح مقدما فان الاتيان بالراجح بعده يكون مفيدا للتأكيد ولا يكون معطلا * (١)

الحالة الثانية : اختلاف القول مع الفعل في بيان المجهل *

ومثاله ما روى النسائي (٢) : * أنه عليه الصلاة والسلام طاف طوافين وسعى سعيين وقد جمع بين الحج والعمرة مع ما روى الترمذى (٣) من أنه أمر بطواف واحد وسعى واحد فعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : * قال صلى الله عليه وسلم من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد منهما حتى يحل منهما * وحكمها أنه لا يخلو اما أن يعرف تقدم أحدهما أو جهل ، فان علم تقدم أحدهما اختلف العلماء فيما هو البيان *

فذهب الجلال المحطى والقراقى وصاحب فواتح الرحموت ونقله الأسنوى عن الامام وابن الحاجب أن البيان هو القول (٤) سواء تقدم الفعل أو تأخر لانه أظهر وأدل على تعيين المراد ، ولانه لا يلزم عليه النسخ كما لو تقدم الفعل اذ يعتبر المبين القول والفعل خصوصية أو محمول على التنب (٥) *

وذهب الآمدي الى التفصيل فقال ان تقدم القول فهو المبين والفعل محمول على التنب ان كان زائدا على القول كما في مثال الحج السابق فيجب على الأمة طواف واحد وتنب الثاني ، أو محمول على الاباحة ان كان في غير قرية ، وان تقدم الفعل فهو المبين في حق الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيجب عليه الطوافان ،

-
- (١) الاحكام للآمدي ج٣ ص ٢٥ - ٢٦
 - (٢) رواه النسائي في السنن الكبرى (فتح القدير ج٢ ص ٢٠٥ ، الدراية فسى تخرىج أحاديث الهداية ج٢ ص ٢٥) وله شواهد أخرى
 - (٣) سنن الترمذى ج٤ ص ١٧٣ - ١٧٤ . المطبعة المصرية بالأزهر
 - (٤) تنقيح الفصول ص ٢٨١ ، شرح الجلال المحطى ج٢ ص ١٠١ ، فواتح الرحموت ج٢ ص ٤٧ ، شرح الأسنوى ج٢ ص ١٥١ - ١٥٢
 - (٥) فواتح الرحموت ج٢ ص ٤٧ ، شرح الجلال المحطى ج٢ ص ١٠١

والقول المتأخر مبني في حق الأمة فيجب عليها طواف واحد (١) وهذا الرأي قال به لثلا يلزم النسخ .

وفي اعتبار الفعل خصوصية لا فرق بين مذهب الجمهور ومذهب الأمدى
الا أن الجمهور يرد دون بين الخصوصية أو النذب .

وذهب أبو الحسين البصري الى أن المتقدم منهما هو البيان لأن الخطاب
المجمل اذا تعقبه ما يجوز أن يكون بيانا له كان بيانا له دون الآخر (٢) لثلا
يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ورد يلزم النسخ عليه اذا كان المتقدم الفعل
كطافي المثال السابق وهو خلاف الأصل (٣) .

وان لم يعلم تقدم أحدهما على الآخر مع اختلافهما في البيان نجعل القول
هو البيان لسببين :

الاول : أن القول مستقل في الدلالة على البيان بخلاف الفعل اذا لا يكون بيانا
الا بمعرفة قصد النبي أنه أراد به البيان أو بقول منه يدل على ذلك .

الثاني : أنا اذا قدرنا تقدم القول أمكن حمل الفعل على النذب ، ولو قدرنا تقدم
الفعل يلزم منه ابطال دلالة القول أو كونه ناسخا لحكم الفعل وهو خلاف الأصل .

(١) الاحكام للآمدى ج٢ ص ٢٦

(٢) المعتمد ج٢ ص ٣٤

(٣) فوائح الرحموت ج٢ ص ٤٧ ، شرح الجلال المحلى ج٢ ص ١٠١

المبحث الرابع

أفعاله المجردة

ينقسم الكلام في هذا المبحث إلى قسمين :

أولهما : الفعل المجرد الذي علمت صفته •

وثانيهما : الفعل المجرد الذي لم تعلم صفته •

وأجعل الكلام في كل قسم في مطلب خاص به •

المطلب الأول

الفعل المجرد الذي علمت صفته (١)

اختلف العلماء في حكم تأسي الأمة بهذا النوع من الفعل على عدة أقوال :

القول الأول :

ذهب الجمهور إلى أن الأمة متعمدة في التأسي به باتيان مثل فعله على تلك الصفة إلا أن يدل دليل على اختصاصه به ، فيجب علينا فعله ان كان واجبا ، ومندب ان كان مندوبا ، ويباح ان كان مباحا مع وجوب اعتقاد الصفة التي تثبت له ، سواء كان عبادة أم غيرها (٢) .

القول الثاني :

أن أمته مثله في العبادات فيجب التأسي به فيها دون غيرها وهو قول أبي علي بن خلاد . (٣)

-
- (١) المقصود بالفعل المجرد : الفعل الذي لم يكن بيانا لمجمل ، ولم يصدر عن طبع ، ولم يكن خصوصية لرسول الله صلى الله عليه وسلم
- (٢) ارشاد الفحول ص ٣٦ ، شرح الأسنوى ج ٢ ص ١٩٨ ، شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٠٢ ، كشف الأسرار ج ٣ ص ٢٠١ ، المسودة ص ١٨٦ - ١٨٧ ، الأحكام للأندلس ج ١ ص ١٧٠ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢١ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٣ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٠ ، حاشية الأزهر ج ٢ ص ٢٤١ ، غاية الوصول ص ٩٢ ، شرح المنار لابن ملك ص ٧٢٧ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٣ ، المحصول ص ٧ .
- (٣) ارشاد الفحول ص ٣٦ ، شرح الأسنوى ج ٢ ص ١٩٨ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢١ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٣ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٣ ، الأحكام للأندلس ج ١ ص ١٧٣ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٠ ، المحصول ص ٧ .

القول الثالث :

ذهب أبو الحسن الكرخي وجميع الأشعرية وأبو بكر الدقاق إلى أن الرسول
مختص بهذا الفعل حتى يقوم دليل على مشاركة غيره إياه * (١)

القول الرابع :

ذهب بعضهم إلى أن الواجب هو الوقف في ذلك حتى يقوم الدليل * (٢)

القول الخامس :

وذكر بعضهم أن حكم الفعل المجرد المعلوم الصفة كمجهول الصفة (٣) *
وسأتي الكلام عنه في الطلب الثاني من هذا البحث *

استدل الجمهور لمذهبهم القائل بأننا نتعبدون بالتأسي بالرسول صلى
الله عليه وسلم في فعله الذي علمت صفته بالنص والاجتماع *

أما النص :

- (١) فقله تعالى : " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر (٤) " .
ووجه الاستدلال أن الآية جعلت التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم
من لوازم رجاؤه الله تعالى (٥) واليوم الآخر ، ويلزم من عدم التأسي به
عدم رجاؤه الله واليوم الآخر ، وذلك كفر ، فالحاصل أن التأسي به واجب
وهو أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعل لأجل أنه فعل (٦) * .

-
- (١) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٠١ ، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٢١ ، فواتح الرحموت
ج ٢ ص ١٨٠ ، إرشاد الفحول ص ٣٦
(٢) أصول السرخسي ج ٢ ص ٨٦ ، المسودة ص ١٨٧ ، إرشاد الفحول ص ٣٦
(٣) شرح الجلال للمحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٠٢ ، شرح العضد ج ٢
ص ٢٣ ، غاية الوصول ص ٩٢
(٤) الآية ٢١ من سورة الشورى
(٥) رجاؤه الله تعالى : ثوابه ورضوانه
(٦) الأحكام للإمامي ج ١ ص ١٧١ - ١٧٢ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٠ ،
المعتمد ج ٢ ص ٣٨٣ - ٣٨٤ ، حاشية الأزميلري ج ٢ ص ٢٠١

اعترض على هذه الآية بأنها تفيد التأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الأفعال الصادق بفعل واحد لا في كلها ، فلا دلالة فيها على عموم التأسى به في كل فعل ، ولهذا فإنه يحسن أن يقال : " لك في فلان أسوة في كل شيء " وأن يقال : " لك في فلان أسوة حسنة في هذا الشيء " دون غيره " ولو كان لفظ الأسوة عاما في كل شيء " لكان قوله " في كل شيء " تكرارا وقولاً " في هذا الشيء " دون غيره " مناقضة ، بل غايتها الدلالة على التأسى في بعض الأشياء ، فلا بد مع هذا البعض من دليل خاص يفيد أنه المراد بالتأسى (١) .

أجاب الآمدى على الاعتراض الوارد على الآية ان مقصود الآية انما هو بيان كون النبي صلى الله عليه وسلم أسوة لنا اظهارا لشرفه وذلك انما يكون في شيء واحد أو في جميع الأشياء فان كان في شيء واحد فاما أن يكون معيناً أو مبهماً ، والقول بالتعيين ممتنع لعدم دلالة اللفظ عليه ، والقول بالابهام ممتنع لأنه على خلاف غالب خطاب الشرع ، فلم يبق الا أن يكون في جميع الأشياء ، ويؤيده في الآية أن مقام الرسالة مقام الاقتداء بما يفعله ، وإذا قال بأن " لك أسوة في فلان في كل شيء " فهو مفيد للتأكيد وليس تكراراً خالياً عن الفائدة ، وإذا قال " لك أسوة في فلان في هذا الشيء " دون غيره " فلا يكون مناقضة لأن العموم انما هو مستفاد من التأسى غير المقرون بقيد يخصصه ، وهذا ليس بمطلق ، بل الكل جملة واحدة مفيدة لشيء معين (٢) .

(٢) قوله تعالى : " قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم " (٣) .

ووجه الاستدلال أن الآية جعلت المتابعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لازمة للمحبة لله الواجبة ، فلولا تكن المتابعة لرسول الله واجبة لزم من عدمها عدم المحبة الواجبة ، وهذا حرام بالاجماع ، فتكون المتابعة ^{واجبة} وهي في الفعل أن يفعل

(١) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٧١ - ١٧٢ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٤

(٢) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٧٢

(٣) الآية ٣١ من سورة آل عمران

مثل ما فعل على الوجه الذى فعل لأجل أنه فعل ، والاتباع يقع فى
الفعل والقول على السواء * (١)

واعترض على الآية ف قيل بأن الاتباع يكون فى القول وفى الفعل ، وليس فى
قوله " فاتبعوني " لفظ عموم ليتناول القول والفعل فما المانع أن يكون
المراد اتباعه فى القول فقط (٢) ؟

وعلى فرض كون الآية تتناول الفعل فانها لا تغيد عموم المتابعة للرسول
صلى الله عليه وسلم فى كل فعل بل فى بعض الأفعال دون البعض الآخر
فلا يدل على العموم * (٣)

والجواب ما قدمناه عن الدليل الأول *

(٢) وقوله تعالى : " فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على
المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن وطرا (٤) * .

وجه الدلالة أن الله تعالى أوقع التزوج ليستدل به على الاباحة فلا يقيمون
فى الحرج وهذا لا يكون بدون التشريك والتأسي ، ولولا أنه متأسي به فى
فعله ومتبعا لما كان للآية معنى * (٥)

وصفة الفعل هنا الاباحة وقد علمت من التعليل بنفى الحرج ولو كان التزوج
واجبا لكان الاتيان به ضروريا لا مساع لتركه أدى الى الحرج أم لا ، فيكون
التعليل مستدركا (٦) *

(١) الاحكام للآمدى ج١ ص ١٧١ ، المعتمد ج١ ص ٢٨٤ ، فوائح الرحموت

ج٢ ص ١٨٠ - ١٨١

(٢) المعتمد ج١ ص ٢٨٤

(٣) الاحكام للآمدى ج١ ص ١٧١ - ١٧٢

(٤) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

(٥) الاحكام للآمدى ج١ ص ١٧١ ، فوائح الرحموت ج٢ ص ١٨١

(٦) فوائح الرحموت ج٢ ص ١٨١

اعترض على هذا الآية بأنها وإن دلت على التأسى والمتابعة للرسول ففى الزواج من أزواج الأدعياء إذا قضاوا منهن وطرا ، فليس فيها ما يدل على التأسى والمتابعة فى كل فعل (١) .

والجواب عنه أن مناط التعليل هو كونه اسوة لهم فى كل ما يأتى به إلا ما قام الدليل على أنه خصوصية له .

وأما الاجماع :

فأجمع الصحابة رضوان الله عليهم على الرجوع الى أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم والاحتجاج بها لأفعالهم ، وقد شاع ذلك فى وقائع لا تحصى كرجوعهم لفعله صلى الله عليه وسلم فى جواز قبلة الصائم ، وفى تقبيله للحجر الأسود . قال أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه وهو يقبل الحجر الأسود " لولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتك " . وصفة التقبيل كانت معروفة لعمر ، فان مثله لا يخفى عن مثل هذا الحكم ، وكذلك فى تزويجه ميمونة وهو حرام فى رواية ، وفسى الاغتسال من الاكسال وفى أن من اصبح جنباً لم يفسد صومه . (٢)

واعترض على الاجماع بأننا لا نسلم أن المستند فيما كانوا يفعلونه التأسى بالنبى فى فعله ، وإنما كان مستندهم فى ذلك غير الفعل ، أما فيما كان مباحاً فالبقاء على الأصل وأما فيما كان واجباً أو مندوباً فالأقوال الدالة على ذلك (٣) .

وأجيب بأن ما قالوه خلاف المشهور عن الصحابة فانهم كانوا يختلفون فى الأمر فإذا روى لهم فعله اتفقوا كما ثبت ذلك فى الاكسال والاصباح جنباً ، ولو كان هناك ما يدل على المتابعة والتأسى غير النظر الى أفعاله لبادروا اليه من غير توقف على البحث عن فعله صلى الله عليه وسلم (٤) .

(١) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٧١

(٢) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٧١ ، فواتح الرحموت ج ١ ص ١٨٠ ، المعتمد

ج ١ ص ٢٨٤

(٣) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٧١

(٤) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٧٣

الطرق التي يتوصل بها الى معرفة صفة فعل رسول الله

تقدم فيما سبق أن الأمة متعبدة بالتأسي بأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم^{عليه السلام}، وأن شرط التأسي به العلم بصفة الفعل ، لذا يلزم بيان الطرق التي تعرف بها صفة الفعل . وحكم الفعل منحصر في الوجوب والندب والاباحة ، وهناك من الطرق ما يعم الثلاثة ومنها ما هو خاص بأحدها . واليك بيان كل ذلك :

أولا : الطرق العامة :

يمكن معرفة صفة الوجوب أو الندب أو الاباحة بأحد الطرق التالية :

- (١) التنصيص : بأن يقول هذا الفعل واجب أو مندوب أو مباح (١) .
- (٢) التسمية : وهو أن يفعل فعلا ، ويقول هذا الفعل مثل الفعل الفلاني ، وذلك الفعل علمت جهته ، فإذا سوى بين ذلك الفعل وبين ما علم وجوبه كان ذلك الفعل واجبا ، أو سوى بينه وبين مندوب كان ذلك الفعل مندوبا أو سوى بينهما وبين ما علمت إباحته كان ذلك الفعل مباحا . (٢) .
- (٣) أن يكون ذلك الفعل امتثالا لآية دلت على أحد الأحكام الثلاثة بالتعيين (٣)
- (٤) أن يكون ذلك الفعل بيانا لآية مجملة دلت على أحد الأحكام الثلاثة لأن البيان كالمبين حتى إذا دلت آية مجملة على ندب شيء مثلا فبينه صلى الله عليه وسلم بفعله كان ذلك الفعل مندوبا (٤) . ولا اشكال في ذكر البيان هنا مع ذكره فيما سبق لأن الكلام هنا فيما يعلم به صفة الفعل من حيث هو .

-
- (١) شرح الأسنوي ج ٢ ص ٢٠٣ ، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٠٢ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٦ ، تنقيح الفصول ص ٢٩٠ ، غاية الوصول ص ٩٢
 - (٢) شرح الأسنوي ج ٢ ص ٢٠٣ ، تنقيح الفصول ص ٢٩١ ، شرح الجلال المحلي ج ٢ ص ١٠٢ ، غاية الوصول ص ٩٢
 - (٣) شرح الأسنوي ج ٢ ص ٢٠٣ ، شرح الجلال المحلي ج ٢ ص ١٠٢ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٦ ، غاية الوصول ص ٩٢
 - (٤) شرح الأسنوي ج ٢ ص ٢٠٣ ، شرح الجلال المحلي ج ٢ ص ١٠٢ ، غاية الوصول ص ٩٢

- (٥) وتعريف صفة الفعل بما يدل على نفى قسمين فيتعين الثالث ، فإذا دل الدليل على نفى الإباحة والندب تعين الوجوب ، أو الوجوب والإباحة تعين الندب أو الندب والوجوب تعينت الإباحة . (١)

ثانيا : الطرق الخاصة :

يتفرّد كل من الوجوب والندب والإباحة بعلامات خاصة يعرف بها كل واحد دون الآخرين ، وقد ذكر بعض الأصوليين بعض هذه العلامات ، وهذه العلامات مذهبية ، وهي موضع للمناقشة .

واليك الكلام على علامات كل من الأحكام الثلاثة ، مهتدين بالطرق الخاصة لمعرفة الوجوب .

١ - الطرق الخاصة بمعرفة صفة الوجوب :

- (١) بالأمارات الدالة على كون الشيء واجبا كالصلاة بالأذان والاقامة لأنه ثبت باستقرار الشريعة أن ما يؤذن لها واجبة بخلاف ما لا يؤذن لها كصلاة العيدين والاستسقاء . (٢)
- (٢) أن يكون موافقا لفعل نذره كما إذا بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نذر صلاة أو غيرها من المندوبات وفعلها ، قضينا على ذلك الفعل بالوجوب ، لأن فعل المندوب واجب . (٣)
- (٣) أن يكون الفعل ممنوعا لو لم يكن واجبا كالختان والحد والركع الثاني في السجدة ، وقد يتخلف الوجوب عن هذه الأمارة لدليل كما في سجود التلاوة في الصلاة ورفع اليدين في تكبيرات العيد . (٤)

-
- (١) تنقيح الفصول ص ٢٩٢
(٢) شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠٤ ، شرح الجلال المحلي ج ٢ ص ١٠٣ ، تنقيح الفصول ص ٢٩٢ ، غاية الوصول ص ٩٢
(٣) شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠٤ ، تنقيح الفصول ص ٢٩٢
(٤) شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠٤ ، شرح الجلال المحلي ج ٢ ص ١٠٣ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٦ ، غاية الوصول ص ٩٢

(٤) وتعريف صفة وجوب الفعل بالقضاء على مذهب مالك ومن قال بقوله
أن النوافل لا تقضى (١) .

ب - الطرق الخاصة بمعرفة صفة الندب :

(١) أن يعلم أنه قصد القرية كالصلاة والصوم وتجريد ذلك عن أمانة تدل على
خصوص الوجوب أو الندب فانه يدل على أنه مندوب لأن الأصل فيما هو قرية
عدم الإباحة وكذلك عدم الوجوب (٢) .

(٢) كون الفعل قضا لمندوب فانه يكون مندوبا أيضا عند من يقول بأن المندوب
يقضى (٣) .

(٣) وتعريف صفة الندب أيضا بالادامة على الفعل مع الترك في بعض الأوقات بدون عذر
ج - الطرق الخاصة بمعرفة صفة الإباحة :

يعلم المباح بخصوصه بأن يفعل عليه الصلاة والسلام فعلا ليس عليه أمانة
تدل على حكم من الثلاثة لأنه لا يفعل محرما ولا مكروها والأصل عدم الوجوب
والندب والمتيقن الإباحة (٥)

-
- (١) شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠٤ ، تنقيح الفصول ص ٢٩٢
(٢) شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠٤ ، تنقيح الفصول ص ٢٩٢ ، شرح الجلال المحلى
ج ٢ ص ١٠٣ ، غاية الوصول ص ٩٢
(٣) شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠٤
(٤) شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠٤ ، تنقيح الفصول ص ٢٩٠ ، تيسير التحرير
ج ٣ ص ٢٠٤
(٥) شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠٤

المطلب الثاني

الفعل المجرد الذي لم تعلم صفته

اختلف الأصوليون في الحكم الذي يؤخذ من الفعل النبوي المجرد ودعم كل فريق مذهبه بالأدلة ، وأعرض لهذه المذاهب ثم لاذلتهم ومناقشتها واليك هذه المذاهب :

المذهب الأول : الوجوب

وهو مذهب مالك والرواية الراجحة عن أحمد في الفعل الذي هو قرية (١) وعزاه الفزالي (٢) لابن سريج وأبي علي بن أبي هريرة ، وحكاها الامام (٣) الرازي كذلك عن ابن سريج والاصطخري ، ونسبه الأزغيري (٤) لبعض المعتزلة . وهو ما اختاره أبو يعلى الفراء في كتاب العدة واستدل له .

المذهب الثاني : التنب

وقد نسب القول به للامام الشافعي (٥) ، وعزاه تيسير التحرير (٦) نقلا عن القواطع لأكثر الحنفية والمعتزلة والصيرفي والقفال .

المذهب الثالث : الاباحة

وقد نسب به صاحب الثبوت لأكثر الحنفية (٧) وهو اختيار الجصاص (٨)

-
- (١) تنقيح الفصول ص ٢٨٨ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢١٧
 - (٢) المنحول ص ٢٢٥
 - (٣) المحصول ص ٢ ، التحصيل ص ١٧١
 - (٤) حاشية الأزغيري ج ٢ ص ٢٤٢
 - (٥) فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨١ ، المحصول ص ٢ ، التحصيل ص ١٧١
 - (٦) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٣
 - (٧) فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨١ ، التوضيح على التنقيح ج ٢ ص ٢٧٤
 - (٨) الجصاص والكرخي يقولان بالاباحة في حقه صلى الله عليه وسلم الا أن الكرخي يقول ليس للامة اتباعه حتى يقوم دليل الاتباع ، والجصاص يقول للامة اتباعه حتى يقوم دليل الخصوصية

وعبيد الله بن مسعود والنسفي وعبد العزيز البخاري ومناخسرو .

المذهب الرابع : الوقف

وهو اختيار الامام في المحصول (١) ونسبه للصيرفي وأكثر المعتزلة
ونسبه صاحب مسلم الثبوت لأكثر الأشعرية (٢) .

المذهب الخامس : الاختصاص بالرسول

وه قال الكرخي .

المذهب السادس : ما ظهر فيه قصد القرية ففيه النذب وما عداه ففيه الاباحة وهو
اختيار الآدي وابن الحاجب والتلمساني (٣) .

والآن نستعرض أدلة هذه المذاهب ومناقشتها ونمثل للمقول المختار .

-
- (١) المحصول ص ٢ ، التحصيل ص ١٧١
(٢) فوائح الرحمت ج ٢ ص ١٨١ ، أصول السرخسي ج ٢ ص ٨٦
(٣) شرح الحفد ج ٢ ص ٢٣ ، الاحكام للآدي ج ١ ص ١٦٠ ، مفتاح الوصول
ص ١٢١

أولا : أدلة القائلين بالوجوب

استدل القائلون بأن أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم المجردة تدل على الوجوب بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول .

أما الكتاب :

(١) فقله تعالى : " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا " (١) . وما فعله فقد آتاه لأن الإتيان شامل للقول والفعل ، وقوله فخذوه أى افعلوه ، والضمير عائد على ما آتاكم الشامل للمأمور به والمفعول ، والأمر للوجوب .

والجواب أن المراد بها آتاكم وما أمركم وهو السابق الى الفهم حيث قابلته بقوله وما نهاكم ليتجاوب طرفا النظم وهو اللائق ببلاغة القرآن ، فالمسرد ب (ما) المأمور به فقط (٢) .

(٢) قوله تعالى : " فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون " (٣) . والمتابعة امتثال القول والاتباع بمثل فعله والأمر ظاهر في الوجوب (٤) .

-
- (١) الآية رقم ٧ من سورة الحشر
(٢) استدل بهذه الآية وأورد الرد كل من شرح العضد ج٢ ص ٢٣ ، ارشاد الفحول ص ٣٦ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٢ ، التقرير والتحجير ج ٢ ص ٣٠٤ ، شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٠ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨١ ، الاحكام للآلدى ج ١ ص ١٦٢ ، ١٦٦ ، حاشية الأزيمرى ج ٢ ص ٢٤٢
(٣) الآية ١٥٨ من سورة الأعراف
(٤) شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠١ ، الاحكام للآلدى ج ١ ص ١٦٢ ، المستصفي ج ٢ ص ٢١٩ ، كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٠٣ ، فواتح الرحموت ج ١ ص ١٨١

وقوله تعالى : " قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم (١) " .

فانه يدل على أن محبة الله تستلزم المتابعة ، ومحبة الله تعالى واجبة اجماعا ، ولازم الواجب واجب فتكون المتابعة وهي شاملة للاتباع في القول والفعل (٢) واجبة .

أجيب عن الاستدلال بالآيتين بأن المتابعة المأمور بها مطلقة لا عموم لها فهي صادقة بالاتباع في القول فقط أمرا أو نهيا لأن الأمر بالطلق يمثل بفعل أحد أفرادها فلا تدل الآية على وجوب الاتباع في الفعل (٣) .

ثم ان المتابعة في الفعل هي فعل مثل فعله على الوجه الذي فعله من وجوب أو ندب أو إباحة ، وقوله تعالى فاتبعوني يحتمل المتابعة فسي الفعل أو في القول أو فيهما معا ، فان قلنا ان المتابعة في القول كان الدليل في غير مورد النزاع ، وان قلنا ان المتابعة في الفعل أو في القول والفعل معا فلا يتحقق الاتباع الا اذا علمت الصفة والمفروض خلافه فلا يتحقق الوجوب (٤) .

رد على هذا الجواب فقيل لا نسلم أن الاتباع موقوف على العلم بجهة الفعل بل نتبعه فيه وان لم تعلم صفته الخاصة ، ويكفي أن يعلم أنه مأذون فيه مطلقا (٥) .

أجيب بأن هذا لا يسرف الجهالة إذ لا يعلم حكمه بالعلم بهذا الاذن . والجواب الحق أن يقال ان الأمر باتباعه عليه الصلاة والسلام مخصوص قطعا غير محمول على عمومته وعلى كل ما فعل بالخفا ما بلغ إذ لا يجب قيامه وتعمد

-
- (١) سورة آل عمران الآية ٣١
 (٢) الاحكام للأقدي ج١ ص ١٦٢ ، شرح الأسنوي ج٢ ص ٢٠٦ ، المحصول ص ٣ ، تنقيح الفصول ص ٢٨٩ ، ارشاد الفحول ص ٣٦ ، أصول السرخسي ج٢ ص ٨٧
 (٣) شرح الأسنوي ج١ ص ٢٠١
 (٤) شرح العضد ج٣ ص ٢٣ ، ارشاد الفحول ص ٣٦ ، شرح الأسنوي ج٢ ص ٢٠١
 (٥) تيسير التحرير ج٢ ص ١٢٣ (٥) تيسير التحرير ج٢ ص ١٢٣

وتكوير عما به وما لا يحصى من أفعاله الجبلية وغيرها مما لا يجب اتباعه فيها إجماعاً ، ولا مخصص معين للعموم حتى ينتهي التخصيص إلى حد معين فتعين حمله على أخص الخصوص وهو معلوم صفة الوجوب • (١)

(٣) قوله تعالى : " لقد كان لكفى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر " (٢) •

وممناه أن من كان يوم من بالله فله برسوله عليه الصلاة والسلام أسوة حسنة ، ويستلزم أن من ليس له فيه أسوة حسنة فهو لا يوم من بالله واليوم الآخر وطرز الحرام حرام ، ولازم الواجب واجب فيكون اتباع الرسول واجباً (٣)

والجواب أن معنى التأسي إيقاع الفعل على الوجه الذي فعله فيتوقف إثبات الوجوب علينا على العلم بالوجوب عليه وهو خلاف المفروض إذ الكلام فيما لم يعلم صفته • (٤)

ويمكن أن يجاب أيضاً بأن معنى الأسوة في الآية أن تختار لأنفسنا من الفعل ما اختاره لنفسه ولا نعترض عليه ، قلنا أن نفعل مثل ما فعل ، وهذا لا يدل في مجهول الحكم على أكثر من التنبه في القرب والاباحة في غيرها لأنه المتيقن فلا تدل الآية على الوجوب • (٥)

-
- (١) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٣ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٤
 (٢) الآية ٢١ من سورة الأحزاب
 (٣) شرح العضد ج ٢ ص ٢٤ ، الأحكام للآمدي ج ١ ص ١٦٢ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٤ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٤ ،
 (٤) شرح العضد ج ٢ ص ٢٤ ، حاشية الأزميري ج ٢ ص ٢٤٢ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٤ ، إرشاد الفحول ص ٣٦ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٤ ،
 الأحكام للآمدي ج ١ ص ١٦٦
 (٥) الأحكام للآمدي ج ١ ص ١٦٦

(٤) قوله تعالى : " فليحذر الذنوب بين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم " (١)

ووجه الدلالة أن الأمر يطلق على القول والفعل (٢) ، فيكون الفصل من المراد به ، وقد رتب الشارع على مخالفته الوعيد بقوله أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم ، فتكون مخالفة كل من القول والفعل حراما ، فيكون امتثالهما واجبا ، وذلك يدل على أن فعله صلى الله عليه وسلم يدل على الوجوب .

والجواب أن الأمر في الآية للقول فقط لأنه الذي يسبق إلى الفهم عند العرب ولا مدخل للفعل هنا .

(٥) قوله تعالى : " وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأخذوا " (٣)

والآية فيها أمر بطاعة الرسول ، والأمر ظاهر في الوجوب ، ومن أتى بمثل فعل التفسير على قصد اعظامه فهو مطيع له قد دخل فيه طاعته في القول والفعل . (٤)

والجواب أن المراد من الطاعة هو امتثال أمره ، ومتابعته في فعله ، على الوجه الذي فعله إن كان واجبا فواجب ، وإن كان ندبا فندب ، ونحن نقول به ، ولم يثبت أن ما فعله واجب حتى تكون متابعته فيه واجبة . (٥)

(٦) قوله تعالى : " فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذ اقضوا منهن وطرا " (٦)

-
- (١) الآية ٦٣ من سورة النور
 (٢) كشف الأستار ج ٣ ص ٢٠٣ ، أصول السرخسي ج ٢ ص ٨٧ ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٦٢ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٧
 (٣) الآية ٦٢ من سورة المائدة
 (٤) الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٦٢ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٠
 (٥) الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٦٢ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٠
 (٦) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

وجه الدلالة أن الآية تدل على أن فعله صلى الله عليه وسلم وهو التزوج هنا
تشرية وواجب الاتباع ، ولا لما كان منزلا للحرج عن المؤمنين في أزواج
أدعيائهم (١) .

وأجيب عن الاستدلال بالآية أن غايتها الدلالة على أن حكم أمته مساو
لحكمه في الوجوب والندب والاباحة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل ما
فعله واجبا ليكون فعلنا له واجبا . (٢)

وأما السنة : فاستدلوا بعدة أحاديث منها :

(١) جاء في الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فخلع نعليه
فخلع الناس نعالهم ، فلما انصرف قال : لم خلعت نعالكم ؟ فقالوا :
يا رسول الله رأيناك خلعت فخلعنا . قال : ان جبريل أتاني فأخبرني
أن بهما خبثا . (٣)

ووجه دلالة الحديث أنهم تابعوه وأقرهم على هذه المتابعة ، وإنما بين لهم
أن حاله مغاير لحالهم لأنه إنما خلع لمانع من الصلاة في نعليه (٤) .

والجواب عن الخبر من وجهين :

الاول : نقول أنهم تابعوه لأنهم فهموا القرية من الخلع لأنه أدنى ما يدل
عليه الفعل في العبادة والاحرام أو كرهه فأروه مندوبا لا واجبا (٥) .

-
- (١) الاحكام للأمدى ج ١ ص ١٦٢
(٢) الاحكام للأمدى ج ١ ص ١٦٧
(٣) مسند أحمد ج ٣ ص ٢٠
(٤) شرح العضد ج ٢ ص ٢٤ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٠ ، الاحكام للأمدى ج ١
ص ١٦٢ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٤ ، المستصفى ج ٢ ص ٢١٩ ،
فوائد الرحموت ج ٢ ص ١٨٢ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٥ ، كشف
الاسترار ج ٣ ص ٢٠٢ ، حاشية الأزميري ج ٢ ص ٢٤٣
(٥) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٤ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٥ ، شرح
العضد ج ٢ ص ٢٤

الثانى : سلمنا فهمهم وجوب المتابعة ، لكنها ليست مستفادة من الفعل بل من قوله صلى الله عليه وسلم : " صلوا كما رأيتموني أصلى " ففهموا أن صلاته بيان لصلاتهم فلما رأوه قد خلع نعله تابعوه فيسه لظنهم أن ذلك من هيئات الصلاة وعلى هذا الحديث من باب بيان المجمل . (١)

(٢) جاء في الصحيحين (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أمر من لم يكن معه هدى أن يطاف بالبيت والصفا والمروة أن يحل من إحرامه وأن يجعله عمره وأنه صلى الله عليه وسلم ثبت على إحرامه ، وأن الناس استعظموا ذلك وأنه قال لولا أن معى الهدى لأطللت .

في هذا الحديث أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه الذين لم يكن معهم الهدى بفسخ الحج إلى العمرة فتوقفوا لامتناعه من الفسخ فلم ينكسر توقفهم وبين مانعا من الفسخ يخصه وهو سوق الهدى ، فلما لم يفسخوا اتباعا له دل ذلك على وجوب اتباعه . (٣)

اعترض على دعوى عدم الإنكار بأن الرسول صلى الله عليه وسلم غضب ممن توقفهم ، أخرج مسلم وأحمد وأبو داود وغيرهم عن عائشة قالت : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربع مضيئين من ذى الحجة فدخل على* وهو غضبان ، فقلت : " من أغضبك يا رسول الله ؟ " أدخله الله النار . فقال : أو ما شعرت أنى أمرت الناس بأمر فاذا هم يترددون ، ولو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى معى حتى اشتريه ثم أحل كما أحلوا* (٤)

(١) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٤ ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٦٧ ، فوائده الرحموت ج ٢ ص ١٨٢ ، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٣٠٥ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٤

(٢) صحيح مسلم ج ٢ ص ٨٨٨

(٣) التقرير والتحرير ج ٢ ص ٣٠٥ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٤ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٤ ، حاشية الأزهرى ج ٢ ص ٢٤٣ ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٦٢ ، ١٦٣

(٤) صحيح مسلم ج ٢ ص ٨٧٩ ، مسند أحمد ج ١ ص ٤٧٥

رد الاعتراض بأنه إنما غضب لأنهم تركوا واجبا وهو الفسخ حيث كان قد أمرهم به (١) .

والجواب عن الدليل حيثئذ بأن وجوب المتابعة لم يستفد من فعله (٢) فقط بل من قوله : " خذ واعنى مناسككم " (٣) .

ويرد على هذا الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن قد قال " خذوا عني مناسككم " إذ قاله وهو يرى جمره العقبة (٤) .

ويمكن الجواب أيضا بأنهم رضوان الله عليهم فهموا القرية قرأوا الفسخ ندبا لا واجبا (٥) .

وأما امتناعهم عن الفسخ بعد أن أمرهم صلى الله عليه وسلم به ومخالفتهم فلأنهم فهموا أنه أمر بإباحة رخصة وترفيها لهم فرغبوا في الأخذ بالعزيمة (٦) .

(٣) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه ^{في} بالخلق الحديبية فلم يفعلوا حتى خلق فازدحموا . روى البخاري (٧) من حديث المسورين مخزومة

(١) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٥ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٤ - ١٢٥

(٢) من فعله أى : امتناعه من الفسخ

(٣) شرح المضد ج ٢ ص ٢٤ ، الأحكام المأذون ج ١ ص ١٦٧ ، حاشية الأزهرى ج ٢ ص ٢٤٣

(٤) أجيب عن قولهم " بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال خذوا عني مناسككم وهو يرى جمره العقبة ومعلوم أنه كان بعد العمرة " . أجيب عن ذلك بأنه وقع عند أحمد عن جابر عقب قوله صلى الله عليه وسلم : ولولا أنى سقت الهدى لأحطت ألا فخذ واعنى مناسككم ، فقلعه قاله مرارا (التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٥ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٥)

(٥) شرح المضد ج ٢ ص ٢٤

(٦) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٥

(٧) صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٤٣

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : قوموا فأنحسروا
ثم أحلقوا فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما
لم يبق منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس فقالت
أم سلمة : يا نبي الله أتحب ذلك ؟ أخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة
حتى تتحرى منك وتدعو حالك . فخرج فلم يكلم أحدا منهم حتى فعل
ذلك فتحرى عنه ودعا حلقه فحلقه . فلما رأوا ذلك قاموا فنحسروا وجعل
بعضهم يحلق بعضا حتى كاد بعضهم يقتل بعضا غما . *

وهذا الخبر أظهر في إفادة أن توقفهم كان لبقائه محرما ولعدم فسخه
فلما فعل فعلوا . (١)

وأجيب عن الاستدلال بهذا الخبر بأن الصحابة ظنوا أن الأمر أمر
إباحة ورخصة ترفيها لهم فلم يفعلوا أخذا لما هو أشق حرصا منهم
على زيادة طلب الثواب ، وحلقه صلى الله عليه وسلم عرف أنه أمر إيجاب
لا أمر إباحة فحلقوا وذبحوا (٢) ، وإذا فقههم الوجوب من الأمر
لا من فعله (٣) صلى الله عليه وسلم ، إذ لو كان من فعله لما توقفوا
أول الأمر .

(٤) واستدلوا بما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما : " أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأصل في رمضان فواصل الناس فنهاهم ففعل له : أنك
تواصل ، قال : لست مثلكم اني أطعم وأسقي " (٤) .

فأقرهم على ما فهموه من مشاركتهم له في الحكم واعتد ريعذ ريختصيه (٥) .

-
- (١) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٥ ، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٢٥ ، كشف
الأسرار ج ٢ ص ٢٠٣ ، المستصفى ج ٢ ص ٢١٩ ، الأحكام للآمدي
ج ١ ص ١٦٣
(٢) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٣٠٥ ، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٢٥
(٣) أي بقاؤه على أحرامه من غير فسخ .
(٤) صحيح مسلم ج ٢ ص ٧٧٤
(٥) الأحكام للآمدي ج ١ ص ١٦٣

والجواب أن الوصال للنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا عليه بل غايته
أنه كان مباحا له ، ووجوب المتابعة فيما أصله غير واجب مستحب ، بل ظنهم
انما كان مشاركته في اباحة الوصال ونحن نقول به (١) .

وأجاب الغزالي بجواب آخر فقال انهم لما أمروا بالصوم في رمضان واشتغل
معهم به ظنوا أنه قصد بفعله امتثال الواجب من الأمر وبأنه فرد عليهم ظنهم
وأنكر عليهم الموافقة (٢) .

وأما الاجماع :

فروى أن الصحابة اختلفت في وجوب الغسل بالايلاج لقدر الحشفة فسي
موضع الحرث من غير انزال ثم اتفقوا على وجوب الغسل به لرواية عائشة (٣) فعله ،
فانها قالت : فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغسلنا . فأوجبوا الغسل
بمجرد فعله صلى الله عليه وسلم ولو لم يكن الغسل للإيجاب لما اتفقوا على الحكم بمجرد
رواية للفعل لهم (٤) .

أجيب عن هذا الدليل بما يلي :

سلمنا أنه يجب الغسل بالايلاج لقدر الحشفة في موضع الحرث من غير انزال لكن
فهمهم الوجوب من الفعل لا باعتبار ذاته بل باعتباره بيانا لقوله تعالى : " وان كنتم
جنبا فاطهروا (٥) " فقد بين الفعل الذي روته أن الاجتماع من غير انزال من أفراد
جنبا ، وفهموا الوجوب من الأمر أي فاطهروا ، وهذا ليس من محل النزاع في شيء (٦) .

(١) الاحكام للأمدى ج١ ص ١٦٨ . سيأتي معنا أن المتيقن به في القرب هو
التدب فلو عبر بالتدب لكان أحسن

(٢) المستصفى ج٢ ص ٢٢٠

(٣) مسند أحمد ج٦ ص ١٦١

(٤) تيسير التحرير ج٣ ص ١٢٥ ، شرح العضد ج٢ ص ٢٤ ، فواتح الرحموت ج٢
ص ١٨٢ ، ارشاد الفحول ص ٣٦ ، التقرير والتحبير ج٢ ص ٣٠٥ - ٣٠٦
شرح الاسنوى ج٢ ص ٢٠١ ، تنقيح الفصول ص ٢٨٩ ، المستصفى ج٢ ص ٢١٩

(٥) الآية ٦ من سورة الطه

(٦) شرح العضد ج٢ ص ٢٤ ، فواتح الرحموت ج٢ ص ١٨٢ ، تيسير التحرير
ج٣ ص ١٢٦ ، التقرير والتحبير ج٢ ص ٣٠٦

أو فهموه من قوله صلى الله عليه وسلم : صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي * (١)
والفعل جاء مبينا لمصلاته وأن الاغتسال من الجنابة شرط فيها * (٢)

وأما المعقول : فاستدلوا به من عدة وجوه :

الأول : الوجوب أحوط لأنه أعلى مراتب الحكم فيجب الحمل عليه لأن فيه الأمن من
الاثم قطعاً (٣) ، كما في صلاة نسيها ولم تتعين عنده فإنه يجب عليه
الخمس احتياطاً ، وكما لو طلق واحدة من نسائه لا بعينها فإنه يجب عليه
ترك الجميع احتياطاً إلى أن يعين (٤) .

أجيب بضع أن كل ما كان أحوط يجب ، بل يثبت الوجوب بالاحتياط
في موضعين :

الأول : ما ثبت وجوبه من قبل كتسيان صلاة غير معينة من الخمس فإنه يجب
عليه الخمس احتياطاً .

والثاني : ما ثبت وجوبه بالأصل ثم عرض عليه ما يوجب الشك كصوم الثلاثين
من رمضان إذا غم الهلال على الناس فإن الأصل أن يكون اليوم من رمضان
بخلاف صوم يوم الشك فإنه لا يجب بسبب الاحتياط لانقضاء الأمرين (٥) .

وفي غير هذين الموضعين لو قلنا بالوجوب وهو ليس بواجب في الواقع
يلزم اعتقاد وجوب ما ليس بواجب في الواقع وهو جهل (٦) .

-
- (١) سبق ذكر من أخرجه
(٢) شرح العضد ج ٢ ص ٢٤ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٦ ، التقرير والتحرير
ج ٢ ص ٣٠٦
(٣) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٦ ، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٣٠٦ ، فواتح
الرحموت ج ٢ ص ١٨٢ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٤ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٧
المعتمد ج ١ ص ٣٨٧ ، تنقيح الفصول ص ٢٨٩
(٤) شرح العضد ج ٢ ص ٢٤
(٥) فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٢ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٦ ، التقرير والتحرير
ج ٢ ص ٣٠٦ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٤
(٦) المعتمد ج ١ ص ٣٧٨

الثاني : أنه نبي ، وأن تعظيمه عليه الصلاة والسلام واجب اجماعا والتزام مثل فعله على سبيل الوجوب من تعظيمه فيتمين (١) .

أجيب بأن تعظيمه ليس بالتزام مثل فعله على سبيل الوجوب بل بالتأسي به وهو التزام مثل فعله على صفته وأجبا أو مندوبا أو مباحسا ، فالتزام مثل فعله على سبيل الوجوب قد يكون مخالفة اذا كان فعله في الواقع مندوبا أو مباحا . (٢)

الثالث : استدلو بأن فعله حق وصواب ومصلحة ، ولولاه لما أقدم عليه ولا تعبد به ، وكل ما كان كذلك فهو واجب . (٣)

أجيب أن جملة ما ذكرتم من أوصاف فعله مسلم في حقه خاصة لأنه لا يفعل المحذور ، والكلام في حقا ، ولا يلزم مما كان في حقه صوابا ومصلحة أن يكون في حقا كذلك ، بل لعلمه مصلحة بالاضافة الى صفة النبوة أو صفة هو يختص بها ، ولذلك خالفنا في جملة من الجائزات والواجبات والمحظورات (٤) ، فاذا لم يلزم أنه حق وصواب ومصلحة في حقا لم يكن واجبا علينا . سلخا أنه حق وصواب ومصلحة في حقه وحق الأمة لكن لا يلزم أن يكون واجبا لجواز أن يكون مندوبا أو مباحا .

الرابع : أن الفعل أكد في الدلالة على المراد من الأمر ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يحقق أمره بفعله كأدائه الصلاة والحج ، فاذا كان الأمر وهو صنف من القول يدل على الوجوب بالفعل أولى بذلك (٥) .

(١) تنقيح الفصول ص ٢٨٩ ، المستصفى ج ٢ ص ٢١٨

(٢) المستصفى ج ٢ ص ٢١٨

(٣) المستصفى ج ٢ ص ٢١٧

(٤) المستصفى ج ٢ ص ٢١٧

(٥) المعتمد ج ١ ص ٣٧٨

أجيب أن هذا للدليل لا ينتج إلا إذا كان الفعل أدل في الحكم
ونحن نمضيه إذ هو أدل في الكيفية فقط ككيفية الصلاة والحج لما
للمشاهدة من المزية على الوصف بالقول (١) *

ومعد فهذه أدلة القائلين بالوجوب والرد عليها ، وقد تبين .
بالأجوبة عنها بطلانها .

ثانياً : أدلة القائلين بأن أفعاله المجردة تدل على الندب

استدل القائلون بهذا الرأي بالأدلة التالية :

- (١) قوله تعالى : " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (١) " فجمعل الناسى به حسنة وأدنى درجات الجنة المندوب لأن المباح لا يوصف بالحسن ، فكان محمولا عليه وما زاد فهو مشكوك فيه (٢) .
- وكذلك قوله لكم ينفي الوجوب ، اذ لو كان واجبا لقال عليكم فيحصل الناسى به على الندب (٣) .
- وأجيب عن هذه الآية بأن الناسى يحصل بإيقاع الفعل على الوجه الذى أوقعه ، فلو فعله واجبا أو مباحا وثقله مندوبا لم يحصل الناسى ، فلا سبيل الى الناسى به قبل معرفة قصده ، ولا يعرف قصده الا بقول أو قرينة (٤)
- (٢) واستدلوا بالسبر والتقسيم فقالوا : ان فعله اما حرام أو مكروه أو واجب أو ندب أو مباح ، ولا سبيل الى الأول والثانى للعصمة ، ولا الى الثالث لأن الوجوب يستلزم التبليغ لئلا يلزم التكليف بما لا يطاق ولم يبلغ لأن المفروض وجود الفعل فقط ليس معه من قول يدل على الوجوب ، ولا السى الخامس لأن الكلام فى المدح فى الاقتداء وهو حسن لقوله تعالى : " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة " ولا يندح على المباح فتعين الرابع وهو الندب (٥) .

-
- (١) الآية ٢١ من سورة الاحزاب .
 - (٢) الاحكام للأندى ج ١ ص ١٦٤ ، بديع النظام ص ١٦١
 - (٣) المستصفى ج ٢ ص ٢١٧ ، شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠١
 - (٤) المحصول ص ٦ ، المستصفى ج ٢ ص ٢١٧ ، شرح الأسنوى ج ٢ ص ٢٠١ ، ارشاد الفحول ص ٣٧
 - (٥) حاشية الأزميرى ج ٢ ص ٢٤٤ واستدل بمثل ما جاء بالحاشية تيسير التحرير ج ٢ ص ١٢٦ ، وفاتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٢ ، وشرح المضد ج ٢ ص ٢٤-٢٥ والمحصل ص ٦ ، وارشاد الفحول ص ٣٧

وأجيب ع (١) عن هذا الاستدلال بأننا لا نسلم اختصاص الوجوب بالتبليغ، بل التبليغ مع الوجوب والثبوت والاباحة، فلو كان للندب أيضا للمسلم التبليغ، ولم يبلغ فانتفى الندب.

والجواب عن نفى الخامس أن المذكور في الآية حسن الأسوة والمباح مشمول بالاعتناء الحسن المدوح عليه ولا نسلم أن أقل مراتبه الندب.

(٣) قالوا إن الندب هو الغالب من أفعاله فيحكم به، وأجيب بالضعف (٢).

(٤) وذكر الرازي الإجماع دليلا على هذا القول وهو أننا رأينا أهل الأعصار متطابقين على الاقتداء في الأفعال بالنبي صلى الله عليه وسلم، وأقل مراتب الفعل الذي يقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم فيه هو الندب، وذلك يدل على انعكاس الإجماع على أنه يفيد الندب (٣).

وعن الإجماع أجيب بأننا لا نسلم أنهم استدلوا بمجرد الفعل وأفعاله وجدوا مع الفعل قرائن أخرى واحتمال وجود القرائن يسقط الاستدلال (٤) وهذا الجواب ضعيف بل الأسلم أن يقال إن أهل الأعصار اتفقوا على التأسس بفعله صلى الله عليه وسلم أما لوجوبه أو ندمه أو لمقام النبوة تبركا عند جملة الحكم، ولذا رأينا من يأتى به في الأفعال الجبلية، فلا يلزم من اتفاقهم على الاقتداء به أن يكون الفعل مندوبا.

(١) حاشية الأزهرى ج ٢ ص ٢٤٤، تفسير التحرير ج ٣ ص ١٢٦، شرح المحض

ج ٢ ص ٢٥

(٢) تفسير التحرير ج ٣ ص ١٢٦، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٢

(٣) المحصول ص ٦، التحصيل ص ٧٢ ب، ارشاد الفحول ص ٣٧

(٤) المحصول ص ٦، ارشاد الفحول ص ٣٧

ثالثا : أدلة القائلين بأن أفعاله المجردة تدل على الإباحة

استدل القائلون بهذا الرأي بما يلي :

قالوا ان الفعل الصادر (١) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون حراما ولا مكروها ، لأنه يخل بالعصمة * بل صدوره عنه يدل على أنه مأذون فيه *

وحيث أن يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا ، والأصل عدم الوجوب لعدم الدليل ، وعدم الندب عند عدم قرينة القرينة فتعينت الإباحة لأنها المتيقنة *

بناء على هذا الدليل فالكلام في الفعل الخالي عن قرينة القرينة ، فان كان معه قرينة القرينة دلت على الندب اذ لا إباحة في القرب *

أما الفخراني (٢) فيبين أن الإباحة ثابتة للفعل ولكن مستند ذلك هو أن الأصل في الأفعال نفي الحرج فيبقى على ما كان قبل الشروع.

(١) أورد الاستدلال : شرح الأسنوى ج٢ ص ٢٠١ ، تيسير التحرير ج٣ ص ١٢٦ ، التحصيل ص ٧٢ ب ، المحصول ص ٦ - ٧ ، فوائذ الرحمات ج٢ ص ١٨٣ ، حاشية الأزهر ج٢ ص ٢٤٤ ، شرح العضد ج٢ ص ٢٣ ٢٥٢ ، كشف الأسرار ج٣ ص ٢٠٢ ، المستطى ج٢ ص ٢١٩

رابعاً : أدلة القائلين بالوقف في أفعاله المجردة

استدل الواقعية لرأيهم بأن صفة الفعل غير معلومة ، هل هي الوجوب أو الندب أو الإباحة .

وكذلك يحتل فعله الخصر به ويحتل المصوم له ولأئمة ، والمتابعة إنما تكون بمعرفة صفة الفعل فالحكم بأن الفعل المجهول الصفة واجب أو مندوب أو مباح تحكم باطل يجب التوقف عنه (١)

والجواب أن الأصل هو الاقتداء بالاتباع برسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم تخصيصه بشيء إلا ما قام الدليل عليه فلا بد من حكم معين على مشارب مختلفة فمن يرى الوجوب فعنده دليل الوجوب ، ومن يرى الندب فعنده دليل الندب ، ومن يرى الإباحة فعنده دليل الإباحة (٢) . وقد علمت أن دليل الوجوب لم ينهض ، وإنما الذي صح هو دليل الندب ففى القرينة ودليل الإباحة فى غيرها . وهذا يكون الفعل معلوم الصفة فلا نتوقف فيه .

وأجاب الأزهرى بجواب آخر فقال ان التوقف يوجب الشك فيما يدل عليه الفعل ، ولا شك فى ثبوت الإباحة فى حقه عليه الصلاة والسلام (٣) فيقتضى به فى تلك الجهة حتى يثبت غير ذلك (٤) .

وأجاب السرخسى عن الدليل فأبطله يقول رحمه الله : " وهذا الكلام عند التأمل باطل ، فان هذا القائل اذا كان يمتنع الأئمة من أن يفعلوا مثل فعله

-
- (١) فوائح الرحمت ج ٢ ص ١٨٣ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٧ ، أصول السرخسى ج ٢ ص ٨٧ ، العدة ص ١٠٦ ب ، بديع النظام ص ٦١ ب ، حاشية الأزهرى ج ٢ ص ٢٤٤ ، ارشاد الفحول ص ٣٨
(٢) فوائح الرحمت ج ٢ ص ١٨٣
(٣) هذا فى غير القرب ، والحكم المتيقن به فى القرب هو الندب لا الإباحة
(٤) حاشية الأزهرى ج ٢ ص ٢٤٤

بهذا الطريق ويلومهم على ذلك فقد أثبت صفة الحظر في الاتباع وإن كان لا يمتنعهم من ذلك ولا يلومهم عليه فقد أثبت صفة الإباحة فعرفنا أن القول بالوقف لا يتحقق في هذا الفصل* (١) .

يناقش كلام السرخسي بأن معنى الوقف عدم الجزم بحكم معين من الوجوب والندب والإباحة حتى يقوم الدليل عليه ، فلا يدل على الحظر أبدا لأن المفروض أن الرسول صلى الله عليه وسلم صدر منه الفعل وهو لعصمته لا يفعل الحرام والمكروه ، بل غاية ما يدل عليه فعله صلى الله عليه وسلم إطلاق الفعل من غير تعيين وجوب ولا ندب وإباحة إذ لا دليل على واحد منها ، وإذا لم يقسم دليل على الوجوب داربين الندب والإباحة ، والأقل المتيقن به في القرب هو التدب وفي غيرها الإباحة ، وهذا يعلم الحكم من غير توقف .

خامساً : أدلة القائلين بالخصوصية

استدل القائلون بأن ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خاص به فقالوا : ان فعله قد يكون مصلحة له دون الأمة فيختص به (١) ، وقد ظهر خصوصية رسول الله بأشياء - كما مر في المبحث الثاني من هذا الفصل - دون أن تشترك أمته معه في ذلك . فكل فعل يصدر عنه محتمل للاختصاص به ومحتمل لأن يكون غير مخصص به ، وعند احتمال الجانبين لا يجوز التأسى بالفعل خشية الوقوع في المحذور وهو حالة كونه خاصاً بالرسول إذ لا يجوز لغيره فعل مثل فعله الخاص به .

والجواب أن الأصل أن مقام النبوة موضع الاقتداء قال تعالى عن إبراهيم : " انى جاعلك للناس اماماً " (٢) ، وقال تعالى : " لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة " (٣) فهذا نص على جواز التأسى به فى أفعاله ، فيكون هذا النص معمولاً به ، حتى يقوم الدليل المانع المثبت للخصوصية . (٤)

كما دل على التأسى به قوله تعالى : " فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم " (٥) .

وفى هذا بيان أن ثبوت الحلف فى حقه مطلقاً دليل ثبوته فى حق الأمة ، ألا ترى أنه دل على تخصيصه فيما كان هو مخصوصاً به بقوله " خالصة لك من دون المؤمنين " وهو النكاح بغير مهر . (٦)

(١) العدة ص ١٠٦ ب ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٧

(٢) الآية ٢٤ من سورة البقرة

(٣) الآية ٤١ من سورة النساء

(٤) أصول السرخسى ج ٢ ص ٨٩ ، العدة ص ٤٠

(٥) الآية ٣٧ من سورة الاحزاب

(٦) أصول السرخسى ج ٢ ص ٨٩ ، العدة ص ١٤

على أن هناك أحكاما تخص الرسول دون الأمة ، وهناك من الأحكام ما يعم الرسول والأمة ، وما هو خاص بالرسول قليل نادر فلا يجوز أن تبطل الاتباع بسببه ، ولا تعطل العمل بكثير من الأحكام الشرعية .

وبالحاصل أن ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم يعم الأمة ، ولا خصوصية الابدليل كما مر بنا في المبحث الثاني من هذا الفصل .

سادسا : ما ظهر فيه قصد القرية فمندوب ومالم يظهر فيه
قصد القرية فمباح

هذا القول هو اختيار الآمدي وابن الحاجب وهو ما اختاره فأقول :
الفعل الصادر عن الرسول صلى الله عليه وسلم بمجرد (١) يدل على أنه مأذون
فيه إذ الرسول لا يفعل الحرام والمكروه .

وحيث نقول : أما أن يظهر في هذا الفعل قصد القرية أولا ، فإن
ظهر فيه قصد القرية كان ذلك دليلا على رجحان فعله على تركه وهو حيث
أما واجب أو مندوب ، لا جائز أن يكون واجبا لأنه لم يقم دليل الوجوب ، فكان
مندوبا لأنه المتيقن به فيه ، وإن لم يظهر قصد القرية لم يحكم فيه إلا بالاباحة
لأنها المتيقنة .

يقول ابن الحاجب : " أنه إذا ظهر قصد القرية ظهر الرجحان فحكم به ،
والمنع من الترك زيادة لم تثبت إلا بدليل والأصل عدمه ، فثبت الرجحان بدون المنع
من الترك وهو الندب ، وإذا لم يظهر قصد القرية ظهر الجواز لبعد المعصية ولا
وجوب ولا ندب بالأصل ، وأيضا لما نفى الحرج في قوله زوجها معها مع احتمال
الوجوب والندب ولم يشترط فهم منه أن مقتضى فعله الاباحة دونهما . " (٢)

وبعد ، فهذا هو الرأي الذي أطمئن إليه ، وأرى أنه الصواب ، ونورد فيما
يلي أمثلة له من أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما يوضح وجهة الدليل
من أقوال العلماء .

(١) المراد بالمجرد ما ليس معه دليل يدل على حكم خاص ، وليس معه دليل
الخصوصية ، وليس جليا وقد سردنا بين الجملتين غيرها .
(٢) شرح المعتمد ج ٢ ص ٢٣

أمثلة لأفعاله التي ظهر فيها قصد القرينة

المثال الأول : اعتكاف العشر الآخر من رمضان *

عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الآخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده " * (١)

يدل هذا الحديث على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف من كل رمضان العشر الآخر حتى قبض ، وقد ذهب العلماء إلى استحباب الاعتكاف وتأكيده في العشر الآخر .

يقول النووي : " وفي الحديث فوائد منها استحباب الاعتكاف وتأكد استحبابه في العشر الآخر من رمضان ، وقد أجمع المسلمون على استحبابه وأنه ليس بواجب ، وعلى أنه متأكد في العشر الآخر من رمضان " * (٢)

ويقول ابن حجر : " قال أبو داود عن أحمد : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا أنه مسنون " * (٣)

وقد صرح من اطلعت على كلامهم من الفقهاء * (٤) بسنية الاعتكاف في العشر الآخر وان اختلفت عباراتهم في ذلك ففيل هو سنة ، وقيل سنة مؤكدة ، وقيل مندوب ، وقيل مستحب ، وكلها بمعنى واحد .

ففعله عليه الصلاة والسلام يدل على الاستحباب ، ومواظبته عليه مع عدم

-
- (١) صحيح البخاري ج ٣ ص ٥٩ ، صحيح مسلم ج ٢ ص ٨٣١
(٢) شرح النووي على مسلم ج ٨ ص ٦٧
(٣) فتح الباري ج ٥ ص ١٧٧
(٤) المغني ج ٣ ص ١١٨ ، فتح القدير ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦ ، بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٠٨ ، تبیین الحقائق ج ١ ص ٣٤٧ ، مغني المحتاج ج ١ ص ٤٤٩ ، شرح منتهی الارادات ج ١ ص ٤٦٣ ، شرح الخرشى ج ١ ص ٢٦٦ .

انكاره على من تركه يدل على تأكيد الاستحباب .

المثال الثاني : سجدة التلاوة .

عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جهته (١)

يدل كلام ابن عمر على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسجد عند قراءة سورة فيها سجدة ، وقد ذهب العلماء الى سنية ذلك (٢) .

يقول النووي : " فيه اثبات سجود التلاوة وقد أجمع العلماء عليه وهو عندنا وعند الجمهور سنة وعند أبي حنيفة رضي الله عنه واجب ليس يفرض على اصطلاحه فسي الفرق بين الواجب والفرض وهو سنة للقارى والمستمع له " (٣) .

واستدل الحنفية (٤) لقولهم بوجوب سجدة التلاوة على القارى والمستمع بقوله صلى الله عليه وسلم : " السجدة على من سمعها وعلى من تلاها " (٥) ، وظلوا عدم سجود النبي صلى الله عليه وسلم عند ما قرأ عليه زيد بن ثابت سورة النجم بأن ذلك يجوز لكونه في وقت مكروه ، أو على غير وضوء ، أو بئانا لعدم وجوبه على الفور .

المثال الثالث : ركعتا الفجر .

عن عائشة رضي الله عنها قالت : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء

-
- (١) صحيح البخارى ج ٢ ص ٥٠ ، وصحيح مسلم ج ١ ص ٤٠٥ ، واللفظ لمسلم
 - (٢) مفتى المحتاج ج ١ ص ٢١٤ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٢٣٧ ، شرح الخرشي ج ١ ص ٣٥٠ - ٣٥١
 - (٣) شرح النووي على مسلم ج ٥ ص ٧٤
 - (٤) الهداية ومبها شرح فتح القدير ج ١ ص ٣٨٢
 - (٥) ذكره الزيلعي في نصب الراية ج ٢ ص ١٧٨ ، وقال : حديث غريب

من النوافل أشد منه تعاهد على ركعتي الفجر (١) .

يقول النووي : " فيه دليل على فضلها وأنهما سنة ليستا بواجبتين وجه

قال جمهور العلماء " (٢)

وقد ذكر الخرخشي أنها سنة مؤكدة عند مالك على الصحيح (٣) ، وصرح

صاحب فتح القدير الحنفى بأن ركعتي الفجر هي أقوى السنن (٤) ، غير أن الحنفية

قالوا أنها كالواجب في لحوق الاثم بالترك .

يقول ابن عابدين (٥) : " أن السنة المؤكدة قريبة من الواجب في لحوق

الاثم ويستوجب تاركها التظليل واللوم " .

المثال الرابع : رفع اليدين في الصلاة .

عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

إذا قام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثم كبر فإذا أراد أن يركع فعمل

مثل ذلك ، وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ولا يفعله حين يرفع رأسه ممن

المسجود " (٦)

يدل هذا الحديث على مشروعية رفع اليدين في الصلاة عند تكبيرة الاحرام

وعند الركوع وعند الرفع منه (٧) .

يقول النووي : " أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة

الاحرام واختلفوا فيما سواها فقال الشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة

(١) صحيح البخارى ج ٢ ص ٦٨ ، وصحيح مسلم ج ١ ص ٥٠١ ، واللفظ للبخارى

(٢) شرح النووي على مسلم ج ٦ ص ٤

(٣) شرح الخرخشي ج ٢ ص ٤١

(٤) فتح القدير ج ١ ص ٣١٢

(٥) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٤٥٢

(٦) صحيح البخارى ج ١ ص ١٧٧ ، وصحيح مسلم ج ١ ص ٢٩٢ واللفظ لمسلم

(٧) المنهاج ج ١ ص ٥١٦ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ١٥٢

رضي الله عنهم فمن بعدهم يستحب رفعهما أيضا عند الركوع وعند الرفع منه وهو رواية عن مالك (١)

وذهب الحنفية (٢) إلى سلبية رفع اليدين مع تكبيرة الاحرام ، دون
الموضعين الآخرين ، واستدلوا لذلك بهبهم هذا بما روى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يرفع يديه في الصلاة الا عند تكبيرة الاحرام (٣)

ويرفع المصلي يديه (٤) حتى يحاذي بابهاميه شحمتي أذنيه عند الحنفية
وعند الشافعي رضي الله عنه يرفع الي مكبيه ، وقد ورد نقل البيهقي عن الرسول
صلى الله عليه وسلم .

المثال الخامس : زيارة مسجد قبا .

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي قبا
قبا راکبا وماشيا ، زاد ابن نعيم حدثنا عبد الله عن نافع : فيصلي فيه ركعتين . (٥)

يدل الحديث على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصد مسجد قبا
ويصلي فيه ركعتين ، وهذا يدل على فضل قبا ، وفضل المسجد ، وعلى أن صلاة
ركعتين فيه مندوبة .

المثال السادس : زيارة القبور .

عن عطاء بن يسار عن عائشة أنها قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كلما كان ليلتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من آخر الليل الى البقيع

(١) شرح النووي على مسلم ج ٤ ص ٩٥

(٢) الهداية ج ١ ص ١٩٧

(٣) روى أبو داود عن البراء بن عازب قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه ثم لا يعود " (نصب الراية
ج ١ ص ٤٠٢) ، واعترض على الحديث بانكار زيادة " ثم لا يعود " .

(٤) الهداية ج ١ ص ١٩٧

(٥) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠١٦

فيقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأتاكم ما توعدون ، غدا مؤجلون وأنا ان شاء الله بكم لاحقون . اللهم اغفر لأهل بقيع الخرق (١) *

هذا الحديث يدل على ندب زيارة القبور ، وأنه صلى الله عليه وسلم زار مقبرة البقيع ودعا لأهلها وترحم عليهم .

يقول النووي : (٢) " وفي هذا الحديث دليل لاستحباب زيارة القبور والسلام على أهلها والدعاء لهم والترحم عليهم " .

ويقول الشرييني (٣) : " وتندب زيارة القبور التي فيها المسلمون للرجال بالاجماع " .

المثال السابع : قيام شهر رمضان

عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد ، وصلى رجال بصلاته ، فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه ، فأصبح الناس فتحدثوا فكثروا على المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أثر على ذلك " (٤) *

تدل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن قيام ليلة رمضان سنة (٥) ودل انقطاعه عن الاستمرار وتعليقه لذلك بقوله خشيت أن تفرض عليكم على عدم الوجوب

-
- (١) صحيح مسلم ج٢ ص ٦٦٩
 - (٢) شرح النووي على مسلم ج ٧ ص ٤١
 - (٣) مغني المحتاج ج ١ ص ٣٦٥
 - (٤) صحيح البخاري ج ٢ ص ١٣ ، وصحيح مسلم ج ١ ص ٥٢٤
 - (٥) المغني ج ١ ص ٨٠١ ، مغني المحتاج ج ١ ص ٢٦٦ ، شرح الخريشي ج ٢ ص ٧ ، الهداية ومعيها فتح القدير ج ١ ص ٣٣٣

يقول النووي (١) : " واجتمعت الأمة على أن قيام رمضان ليس بواجب بل هو مندوب " .

المثال الثامن : الاغتسال لدخول مكة .

عن نافع قال : كان ابن عمر رضي الله عنهما اذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ، ثم يبيت بذى طوى ، ثم يصلى بعد الصبح ويفتسل ، ويحدث أن نبى الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك " (٢) .

يدل الحديث على أن الاغتسال لدخول مكة مستحب (٣) ، وقد نقل ابن المنذر (٤) ذلك عن جميع العلماء ، وليس في تركه فدية .

المثال التاسع : تقبيل الحجر الأسود .

عن عمر رضي الله عنه أنه جاء الحجر الأسود فقبله فقال : " انى أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلُك ما قبلتك " (٥) .

يدل هذا الحديث على استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف (٦) ، إذ قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم واستدل عمر بفعله تأسيا به .

-
- (١) شرح النووي على مسلم ج ٦ ص ٤٠
 - (٢) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٦٩ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ٩١٩ ، واللفظ للبخارى
 - (٣) فتح القدير ج ٢ ص ١٤٤ ، شرح الخرشى ج ٢ ص ٣٢٢ ، المغنى ج ٣ ص ٣٧٩ - ٣٨٠ ، شرح النووي على مسلم ج ٩ ص ٥
 - (٤) فتح البارى ج ٤ ص ١٨٠
 - (٥) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٧٥ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ٩٢٦ ، واللفظ للبخارى
 - (٦) فتح البارى ج ٤ ص ٢٠٨ ، شرح النووي على مسلم ج ٩ ص ١٦ ، المغنى ج ٣ ص ٣٩٤ ، فتح القدير ج ٢ ص ١٤٨ ، شرح الخرشى ج ٢ ص ٣٢٥

المثال العاشر : صيام ثلاثة أيام من كل شهر .

عن معاذة العدوية أنها سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم :
" أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ؟ قالت : نعم .
فقلت لها : من أي الشهر كان يصوم ؟ قالت : لم يكن يبالى من أي أيام الشهر
يصوم " . (١)

دل هذا الحديث على استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر (٢) .

(١) صحيح مسلم ج ٢ ص ٨١٨
(٢) شرح النووي على مسلم ج ٧ ص ٤٩ ، الشرح الكبير ج ٣ ص ٩٤ ، فتح
القدير ج ٢ ص ٤٥ ، شرح الخرش ج ٢ ص ٣٤٣

أمثلة لأفعاله التي لم يظهر فيها قصد القرينة

المثال الأول : التقبيل للمصائم .

عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبّل وهو مصائم ومباشر وهو مصائم ولكنه أملككم لأرثه . (١)

يدل هذا الحديث على إباحة القبلة للمصائم (٢) ، وأن صومه لا يفسد وهذا لمن لم تتحرك شهوته ، ويدل عليه قول السيد عائشة رضي الله عنها ولكنها أملككم لأرثه .

أما من تتحرك شهوته ولم يعلم من نفسه السلامة فهي حرام في حقه سدا لذريعة الفساد ، وقد قال بإباحتها مطلقا جماعة من الصحابة والتابعين وأحمد وأسحق ، وقال بكراهتها مطلقا مالك ، وفرق بعضهم بين الشيخ والشاب .

المثال الثاني : لبس خاتم الفضة .

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ذهب وجعل قصه مما يلي كفه فاتخذاه الناس فرى به واتخذ خاتما من فبق أوفضة . (٣)

يقول النووي فقلا عن القاضي عياض : قال جميع أهل الحديث : ان الخاتم الذي رى به رسول اللصلى الله عليه وسلم ما كان الا خاتما من ذهب ، وانما طريح رسول اللصلى الله عليه وسلم الخاتم لما رأى من المشاركة ولما رأى في ذلك من الزهو علما بأنه قد حرم فيما بعد .

-
- (١) صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٧ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ٧٧٧
(٢) شرح النووي على مسلم ج ١ ص ٢١٥ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٣٦ ، المجموع ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ ، الشرح الكبير ج ٢ ص ٩٠ ، فتح القدير ج ٢ ص ٦٥ ، مفتى المحتاج ج ١ ص ٤٢١ ، شرح الخرشى ج ٢ ص ٢٤٤
(٣) رواه البخارى ج ٧ ص ٢٠٦
(٤) فتح البارى ج ١٢ ص ٤٣٨

دل الحديث على إباحة التختم بالفضة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
اتخذ لنفسه خاتماً من فضة فتبعه الناس في ذلك .

يقول النووي : " وقد أجمع المسلمون على جواز خاتم الفضة للرجال ، وكره
بعض علماء الشام المتقدمين لبسه لخير ذي سلطان ، ورووا فيه أثراً وهذا شأن
مردود " (١) .

وقول صاحب الهداية الحنفى : " ولا يجوز للرجال التحلى بالذهب
لما روي أن لا يهافى معناه إلا الخاتم والمطقة وحلية السيف من الفضة (٢) " .

المثال الثالث : الإرداف على الدابة .

عن أسامة بن زيد رضى الله عنهم : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركب على حمار على أكاف عليه قطيفة فديكة وأردف أسامة وراءه " (٣) .

وعن يحيى بن اسحاق قال : " سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه قال :
أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر وأنا لرديف أبي طلحة ، وهو يسير
وبعضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم
أذ عثرت الناقة فقلت المرأة ، فنزلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها أمكم
فشددت الرحل وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دنا أو رأى المدينة قال :
أييونا تأمبون غاهد من لربنا حامدون " (٤) .

يدل الخبر الأول على جواز إرداف الرجل خلف الرجل على الدابة ، إذ أردف
المصطفى صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد رضى الله عنهم ، ودل الخبر الثاني على

(١) شرح النووي على مسلم ج ١٤ ص ٦٧

(٢) الهداية ج ٨ ص ٩٥

(٣) صحيح البخارى ج ٧ ص ٢١٧

(٤) صحيح البخارى ج ٧ ص ٢٢٨ - ٢١٩

جواز ارداف الزوجة خلف زوجها اذ ركبت بعض نساءه خلفه صلى الله عليه وسلم وهو قافل من خيبر ، والمحرمات حكمها حكم الزوجة .

المثال الرابع : جواز النوم أو الأكل للجنب .

عن عائشة رضي الله عنها قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة (١) " .

دل هذا الحديث على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة فأكل أو نام .

يقول النووي : " يجوز للجنب أن ينام ويأكل ويشرب ويجمع قبل الاغتسال وهذا مجمع عليه " (٢) ، فيباح ذلك مع تدبب الوضوء قبله .

المثال الخامس : تأخير غسل الجنابة للصائم الى طلوع الفجر .

عن عبد الله بن كعب الحميري أن أبا بكر حدثه أن مروان أرسله الى أم حطمة رضي الله عنها يسأل عن الرجل يصبح جنباً أيصوم ؟ فقالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جماع لا من طم ثم لا يفطر ولا يقضي " (٣) .

يدل الخبر على أن للجنب أن يؤخر الغسل الى ما بعد طلوع الفجر ثم يغتسل ويتم صومه ولا قضاء عليه وبه قال جماهير الصطبة والتابعين (٤) ، وكان أبو هريرة يقول لا صوم له ثم رجع (٥) ، وقد ذهب النووي (٦) الى انعقاد الاجماع على جواز تأخير الغسل وصحة الصوم . ودل عليه قوله تعالى : " أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم " لأن زمان الاباح هو الليل كله .

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٧٧ ، وصحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٨ واللفظ لمسلم

(٢) شرح النووي على مسلم ج ٣ ص ٢١٧

(٣) صحيح مسلم ج ٢ ص ٧٨٠

(٤) شرح النووي على مسلم ج ٧ ص ٢٢٢ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٣٨ ، المغني

ج ٣ ص ٧٥ - ٧٦ ، شرح الخرشي ج ٢ ص ٢٦٠ ، مغني المحتاج ج ١ ص ٤٣٦

(٥) مغني المحتاج ج ١ ص ٤٣٦

(٦) شرح النووي على مسلم ج ٧ ص ٢٢٢

المثال السادس : مشروعية الرهن *

عن عائشة رضي الله عنها : " أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودى الى أجل ورهنه درعا من حديد " (١) *

دل هذا الحديث على جواز الرهن (٢) ، إذ رهن صلى الله عليه وسلم درعه لليهودى فى طعام اشتراه منه *

يقول النووي (٣) فى شرح الحديث : " فيه جواز الرهن وجواز رهـن آلة الحرب عند أهل الذمة ، وجواز الرهن فى الحضريه قال الشافعى ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة ، إلا مجاهدا وداود فقالا : لا يجوز إلا فى السفر تعلقا بقوله تعالى : " وإن كنتم على شفر ولم تجدوا كتابا فوهان مقبوضة (٤) " واحتج الجمهور بهذا الحديث وهو مقدم على دليل الخطاب فى الآية *

المثال السابع : المحرم يغسل رأسه *

عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن عبد الله بن عباس والمصور بن مخزومة " أنهما اختلفا بالأيواء فقال عبد الله بن عباس يغسل المحرم رأسه ، وقال المصور لا يغسل المحرم رأسه * فأرسلنى ابن عباس الى أبى أيوب الانصارى أسأله عن ذلك فوجدته يغتسل بين القرنين وهو مستتر بثوب قال فسلمت عليه فقال من هذا ؟ فقلت : أنا عبد الله بن حنين أرسلنى اليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع أبو أيوب رضى الله عنه يده على الثوب فطأه حتى يغالى رأسه ثم قال لانسان يصب : اصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدير ثم قال : هكذا رأيت رسول الله عليه وسلم يفعل " (٤) *

-
- (١) صحيح البخارى ج ٣ ص ٧٠
 (٢) الهداية ج ٨ ص ١٨٩ ، المغنى ج ٤ ص ٣٦٦ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ١٢١
 (٣) شرح النووي على مسلم ج ١ ص ٤٠ (٤) ابنه ٨٢٢ من البقرة
 (٤) صحيح البخارى ج ٣ ص ١٩ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ٨٦٤

أفاد الحديث أن أبا أيوب الأنصاري اغتسل أمام السائل عن حكم غسل
الرأس والبدن للمحرم ، وقال إن هذا كان صتيح رسول الله صلى الله عليه وسلم مما
يدل على إباحته (١) وأنه لا شيء فيه ، فيغتسل المحرم من غير نتف شعر ،
والاجتماع على وجوب اغتسال المحرم من الجنابة .

المثال الثامن : جواز صلاة النافلة على الدابة حيث توجهت .

عن ابن عمر قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو مقبل
من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه ، قال وفيه نزلت فأينما تولوا فثم
وجه الله " (٢) .

دل الحديث على جواز التنفل على الدابة في السفر .
يقول النووي (٣) : " في هذه الأحاديث جواز التنفل على الراحلة في
السفر حيث توجهت وهذا جائز باجماع المسلمين " .

ويقول ابن قدامة (٤) : " لا تعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة التطوع
على الراحلة في السفر الطويل ، قال الترمذي : هذا عند عامة أهل العلم ، وقال
ابن عبد البر : أجمعوا على أنه جائز لكل من سافر سفرا يقصر فيه الصلاة أن يتطوع
على دابته حيثما توجهت يوصي بالركوع والسجود يجعل السجود أخفض من الركوع " .

المثال التاسع : حمل الصبيان في الصلاة .

عن أبي قتادة الأنصاري قال : " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ للناس
وأمة بنت أبي العاص وهي ابنة زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم على عاتقه ،
فإذا ركع وضعها ، وإذا رفع من السجود أعادها (٥) " .

(١) المفتي ج ٣ ص ٢٦٩ - ٢٧٠ ، مفتي المحتاج ج ١ ص ٥٢١ ، فتح القدير
ج ٢ ص ١٤٤

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٤٨٦

(٣) شرح النووي على مسلم ج ٥ ص ٢١٠

(٤) المفتي ج ١ ص ٤٥

(٥) صحيح البخاري ج ١ ص ١٣٠ ، صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ - ٣٨٦

يدل هذا الحديث على جواز حمل الصغار في الصلاة فرضاً أم نفلاً وبه قال الشافعي والحنابلة .

ونقل النووي (١) عن مذهب الشافعي أنه يجوز حمل الصبي والصبيبة في الصلاة سواء كانت فرضاً أم نفلاً ويجوز ذلك للامام والمأموم والمنفرد .

ويقول ابن قدامة (٢) : " ولا بأس بالعمل اليسير في الصلاة قال احمد : لا بأس أن يخلل ولده في الصلاة الفريضة لحديث قتادة " .

المثال العاشر : العقوبة بالحبس .

عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً في تهمة (٣) " .

يدل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه يجوز للامام والقاضي أن يحكم على متهم بعقوبة الحبس (٤) .

(١) شرح النووي على مسلم ج ٥ ص ٣٢
(٢) المغني ج ٢ ص ٧٨
(٣) سنن أبي داود . ج ٣ ص ٢٧ ٤ الطبعة الثانية بمطبعة دار السعادة
(٤) فتح القدير ج ٥ ص ٤١٧

الفصل الثاني

تمارض الأفعال مع الأفعال والاقوال

يشتمل هذا الفصل على مقدمة ومبحثين :

المقدمة : وفيها مسألتان :

الأولى : عموم فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثانية : تخصيص العموم بفعله صلى الله عليه وسلم .

المبحث الأول : تعارض الفعل مع الفعل .

المبحث الثاني : تعارض الفعل مع القول .

المقدِّمة

وتتكون من مسألتين :

المسألة الأولى : عموم فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المسألة الثانية : تخصيص العموم بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المسألة الأولى : عموم فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الفعل المثبت (١) لا عموم له ، وللمسألة ثلاث صور اليك تفصيلها :
الصورة الأولى : لا يعم الفعل جميع أقسامه وجهاته ، إذ لا يقع إلا على وجه واحد منها . فلا يحمل وقوعه على جميعها ، ومثال ذلك ما روى (٢) عنه عليه الصلاة والسلام أنه صلى داخل الكعبة . يحتمل أن تكون هذه الصلاة فرضاً ، ويحتمل أن تكون نفلاً ، ويمتنع وقوعها فرضاً ونفلاً ، وبهذا لا يستدل بصلاته على جواز الفرض والنفل داخل الكعبة إذ لا عموم للفعل الواقع لهما ، ولا يتعين أحدهما إلا بدليل .

ومثاله أيضاً ما روى (٣) عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى بعد غيبوبة الشفق ، فالشفق اسم مشترك بين الحمرة والبياض ، فيحتمل أن تكون صلاته وقعت بعد الحمرة ويحتمل وقوعها بعد البياض ، ولا يمكن حمل وقوع صلاته بعد الشفقين إلا على رأى من يقول بعموم المشترك في الاثبات . (٤)

(١) الصورة الأولى والثالثة في الفعل بالمعنى الاصطلاحي النحوي ، والصورة الثانية في الفعل بمعنى المقابل للقول . (انظر حاشية التفاتاني على هرج العضد ج ٢ ص ١١٨) .

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٩٦٦

(٣) أخرجه النسائي في سننه ج ١ ص ٢٠٠ ولفظه : " ثم صلى العشاء حين ذهب شفق الليل " . سنن النسائي الطبعة الأولى مطبعة مصطفى البابي الحلبي

(٤) ذكر الصورة الأولى وحكمها كل من : الاحكام للآلعي ج ٢ ص ٢٣٣ ، ارشاد الفحول ص ١٢٥ ، تيسير التحرير ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، غاية الوصول ص ٧٣ ،

الصورة الثانية : عموم فعل رسول الله بالنسبة للأمة ، فما فعله عليه الصلاة والسلام لا عموم له ، بالإضافة إلى غيره ، بل هو خاص به يقتضي اللغزة ، إلا أن يقوم دليل من خارج فيدل على أن الأمة مثله في ذلك الفعل كما السو صلى وقال : صلوا كما رأيتموني أصلي (١) ، أو يعم بقرينة كوقوعه بعد اجمال أو اطلاق أو عموم فيفهم منه أنه بيان له فيتحقق في ذلك ، وأما بدليل يعم جميع الأفعال كقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) (٢) ، وقوله : (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) (٣) وشح ذلك ، وأما دليل هو قياس للأمة عليه بجامع يعم الرسول والأمة كقول الراي : سها رسول الله فسجد فان حكم السجود يعم الأمة للاحقها به بجامع السهو . (٤)

الصورة الثالثة : عموم في الزمان ، فلا يدل عليه الفعل بذاته ، وإنما توهم ذلك من قول الراي " كان يفعل " فانه يفهم التكرار كما اذا قيل : كان حاتم يكرم الضيف ، وهذا ليس مما نحن فيه لأن التكرار لم يفهم من الفعل بل من قول الراي كان الداخلة على الفعل المضارع (٥) .

== شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ١١٨ ، حاشية الأزهرى على
مرآة الأصول ج ١ ص ٣٩٠ ، المستصفى ج ١ ص ٦٤ ، شرح الكوكب المنير
ص ١٦٦ ، ١٦٧ ، التوضيح على التقيح ج ١ ص ٢٧١ ، المحصول .

- (١) سبق تخريج هذا الحديث
- (٢) الآية ٧ من سورة الحشر
- (٣) الآية ٣١ من سورة آل عمران
- (٤) ذكر الصورة الثانية كل من شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ١١٨ ، وحاشية الأزهرى على مرآة الأصول ج ١ ص ٣٩١ ، شرح الكوكب المنير ص ١٦٧
- (٥) ذكر الصورة الثالثة شرح العضد على مختصر ابن الحاجب مع حاشية الشفازانى ج ٢ ص ١١٨ ، وحاشية الأزهرى على مرآة الأصول ج ١ ص ٣٩١

والخلاصة أن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاته لا يعم الأقسام
والجهات والأشخاص والأزمان

المسألة الثانية : تخصيص العموم بفعله صلى الله عليه وسلم .

اخطف القاطلون بجبية فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيره
هل يجوز تخصيصه للعموم أم لا ؟

ذهب الأكثرون الى أن الفعل صالح لتخصيص العموم ، وثقاه الأقلون
كالكرخي .

وللمسألة حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون العام شاملا للرسول والامة كما لو قال صلى الله
عليه وسلم الوصال أو استقبال القبلة في قضا الحاجة أو كشف الفخذ منهى
عنه لكل مسلم .

ففي هذه الحالة اذا فعل ما يخالف العام كأن واصل أو استقبل القبلة
في قضا الحاجة أو كشف فخذة فلا خلاف في أن فعله يدل على اباحة
ذلك الفعل في حقه ويكون مخرجا له عن العموم ومخصصا .

وأما بالنسبة الى غيره فان قيل بعدم وجوب اتباعه والتأسي بفعله
كان فعله تخصيصا له عن العموم دون الامة ، وان قيل بوجوب اتباعه ففى
فعله فيلزم منه رفع حكم العموم مطلقا في حقه بفعله ، وفي حق غيره بوجوب
التأسي به فلا يكون ذلك تخصيصا بل نسخا لحكم العموم مطلقا بالنسبة
اليه والى غيره .

واشترط ابن الحاجب لهذا أن يكون ثبوت التأسي بالفعل بدليل خاص ،
أما ان كان بدليل عام في جميع أفعاله ، فالمختار أن ذلك الدليل يصير
مخصصا بالأول ، وهو العموم المتقدم ، فيلزم على الامة موجب ذلك القول ،
ولا يجب عليهم الاقتداء به في الفعل ، وقيل يعمل بالفعل ، وقيل
بالوقف (١) .

(١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ١٥١ ، الاحكام للآمدي
ج ٢ ص ٣٠٦ ، فوائد الرحموت ج ١ ص ٣٥٤ ، المحصول

والذي نرجحه أن الدليل مخصص بالفعل لما فيه من جمع بين الدليلين:

الحالة الثانية : أن يكون العام متاولا للأمة دون الرسول *

ففي هذه الحالة فإن فعله لا يكون مخصصا لنفسه عن العموم ، لعدم دخوله فيه ، وأما بالنسبة إلى الأمة فإن قبيل بوجوب اتباعهم للرسول في فعله كان ذلك نمطا عنهم لا تخصيصا ، وإن لم يكن ذلك واجبا عليهم فلا يكون فعله مخصصا للعموم أصلا ، لأن النسبة إليه لهم بغيره في العموم ولا بالنسبة إلى الأمة * (١)

(١) الأحكام للأمة ج ٢ ص ٣٠٧ ، يدعي النظام ص ١٢١ ب

المبحث الأول

تعارض الفعل من منع القميص

قبل أن لبس الحديث في هذا المبحث نعرض بإيجاز لمعنى التعارض:

وهو في اللغة: ^{ما شؤد} منع عرض، يقال: عرض لي في الطريق عارض من جبل ونحوه
أى: مانع يمنع من المضي، واعترض لي بمعناه، ومنه اعتراضات الفقهاء لأنها
تمنع من التمسك بالدليل (١).

والتعارض عند الأصوليين: هو تقابل الدليلين على وجه يمنع كل منهما مقتضى
صاحبه (٢).

فالتعارض بين الفعلين اقتضاؤه كل فعل حكما خلاف ما يقتضيه الآخر.

ذهب جمهور أهل الأصول إلى نفي وقوع التعارض بين أفعال رسول
الله صلى الله عليه وسلم بحيث يترتب عليه أن يكون بعضها ناسخا للآخر أو مخصصا
لـه (٣).

وذلك إما لأنها من قبيل المتماثلين كالصلاة في وقتين، وإما من قبيل
المختلفين، والفعلان المختلفان إما أن يتصور اجتماعهما كالصلاة والصوم، أو لا
يتصور اجتماعهما، وما لا يتصور اجتماعهما إما أن لا تتناقض أحكامهما كصلاة
الظهر والمصر مثلا، أو تتناقض كما لو صام في وقت معين وأكل في مثل ذلك

(١) المصباح المنير ج ٢ ص ٥٢

(٢) شرح الأسنوي ج ٢ ص ٢٠٧

(٣) شرح الأسنوي ج ٢ ص ٢٠٧، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٠٢، تيسير التحرير

ج ٢ ص ١٤٧، المعتمد ج ١ ص ٢٨٨، المستصفى ج ٢ ص ٢٢٦، شرح

المعتمد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٦، بديع النظام ص ٦٢ ب،

غاية الوصول ص ٩٣، ملحق شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٢٢٦، وأشاد الفحول

ص ٣٨، الأحكام للإمام ج ١ ص ١٤٧

الوقت ، والأقسام الثلاثة الأولى لا يجرى التعارض فيها لامكان الجمع (١) .

والقسم الرابع أيضا لا تعارض فيه إذ يمكن أن يكون الفعل في وقت واجبا أو مندوبا أو مباحا ، وليس كذلك في وقت آخر . مثله من غير رفع وبطلان لحكم الفعل الأول ، لأن الأفعال في الأيمل لا تعم الأقسام ولا الأزمان ولا الأَشْخَا ص ١٨٤ فلا يعم الفعل جميع الأوقات المستقبلية ، ولا يدل على التكرار (٢)

يقول أبوالحسين البصري : " اعلم أن الأفعال المتعارضة يستحيل وجودها لأن التعارض والتمانع إنما يتم مع التتافي ، والأفعال إنما تتنافى إذا كانت متضادة ، وكان محلها واحدا ووقتها واحدا ، ويستحيل أن يوجد الفعل وضده في وقت واحد في محل واحد ، فإذا يستحيل وجود أفعال متعارضة ، فأما الفعلان المتضدان في وقتين فليهما متعارضين بأنفسهما لأنه لا يتتافى وجودهما ولا يمتنع الاقتداء بهما فنكون متعبدين بالفعل في وقت وضده في وقت آخر " (٣) .

وذهب بعضهم الى وقوع التعارض بين الأفعال ، نقل الخزالي عن ابن منجد أنه إذا تعارض فعلا ن نسخ التالي منهما الأول ، وحكاه الفتوحى فى شرح الكوكب المنير وهو رأى الجوينى فى البرهان (٤) ، وحكاه الشوكانى عن ابن العربى وابن رشد والقرطبى (٥) .

-
- (١) الاحكام للامدى ج١ ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٠ ، بديع النظام ص ٦٢ ب
 - (٢) الاحكام للامدى ج١ ص ١٧٥ ، شرح الاسنوى ج٢ ص ٢٠٧ ، تيسير التحرير ج٣ ص ١٤٧ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٢٦ ، المستصفى ج٢ ص ٢٢٦ ، بديع النظام ص ٦٢ ب ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٠ ، ارشاد الفحول ص ٣٨ ، غاية الوصول ص ٩٣
 - (٣) المعتمد ج١ ص ٣٨٩
 - (٤) المنحول ص ٢٢٨ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٠ ، البرهان ص ١٢٧ ب
 - (٥) ارشاد الفحول ص ٣٨

يقول الجويني : " إذا نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمان مؤرخان مختلفان فقد سار كثير من العلماء إلى التمسك بآخرهما واعتقاد كونه ناسخا للأول كما نقل في صلاة الخسوف فتمسك الشافعي بأقربهما إلى الخشوع وقلمسة الحركة (١) " .

والظاهر أن القول بتعارض الأفعال فرع عن القول بعموم الفعل فمضى الأزمان ، وفرع عن القول بأن الفعل يدل على الوجوب ، وقد بينا فيما سبق أن الفعل لا يعم الأزمان ، وأن القول بدلالة الفعل على الوجوب ضعيف ، فيكون القول بتعارض الأفعال ضعيفا .

ويعد أن رجح الشوكاني القول بعدم التعارض بين الأفعال ، قيد عدم جريان التعارض بالأفعال التي لم تقع بيانات ، أما ما يقع بيانات للأقوال فمضى تعارض صورة ، ولكن التعارض في الحقيقة راجع إلى الميقات من الأقوال لا إلى بياناتها من الأفعال ، وحمل الشوكاني كلام الجويني السابق على الأفعال التي وقعت بيانات (٢) .

لكن إن دل دليل على وجوب تكرار الفعل في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك الوقت ، كان يقوم الدليل على وجوب صومه كل سبت مثلاً ، فتلبس بخضه في مثل ذلك الوقت بأن أفطر مع ذكره للصوم ، وقد رتبه عليه ، فإن فعله ، وهو الأكل في هذا المثال ، يدل على نسخ حكم ذلك الدليل الدال على تكرار الفعل في حقه ، لا نسخ حكم ذلك الفعل المتقدم ، وهو الصوم هنا ، لعدم اقتضائه التكرار (٣) .

وإن وجد مع دليل وجوب تكرار الفعل دليل آخر يدل على وجوب تأسيس الأمة به صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك الوقت ، فأقر أحداً من أمته على فعل الخد ،

(١) البرهان ص ١٢٧ ب

(٢) إرشاد الفحول ص ٣٩

(٣) الأحكام الملامدة ج ١ ص ١٧٥ ، المعتمد ج ١ ص ٣٨٩ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٠ ، بدیع النظام ص ٦٢ ب ، المستصفى ج ٢ ص ٢٢٦ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٦ ، شرح الأسنوي ج ٢ ص ٢٠٧ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٤٧ ، المحصول ص ١٠ ، التحصيل ص ٧٣ ب

كان نسخاً لدليل تعميم الصوم على الأمة في حق ذلك الشخص أو تخصيصاً له ،
لا نسخاً لفعل الرسول ولا تخصيصاً له * وقد يطلق النسخ والتخصيص على
الفعل بمعنى زوال التعبد به مجازاً (١) * .

مثال في المتعارضين الفعليين

المثال الذي نورده لتعارض الأفعال بعضها لبعض هو عدد الركعات
في صلاة الكسوف واختار من كتب السنة الآثار التالية والتي تحكى لنا على السنة
الصحية كيف صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف وما عدد ركعاتها .

الحديث الأول :

روى الامام البخارى في صحيحه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت :
" خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالناس فقام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام
فأطال القيام ، وهو دون القيام الأول ، ثم ركع فأطال الركوع ، وهو دون
الركوع الأول ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم فعل في الركعة الثانية مثل
ما فعل في الأولى ، ثم انصرف وقد انجلت الشمس فخطب الناس " (٢) * .

الحديث الثانى :

روى الامام مسلم في صحيحه عن عائشة رضى الله عنها قالت : " ان نبى
الله صلى الله عليه وسلم صلى ست ركعات وأربع سجعات " (٣) * .

(١) الاحكام للامدى ج١ ص ١٧٥ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٠ ، بديع
النظام ص ١٢ ب - ١٢٣ ، المعتمد ج١ ص ٣٨٩ ، تنقيح الفصول ص ٢٩٣ ،
التحصيل ص ٧٣ ب

(٢) صحيح البخارى ج٢ ص ١٨٣ المطبوع بمقتن فتح البارى

(٣) صحيح مسلم ج١ ص ٢٠٥ المطبوع بمقتن شرح النووي

الحديث الثالث :

روى أيضا عن ابن عباس قال : " صلى رسول الله صلى الله عليه

وسلم حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات " ، وعن علي مثل ذلك . (١)

الحديث الرابع :

روى أبو داود في صحيحه عن أبي بن كعب ، قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ بسورة من الطوال ركع خمس ركعات وسجد سجدتين ، ثم قام الثانية فقرأ سورة من الطوال ركع خمس ركعات وسجد سجدتين ، ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى انجلي كسوفها . (٢)

الناظر في هذه الأحاديث يجد أن الأول منها يدل على أن عدد الركعات في صلاة الكسوف أربعة ، والثاني يدل على أنها ستة ، والثالث يدل على أنها ثمانية ، والرابع يدل على أنها عشرة .

بتطبيق هذا المثال على قاعدة عدم تعارض الأفعال النبوية بعضها مع بعض والتي رجحتها فيما سبق يظهر لنا أنه لا تعارض بين صلاته صلى الله عليه وسلم الكسوف بركعتين أو ستة أو ثمانية أو عشرة ، وهذا ما قاله الحافظ ابن حجر ، ونقله النووي عن عدد كبير من الملطاء ، وحكى ابن قدامة أنه مقتضى مذهب الإمام أحمد وذكره الشوكاني . وهذا همهم هذا مبنى على القول بتعدد الواقعة .

يقول الحافظ ابن حجر : وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة وأن الكسوف وقع مرارا ، فيكون كل من هذه الأوجه جائزا والى ذلك نحا اسحق

(١) صحيح مسلم ج ٦ ص ٢١٣ المطبوع بمقتن شرح النووي

(٢) سنن أبي داود ج ١ ص ٢٧٠ ، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٢ م

لكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركعات . وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية : يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح ، وقواه النووي في شرح مسلم . وأبدى بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الانجلاء وبطئه . (١) "

ويقول النووي في شرحه لمسلم : " وقال جماعة من العلماء منهم اسحق بن راهويه وابن جرير وابن المنذر : جرت صلاة الكسوف في أوقات واختلاف صفاتها محمول على بيان جواز جميع ذلك فتجوز صلاتها على كل واحد من الأنواع الثابتة وهذا أقوى والله أعلم " . (٢)

ويقول ابن قدامة : ومقتضى مذهب الإمام أحمد أنه يجوز أن يصلّى صلاة الكسوف على كل صفة رويها عن النبي صلى الله عليه وسلم " . (٣)

ويقول ابن قدامة أيضا : " ووجه الجمع بين هذه الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يزيد في الركوع إذا لم ير الشمس قد انجلت ، فإذا انجلت سجد ، فمن هاهنا صارت زيادة الركعات " . (٤)

ويقول الشوكاني : " والحق أن صح تعدد الواقعة أن الأحاديث المشتبهة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح يتعين الأخذ بها لعدم منافاتها للمزيد ، وأن كانت الواقعة ليست إلا مرة واحدة فالمصير إلى الترجيح أمر لا بد منه وأحاديث الركعتين أرجح " . (٥)

ومذهب الحنفية (٦) إلى أن صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوع

واحد .

-
- (١) فتح الباري ج ٢ ص ١٨٥
 - (٢) شرح النووي على مسلم ج ٦ ص ١٩٩
 - (٣) المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٢٧٩
 - (٤) المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٢٨٠
 - (٥) نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٧٣
 - (٦) فتح القدير ج ١ ص ٤٣٣ ، تبين الحقائق ج ١ ص ٢٢٨

ومنوا مذهبهم على أن أحاديث الكيفيات متعارضة فيترجح منها ما كانت الكيفية فيها شبه بالصلاة المتعارفة ، أو تترجح أحاديث الركوع الواحد لخلوها عمن الاضطراب بخلاف أحاديث الركوعين فانها رويت مرة بذكر الركوعين وأخرى بذكر ثلاث ركعات . وهذا مبنى على أن الواقعة واحدة .

ومذهب الشافعية (١) إلى أن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركعتان بناء على أن الواقعة واحدة ، ورواية الركوعين أقوى في الصحة لأنها من رواية الصحيحين ، وفي المذهب قول بجواز صلاة الكسوف كسنة الظهر ومبنى على تعدد الواقعة ، وكلا القولين جائز إلا أن الأفضل الاطالة .

وهكذا يبحث الحنفية والشافعية المسألة دون بنائها على قاعدة عند التعارض بين الأفعال ، بل حكموا بها بناء على صوارف أخرى .

(١) مغنى المحتاج ج ١ ص ٢١٧

المبحث الثاني

تعارض الأقوال مع الأفعال

لم يتطرق الحنفية في كتبهم الى هذا المبحث ، ولذلك خلت كتبهم من الكلام منه الا من كتب منهم متأثرا بطريقة الشافعية كالحرير وشرحه تيسير التحرير .

وقد رجعت لما بين يدي من كتب الأصول التي تعرضت للموضوع فكانت ستة عشر كتابا ، ودراستي لها تبين أن هناك عدة عوامل راعاها الأصوليون عند تقسيم الموضوع والكلام عليه ، ولم تراع جميع هذه الكتب كل هذه العوامل ، فقد كتب في بعضها تحت تأثير عامل واحد ، وفي بعضها تحت تأثير أكثر من عامل .

والعوامل المؤثرة هي :

- (١) الترتيب الزمني : وذلك بأن يكون القول سابقا للفعل أو بالعكس أو يجهل التاريخ .
- (٢) نوع القول : وذلك بأن يكون متاولا للرسول خاصة أو الأمة خاصة أو عاما للأمة والرسول .
- (٣) اتباع الأمة أو عدمه : وذلك بأن يقوم الدليل على وجوب اتباع الأمة للرسول صلى الله عليه وسلم أو لا يقوم .
- (٤) تكرار الفعل : وذلك بأن يدل الدليل على تكرار حدوث الفعل من الرسول صلى الله عليه وسلم لتكرار سببه أولا يدل .

(٥) التعقب والتراخي ؛ وذلك بأن يكون أحدهما عقب الآخر أو متراخيا عنه .

(٦) تكرار مقتضى القول ؛ وذلك بأن يدل الدليل على تكرار مقتضى القول أو يدل على عدم تكرره .

وقد أجمعت الكتب الستة التالية على اعتبار العوامل الأربعة الأولى ، وهذه الكتب هي :

الاحكام للآمدی ، وشرح العضد لمختصر ابن الحاجب ، وديع النظام وشرح الكوكب المنير ، وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، وإرشاد الفحول .

وسنفصل القول في المسائل بناءً على تفرعات هذه الكتب وتقسيماتها ، والاحظ على العامل الثالث أن الأسلم فيه أن يقال عدم قيام دليل يمنع من تأسي الأمة بالرسول لأن الأصل التأسي بالرسول يقول الشوكاني : " وأعلم أنه لا يشترط وجود دليل خاص يدل على التأسي ، بل يكفي ما ورد في الكتاب العزيز من قوله (لقد كان لكفى رسول الله أسوة حسنة) وكذلك سائر الآيات الدالة على الائتمار بأمره والانتهاؤ بهيه ولا يشترط وجود دليل خاص يدل على التأسي به ففى كل فعل من أفعاله بل مجرد فعله لذلك الفعل بحيث يطالع عليه من أمته ينبغي أن يحمل على قصد التأسي به اذا لم يكن من الأفعال التى لا يتأسى به فيها كأفعاله الجبلية " (١)

تقسيم التعارض بين القول والفعل (١)

لتعارض القول مع الفعل اثنتا عشرة حالة مبنية على نوع القول وتكرار الفعل أو عدمه ، وقيام دليل على المنع من التأسى أو عدم قيام ذلك الدليل وكل حالة منها إما أن يتقدم القول أو الفعل أو يجهل التاريخ ، وهذه الحالات هي :

الحالة الأولى :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص به مع فعله الذي قام الدليل على تكرره في حقه ولم يقم دليل يمنع الأمة من وجوب التأسى به .

الحالة الثانية :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص به مع فعله الذي قام الدليل على تكرره في حقه ، وقام الدليل على عدم تأسى الأمة به .

الحالة الثالثة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص به مع فعله الذي لم يقم الدليل على منع الأمة من التأسى به دون تكرره في حقه .

الحالة الرابعة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص به مع فعله الذي لم يدل الدليل على تكرره ، وقام الدليل على عدم وجوب التأسى به .

(١) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ومعه حاشية التفنازاني ج ٢ ص ٢٦

الحالة الخامسة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص بالامة
مع فعله الذي قام الدليل على تكرره في حقه ، ولم يقم الدليل على
منع الامة من التأسي به .

الحالة السادسة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص بالامة
مع فعله الذي قام الدليل على تكرره في حقه وقام الدليل على عدم
تأسي الامة به .

الحالة السابعة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص بالامة
مع فعله الذي لم يقم الدليل على منع الامة من التأسي به دون تكرره
في حقه .

الحالة الثامنة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص بالامة
مع فعله الذي لم يقم الدليل على تكرره في حقه وقام الدليل على عدم
تأسي الامة به .

الحالة التاسعة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم العام له وللامة
مع فعله الذي قام الدليل على تكرره في حقه ولم يقم الدليل على منع
الامة من التأسي به .

الحالة العاشرة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم العام له وللامة
مع فعله الذي دل الدليل على تكرره في حقه ، وقام الدليل على منع
الامة من التأسي به صلى الله عليه وسلم .

الحالة الحادية عشرة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم العام له وللأمة
مع فعله الذي لم يقم الدليل على منحه الأمة من التأسى به دون تكرره
في حقه عليه الصلاة والسلام .

الحالة الثانية عشرة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم العام له وللأمة مع
فعله الذي لم يقم الدليل على تكرره وقام الدليل على عدم تأسي الأمة به .

ونشرع بعد استعراض حالات تعارض القول مع الفعل بأحكام كل حالة
على حدة .

حالات تعارض القول مع الفعل وحكم كل حالة

الحالة الأولى :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص به مع فعله الذي قام الدليل على تكرره في حقه ولم يقدّم دليل يمنح الأمة من وجوب التأسّي به .

وحكمها أنه لا يثبت التعارض في حق الأمة في هذه الحالة سواء تقدم القول أو الفعل أو جهل التاريخ لاختصاصه صلى الله عليه وسلم بالقول ولا يتناول الأمة ، وسمّيت في حقها حكم الفعل لوجوب تأسيها به صلى الله عليه وسلم (١) .

وفي حقه صلى الله عليه وسلم المتأخّر من القول أو الفعل ناسخ للمتقدّم منهما أن علم التاريخ . وفي حالة جهل التاريخ يعمل بالقول ، وقيل بالفعل ، وقيل بالوقف (٢) وهو اختيار العضد وصاحب فوائح الرحمت ، واختار الآمدي العمل بالقول (٣) لوجوه أربعة :

الأول : أن القول يدل بنفسه من غير واسطة ، والفعل انما يدل على الجواز بواسطة أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يفعل المحرم وذلك مما يتوقف على الدلائل الخامضة البعيدة .

الثاني : أن القول مما يمكن التعبير به عماليس بمحسوس كالمعقولات الصرفة ، وعن المحسوس والفعل لا ينبىء عن غير محسوس فكانت دلالة القول أقوى وأتم .

-
- (١) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٠ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٧ ، فوائح الرحمت ج ٢ ص ٢٠٢ ، الاحكام للآمدي ج ١ ص ١٧٦
بديع النظام ص ١٢٣
(٢) نفس المصادر
(٣) الاحكام للآمدي ج ١ ص ١٧٧

الثالث : أن القول قابل للتأكيد بقول آخر ، ولا كذلك الفعل فكان القول لذلك أقوى .

الرابع : أن العمل بالقول ههنا مما يفضى الى نسخ مقتضى الفعل فى حق النبي عليه الصلاة والسلام دون الأمة ، والعمل بالفعل يفضى السبى ابطال مقتضى القول بالكلية فكان الجمع بينهما ولو من وجه أولى .

فان قيل يل الفعل أكد فى الدلالة فانه يبين به القول ، والمبين للشيء أكد فى الدلالة من ذلك الشيء ، ألا ترى أن جبريل عليه السلام قد بين كيفية الصلاة وموافقيتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم بفعله ؟ ثم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصلاة والحج بفعله وقال : صلوا كما رأيتموني أصلى ، وخذوا عني مناسككم ، وأيضا فان كل من رام تعليم غيره اذا أراد المبالغة فى ايصال معنى ما يقوله الى فهمه استعان فى ذلك بالاشارة بيده والتخطيط وتشكيل الأشكال ، ولولا أن الفعل أفضل لما كان كذلك .

رد الآمدى على هؤلاء فقال : غاية ما ذكرتموه وجود البيان بالفعل ، وكما وجد بالفعل فقد وجد بالقول ، وهو الاغلب فان أكثر الأحكام مستندة الى ما هو الأقوال دون الأفعال ، وغايته أنهما يتساويان فى ذلك ، ويبقى ما ذكرناه من الترجيحات الدالة على تقديم القول . (١)

أقول ولئن كان الفعل أبين فى بعض الأحيان فالقول هو الأصل فى التعبير عن المراد ، وهو ما اختاره .

الحالة الثانية :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص به مع فعله الذى قام الدليل على تكرره فى حقه ، وقام الدليل على عدم تأسي الأمة به .

(١) الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٧٧ - ١٧٨ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٧

والحكم أنه لا تعارض في حق الأمة في هذه الحالة لعدم توارد القول والفعل على محل واحد ، إذ القول مختص به لا يثبت حكمه للأمة ، والفعل لم يقم الدليل على تأسي الأمة به (١) .

وفي حقه صلى الله عليه وسلم يعمل بالمتأخر من القول والفعل ويكون ناسخا للمتقدم منهما ، فان جهل التاريخ عمل بالقول وهو اختيار الفتوحى ومقتضى كلام الآمدي السابق ، وقيل بالفعل وقيل بالوقف واختاره العضد وصاحب فوائد الرحمت (٢) .

الحالة الثالثة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص به مع فعله الذي لم يقم الدليل على منع الأمة من التأسي به دون تكرره في حقه .

والحكم أنه لا تعارض في حق الأمة في هذه الحالة مطلقا لعدم توارد القول والفعل على محل واحد إذ القول خاص به صلى الله عليه وسلم فلا يثبت حكمه في حق الأمة ، والثابت في حقها هو حكم الفعل لقيام الدليل على تأسي الأمة به (٣) .

وفي حقه صلى الله عليه وسلم ان تقدم القول وتأخر الفعل ، فالفعل ناسخ ، نقله الفتوحى عن ابن مفلح وابن الحاجب والأصفهاني ، وان تقدم الفعل وتأخر القول فلا تعارض أيضا لعدم قيام الدليل على تكرر الفعل في حقه صلى الله عليه وسلم (٤) .

-
- (١) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٣ ، الأحكام للآمدي ج١ ص ١٧٨ ، شرح العضد ج٢ ص ٢٨ ، بديع النظام ص ٦٣ ب
 - (٢) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٣ ، الأحكام للآمدي ج١ ص ١٧٨ ، شرح العضد ج٢ ص ٢٨ ، فوائد الرحمت ج٢ ص ٢٠٣
 - (٣) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٣ ، شرح العضد ج٢ ص ٢٨ ، الأحكام للآمدي ج١ ص ١٧٨ ، فوائد الرحمت ج٢ ص ٢٠٣ ، بديع النظام ص ٦٣ ب
 - (٤) نفس المصادر

وان جهل المتقدم من القول والفعل فالذهاب الثلاثة : قال الأكثر بالوقف واختار الفتوحى والمعضد وفواتح الرحموت العمل بالقول • يقول المعضد فى شرحه لمختصر ابن الحاجب : " فان جهل فالذهاب الثلاثة والمختار الوقف وفيه نظر فانه لا تعارض مع تقدم الفعل فتأخذ بمقتضى القول حكما بتقديم الفعل لثلا يقع التعارض المستلزم لنسخ أحدهما " (١) •

الحالة الرابعة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص به مع فعله الذى لم يدل الدليل على تكرره وقام الدليل على عدم وجوب التأسى به •
والحكم أنه لا تعارض فى حق الأمة فى هذه الحالة مطلقا لأنه ليس لواحد من القول والفعل تعلق بالأمة (٢) •

أما فى حقه صلى الله عليه وسلم (٣) فان تأخر القول عن الفعل ومثاله أن يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم فعلا فى وقت ثم يقول بعد ذلك لا يجوز لى مثل هذا الفعل فى مثل هذا الوقت فلا تعارض ، اذ الجمع ممكن لعدم الدليل على تكرار الفعل فى حقه ، فلم يكن القول المتأخر عن الفعل رافعا لحكمه الماضى ولا فى المستقبل ، اذ القول لم يتناول الزمان الذى وقع فيه الفعل ، والفعل أيضا لم يتناول الزمان الذى تعلق به القول فلا يكون أحدهما رافعا لحكم الآخر •

وان تقدم القول على الفعل كان الفعل ناسخا كما لو قال النبى لا أكل كذا ثم أكله ، أو يجب على كذا فى الوقت كذا وتلبس بضده فى ذلك الوقت فالفعل الذى تلبس به يكون ناسخا أيضا لحكم قوله السابق لجواز النسخ

-
- (١) شرح المعضد ج ٢ ص ٢٨
(٢) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٠
(٣) بديع النظام ص ١٦٣ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٠ ، شرح المعضد ج ٢ ص ٢٧ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٠ ، الاحكام للأمدى ج ١ ص ١٧٦

قبل التمكن على الصحيح (١) *

وان جهل المتقدم ففيه المذاهب الثلاثة ، واختار الفتوحى العمل
بالقول لما سبق فى مواطن من وجوه لترجيح القول على الفعل ورجح
الشوكانى الوقف *

الحالة الخامسة :

تعارض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص بالامة مع فعله الذى
لم يقم الدليل على منع الامة من التأسى به *

لا تعارض فى حق رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذه الحالة
مطلقا لعدم توارد القول والفعل على محل واحد ، اذ القول مختص بالامة
لا يتعلق بالرسول وثبت فى حقه حكم الفعل (٢) *

وأما فى حق الامة فالمتاخر من القول والفعل ناسخ للمتقدم منهما ان
علم التاريخ * (٣)

ومع جهل التاريخ ففيه خلاف ، اختار الاكثر العمل بالقول ، ورجح
الشيخ ابن الهمام القول بالتوقف يقول : " والاوجه تقديم ما فيه
الاحتياط وذلك لأن الكلام فيما معه موجب التكرار والتأسى ، فالفعل مع
هذا الموجب يدل على الحكم بالقول ولا اظهرية لأحدهما فى الدلالة
وقد تعارضا فوجب الوقف وطلب الترجيح من خارج كالاحتياط (٤) ونحوه " *

-
- (١) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٢ ، ارشاد الفحول ص ٣٩ - ٤٠ ،
شرح العضد ج ٢ ص ٢٧ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٠٢ ، الاحكام للامدى
ج ١ ص ١٧٦ ، بديع النظام ص ١٦٣ *
 - (٢) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٣ ، ارشاد الفحول ص ٤٠ ، شرح العضد
ج ٢ ص ٢٧ ، بديع النظام ص ٦٣ ب ، الاحكام للامدى ج ١ ص ١٧٨
 - (٣) نفس المصادر ، وفواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣
 - (٤) فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٠٣

فالحكم عند ابن الرمام هو التوقف والبحث عن مرجح خارجي ككون القول محرما والفعل مبيحا فيقدم القول .

الحالة السادسة :

تعارض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص بالامة مع فعله الذي قام الدليل على تكرره في حقه ، وقام الدليل على عدم تأسي الامة به .
والحكم أنه لا تعارض في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قوله لأنه مختص بالامة وبين فعله الذي دل الدليل على تكرره في حقه ، وثبت الفعل في حقه .

وكذلك لا تعارض في حق الامة أيضا لأنه لا دليل على وجوب التأسي به في فعله ، وثبت التعبد بالقول للامة . (١)

الحالة السابعة :

التعارض بين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص بالامة مع فعله الذي لم يقم الدليل على منع تأسي الامة به دون التكرار في حقه عليه الصلاة والسلام .

والحكم أنه لا تعارض في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدم القول أو تأخر أو جهل التاريخ لعدم المزاوجة . (٢)

أما بالنسبة للامة فالمناخ من القول والفعل ناسخ للمتقدم منها . (٢)

-
- (١) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٣ ، الاحكام للآمدي ج ١ ص ١٧٨ ،
شرح العضد ج ٢ ص ٢٨ ، بديع النظام ص ٦٣ ب ، ارشاد الفحول ص ٤
(٢) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٤ ، شرح العضد ج ٢ ص ٢٨ ، الاحكام
للآمدي ج ١ ص ١٧٩ ، فوائح الرحموت ج ٢ ص ٢٠٣ ، بديع النظام
ص ١٦٤ ، ارشاد الفحول ص ٤٠ ، ٤١

فان جهل التاريخ فالماذهب الثلاثة (١) والمختار عند العضد
والآمدى العمل بالقول .

الحالة الثامنة :

تعارض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاص بالامة مع فعله
الذى لم يقم الدليل على تكرره في حق الامة وقام الدليل على عدم تأسي
الامة به .

والحكم انه لا تعارض في هذه الحالة في حق الرسول صلى الله عليه
وسلم ولا في حق الامة لعدم توارد القول والفعل على محل واحد ،
اذ القول مختص بالامة وثبت مقتضاه لها ، والفعل مختص برسول الله
صلى الله عليه وسلم لعدم الدليل على تأسي الامة به (٢) .

الحالة التاسعة :

تعارض قول رسول الله العام له وللامة مع فعله الذى قام الدليل
على تكرره في حقه ولم يقم الدليل على منع الامة من التأسي به .

والحكم في هذه الحالة (٣) أن المتأخر من القول والفعل ينسخ
المتقدم منهما في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حق الامة .
فان جهل التاريخ فالماذهب الثلاثة ، والمختار تقديم القول عند العضد
والشوكاني ، والتوقف في حقه عند صاحب فوائح الرحمة حذرا عن الحكم
على أفعاله من غير قطع أو طمأنينة .

-
- (١) شرح العضد ج٢ ص ٢٨ ، الاحكام للآمدى ج١ ص ١٧٩ ، فوائح الرحمة
ج٢ ص ٢٠٣
(٢) فوائح الرحمة ج٢ ص ٢٠٢ ، الاحكام للآمدى ج١ ص ١٧٦ ، شرح العضد
ج٢ ص ٢٧ ، بديع النظام ص ١٢٣ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٢ ،
ارشاد الفحول ص ٤٠
(٣) شرح العضد ج٢ ص ٢٨ ، فوائح الرحمة ج٢ ص ٢٠٣ ، الاحكام للآمدى
ج١ ص ١٧٨ ، بديع النظام ص ١٢٣ ب ، ارشاد الفحول ص ٤

الحالة العاشرة :

تعارض قوله صلى الله عليه وسلم العام له وللائة مع فعله للذى دل
الدليل على تكراره فى حقصوقام الدليل على منح الامة من التأسى بمصلى
للمعليه وسلم .

والحكم أنه لا تعارض بالنسبة للائة فى هذه الحالة مطلقا لعدم
وجود دليل يدل على التأسى به وثبت فى حقها مقتضى القول . أما فى
حق الرسول فالمتاخر من القول والفعل ناسخ للمتقدم منهما وان جهس
التاريخ فالذاهب الثلاثة . (١)

الحالة الحادية عشرة :

تعارض قول رسول الله العام له وللائة مع فعله الذى لم يقم الدليل
على منح الامة من التأسى به ، دون تكرره فى حقه صلى الله عليه وسلم .

والحكم أنه ان تأخر القول عن الفعل فلا تعارض فى حقه صلى الله عليه
وسلم لعدم تواردهما على محل واحد . وفى حق الامة القول ناسخ للفعل (٢)
وان تقدم القول على الفعل فالفعل ناسخ لتأخره فى حق الرسول
واللائة . (٣)

-
- (١) شرح العضد ج٢ ص ٢٨ ، فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٠٣ ، الاحكام للامدى
ج١ ص ١٧٨ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٣ ، ارشاد الفحول ص ٤٠
(٢) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢٢٤ ، شرح العضد ج٢ ص ٢٨ ، فواتح
الرحموت ج٢ ص ٢٠٤ ، الاحكام للامدى ج١ ص ١٧٩ ، بديع النظام
ص ١٦٤ ، ارشاد الفحول ص ٤١
(٣) ارشاد الفحول ص ٤ ، شرح العضد ج٢ ص ٢٨ ، فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٠٤ ،
الاحكام للامدى ج١ ص ١٧٩ ، بديع النظام ص ١٦٤ . (هذا وقد سبق فى
مسألة التخصيص بالفعل أنه اذا كان دليل التأسى عاما ففيه مذ هبان أحدهما
ما ذكر - وهو نسخ الفعل للقول - وطائيهما أن يجعل القول مقيدا لدليل
التأسى وعلى هذا القول يترجح القول

فان جهل التاريخ فالذاهب الثلاثة (١) واختار صاحب فواتح
الرحموت الوقف في حقه والقول في حقه ، واختار العضد والشوكاني
والفتوحى القول في حقه وحق الامة .

الحالية الثانية عشرة :

تعارض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم العام له وللأمة
مع فعله الذى لم يقم الدليل على تكرره وقام الدليل على عدم تأسي
الامة به .

والحكم نه لا تعارض بالنظر للامة لان فعله غير متعلق بها وثبت
مقتضى القول في حقها (٢) . ولا تعارض في حقه صلى الله عليه وسلم
ان تقدم الفعل على القول لانه لا دلالة على تكرر الفعل في حقه فلا يعم
جميع الأزمان . (٣)

وان كان القول متقدما على الفعل ، فالفعل ناسخ لحكم القول
في حق الرسول صلى الله عليه وسلم (٤) ، وفرق ابن الحاجب فسى
المسألة فقال : " هذا اذا كان القول يتناوله على سبيل النصوصية
بان يقول لا يجب على " ولا عليكم وأما اذا تناوله بالعموم وكان ظاهرا فيه

(١) الاحكام للامدى ج١ ص ١٧٦ ، فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٠٤ ، ملحق
شرح الكوكب المنير ص ٢٢٤ ، ارشاد الفحول ص ٤١

(٢) الاحكام للامدى ج١ ص ١٧٦ ، شرح العضد ج٢ ص ٢٧ ، فواتح
الرحموت ج٢ ص ٢٠٢ ، بديع النظام ص ١٦٣ ، ملحق شرح
الكوكب المنير ص ٢٢٢

(٣) الاحكام للامدى ج١ ص ١٧٦ ، شرح العضد ج٢ ص ٢٧ ، فواتح
الرحموت ج٢ ص ٢٠٢ ، بديع النظام ص ١٦٣

(٤) نفس المصادر

لا نصلح أن يقول لا يجب على أحد ، فالفعل لا يكون ناسخا في حقه
بل مخصصا له (١) ، لأن التخصيص أهون من الفسخ .

وجه الفرق أن الصيغة الأولى من قبيل الخاص فلا يكون التفصيل
تخصيما بل نسخا ، والصيغة الثانية من قبيل العام فيكون الفعل
للملاحق تخصيما له ، ويمكن طرد هذا الفرق في جميع المسائل التيسر
تقدم فيها القول على الفعل .

(١) شرح المضد ج١ ص ٢٧ ، الأحكام للآمدى ج١ ص ١٧٦ ، شرح
المضد ج٢ ص ٢٧ ، فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٠٢ ، جديس
النظام ص ١٦٣

تطبيقات

المثال الأول : استقبال القبلة واستدبارها لبول أو لغائط .

اختلف العلماء في حكم هذه المسألة ، وقد حكى ابن حجر في الفتح ، والشوكاني في النبيل ثمانية مذاهب ، وعدة العلماء في الخلاف الأحاديث القولية والفعلية المتعارضة التي رويت في المسألة ، ونورد هنا بعضها تطبيقاً على قاعدة تعارض القول والفعل .

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها " (١) .

وعن أبي أيوب الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتيتهم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا . قال أبو أيوب فقد منا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فنحنحرف عنها ونستغفر الله تعالى " (٢) .

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : " رقيت يوماً على بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر القبلة " (٣) .

وعن جابر رضي الله عنه قال : " نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول فرايته قبل أن يقبض معام يستقبلها " (٤) .

-
- (١) صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٤
 - (٢) صحيح البخاري ج ١ ص ١٠٣ - ١٠٤ ، سنن أبي داود ج ١ ص ٣
 - (٣) صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٥
 - (٤) سنن أبي داود ج ١ ص ٤ ، سنن الترمذي ج ١ ص ١٥ ، سنن ابن ماجه ج ١ ص ١١٧

تدل الأحاديث القولية على عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها ليول
أو لغائط لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، أما رواية فعله
فتدل على جواز استقبال القبلة واستدبارها في قضاء الحاجة لأن فعله في غير
القرية يدل على الإباحة ، فتعارض القول مع الفعل .

والحال أن القول عام للرسول والأئمة على اعتبار أن المتكلم يدخل في
عموم كلامه ، والفعل لا دليل على تكرره ولا دليل يمنع تأسي الأئمة به ، والتاريخ
مجهول .

وهذه هي الحالة الحادية عشرة ، وللعلماء فيها عند الجهل بالتاريخ
ثلاثة آراء : العمل بالقول ، والعمل بالفعل ، والوقف .

هذا وقد ذهب العلماء في الجمع بين القول والفعل في هذه المسألة
عدة مذاهب نخص بالذكر منها ثلاثة :

المذهب الأول :

لا يجوز استقبال القبلة واستدبارها لا في الصحارى ولا في البنيان .
وهو قول أبي أيوب الأنصارى ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري وأحمد في رواية .

وحجتهم الأحاديث الواردة في النهي مطلقا ، وقالوا لأن المنع ليس
إلا لحرمة القبلة ، وهذا المعنى موجود في الصحارى والبنيان ، وأجابوا عن
حديث جابر وابن عمر بأنه ليس فيه أنه بعد النهي ، فهو موافق لما كان الناس
عليه قبل النهي فهو منسوخ (١) ، وهذا عمل بالرأى الأول .

المذهب الثاني :

يجوز استقبال القبلة واستدبارها في الصحارى والبنيان .
وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك وداود الظاهري .

(١) نيل الأوطار ج ١ ص ٩٥ - ٩٦

وحجتهم حديث ابن عمر وجابر وقالوا أنها ناسخة للنهي (١) . وهذا
عمل بالرأى الثانى .

المذهب الثالث :

يحرم استقبال القبلة واستديارها فى الصحارى لافى البنيان .
ومذهبهم يقوم على الجمع بين الأحاديث الواردة حيث خصوا حديث ابن عمر
وجابر بالبنيان ، وقضى حديث أبى هريرة وأبى أيوب على عمومته ، فيحرم قسرى
الصحارى ويجوز فى البنيان .

وقد رجح الشوكانى هذا الرأى (٢) . وهذا جمع بين الدليلين وتخصيص
للقول بالفعل مبنى على المذهب القائل بتقديم الجمع على الترجيح عند التعارض .
وقد حكى كتب الفقه (٣) هذه المذاهب عن أصحابها واختلفت ، فمنهم
من أخذ بالقول ، ومنهم من أخذ بالفعل ، ومنهم من حمل النهى على التحريم
ومنهم من حمله على الكراهة .
وليس المحل بمتسع لنقل كل ذلك ومناقشته وما أوردناه كاف للتطبيق على
القاعدة .

المشال الثانى :

صلاة النافلة بعد فريضة العصر .

ورد فى هذه المسألة أحاديث كثيرة نختر منها ما يأتى :

عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صلاتين
بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس (٤) .

(١) نيل الأوطار ج ١ ص ٩٦

(٢) " " " "

(٣) انظر المغنى ج ١ ص ١٥٦ ، وفتح القدير ج ١ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ ، وشرح

الخرشى على مختصر خليل ج ١ ص ١٤٦ ، مفنى المحتاج ج ١ ص ٤٠

(٤) صحيح البخارى ج ١ ص ١٤٤

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : " ما ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجدين بعد العصر عذري قط " (١) .

وعن ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها أنها حدثته : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينهي عنها ويواصل وينهي عن الوصال " (٢) .

تدل هذه الأحاديث على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بركعتين بعد العصر وينهي المسلمين عن التنفل بعده . فما هو الحكم مع تعارض قوله وفعله أيضا النفل بعد العصر أم لا ؟ .

وهذه هي الحالة السادسة من حالات تعارض القول مع الفعل حيث دل الدليل على عدم التأسى وعلى تكرار الفعل من الرسول ، وقد جهل التاريخ بل الظاهر المقارنة . والحال أن القول خاص بالامة والقاعدة أن لا تعارض في حق الرسول وفي حق الامة ، اذ يثبت الفعل في حق الرسول ويكون خاصا به واليه ذهب النووي وغيره فقال ان الصلاة بعد العصر من خصوصياته عليه الصلاة والسلام (٣) . ويثبت مقتضى القول في حق الامة فيحرم التنفل بعد العصر أو يكره (٤) ، واليه ذهب الجمهور . (٥)

المثال الثالث : الوصال في الصوم .

عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تواصلوا ، قالوا : انك تواصل " قال : اني لست كأحد منكم اني أطعم وأسقى أو اني أبيت أطعم وأسقى . (٦) .

- (١) صحيح البخارى ج ١ ص ١٤٥
- (٢) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٥
- (٣) شرح النووي على مسلم ج ٦ ص ١٢١ ، وانظر المفتى ج ١ ص ٧٦ ، وفتح القدير ج ١ ص ١٦٥
- (٤) الذين قالوا بالكراهة أو الحرمة منهم من عمم الحكم ، ومنهم من أجاز اذا كانت الصلاة بسبب كالندوة وتحية المسجد وركعتي الطواف
- (٥) تبين الحقائق ج ١ ص ٨٣ ، كشاف القناع ج ١ ص ٤٥١ ، شرح الخرشى على مختصر خليل ج ١ ص ٢٤٤ ، المفتى ج ١ ص ٧٥٩ ، نيل الاوطار ج ١ ص ١٠٠
- (٦) صحيح البخارى ج ٣ ص ٤٦

وعن أبي سعيد رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
لا تواصلوا فأياكم إذا أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر ، قالوا فأنسك
تواصل يا رسول الله . قال : إني لست كهيتكم إني أبيت لي مطعم يطعمني
وساق يسقيني " (١) .

يدل هذان الحديثان على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل في
الصيام ، ويدل ذلك على أنه نهى عن الوصال في الصيام .

والشأن أن القول خاص بالامة والفعل دل الدليل على عدم تأسي الامة به
وتشعر الأحاديث بأن الفعل متقدم على القول .

وهذه هي الحالة السادسة ، والحكم فيها أن القول يختص بالامة
والفعل يختص بالرسول ، فيكون الوصال في الصيام خصوصية للرسول صلى الله
عليه وسلم لا تشاركه الامة فيه ، الا ما ورد فيه الترخيص من الاذن الى السحر
ثم اختلف في المنع المذكور ف قيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة (٢)

يقول ابن حجر : " استدل بمجموع هذه الاحاديث على أن الوصال من
خصائصه صلى الله عليه وسلم ، وعلى أن غيره ممنوع منه ، الا ما وقع فيه الترخيص
من الاذن فيه الى السحر ثم اختلف في المنع المذكور ف قيل على سبيل التحريم
وقيل على سبيل الكراهة (٣) "

المشال الرابع : صوم يوم عرفة بعرفة .

عن ابن عباس أنه سمع أم الفضل تقول شك ناس من أصحاب رسول الله

-
- (١) صحيح البخارى ج ٣ ص ٤٦
(٢) فتح البارى ج ٥ ص ١٠٧ ، الشرح الكبير ج ٣ ص ١٠٩ ، شرح النووي
على مسلم ج ٧ ص ٢١١ - ٢١٢ ، المجموع ج ٦ ص ٤١١ - ٤١٢ ،
فتح القدير ج ٢ ص ٧٨
(٣) فتح البارى ج ٥ ص ١٠٧

في صيام يوم عرفه ونحن بها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت اليه بقميص فيه لبن فقهره . (١) "

وعن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " صيام يوم عرفه احتساب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده ، وصيام يوم عاشوراء احتساب على الله أن يكفر السنة التي قبله " . (٢)

قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم على استحباب صيام عرفه ودل الحديث الآخر على أنه صلى الله عليه وسلم أفطر يوم عرفه فتعارض القول والفعل .

والحال أن القول عام للرسول والآفة ، والظاهر أن الفعل متأخر لقول الراوي شك ناس من أصحاب رسول الله ، ومع الفعل دليل التأييد ، إذ في إحدى روايات الحديث أنه شرب اللبن على ناقته ، ولا دليل على التكرار .

وهذه هي الحالة الحادية عشرة والحكم فيها أن الفعل ناسخ للقول ، فيكون الفعل ناسخا للقول في حق الحاج لأن الفطر صدر من رسول الله وهو بعرفه ، وظلله العلماء لما فيه من التقوى على أداء المناسك ، ويكون الحاصل من مجموع القول والفعل أن صوم يوم عرفه مستحب إلا في حق الحاج فيكون الفطر هو المستحب ، وهو قول مالك والجمهور . (٣)

-
- (١) صحيح مسلم ج ٢ ص ٧٩١
 (٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٨١٩ ، سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٢٢
 (٣) شرح النووي على مسلم ج ٨ ص ٢ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٦٩ ، المجموع ج ٦ ص ٤٣٨ ، المغني ج ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٦ ، فتح القدير ج ٢ ص ٧٨ ، شرح الخرشى على مختصر خليل ج ٢ ص ٢٤٠

الفصل الثالث

تقريراته صلى الله عليه وسلم

وشتمل هذا الفصل على المباحث التالية :

المبحث الأول : معنى التقرير .

المبحث الثاني : شروط التقرير .

المبحث الثالث : أقسام التقرير .

المبحث الرابع : حكم التقرير .

المبحث الخامس : استبشار رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المبحث السادس : عموم التقرير .

المبحث السابع : التخصيص بالتقرير .

المبحث الثامن : أمثله من تقارير رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المبحث الأول

معنى التقرير

التقرير لغة : مصدر قرر ، مضعف قر من باب ضرب ، يقال : قر الشئ * قرا : استقر بالمكان ، ويقال : أقررت العامل على عمله والطير في وكرة : تركته قارا (١) ، أى ساكنا ، ومنه قرره على الحق وافقه عليه ، ومنه قوله تعالى " ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين (٢) " * أى مكان تسكنون فيه .

أما التقرير في اصطلاح الأصوليين : فمعناه : أن يسكت النبي صلى الله عليه وسلم عن انكار قول قيل بين يديه أو في عصره وعلم به ، أو عن انكار فعل فعل بحضرة أو في عصره وعلم به (٣) .
وسمى بذلك لما فيه من موافقة الفاعل على فعله حيث دل سكوته على الاذن فيه .
واقصر عدد من الأصوليين عند بيان معنى التقرير على الفعل دون القول (٤) .

(١) لسان العرب المجلد الخامس ص ٨٤ ، المصباح المنير ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥

(٢) سورة البقرة آية رقم " ٣٦ "

(٣) ارشاد الفحول ص ٤١ ، ومعناه جاء في ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢١٩ ، والبرهان ص ١٢٨

(٤) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٦ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٨ ، بدیع النظام ص ٦٢ ب ، الاحكام للآمدی ج ١ ص ١٧٣ ، مرآة الأصول ج ٢ ص ٢٤٤

ولعل اقتصارهم ذلك من باب تعميم الفعل وشموله للقول ، إذ القول
في الحقيقة فعل اللسان ، ولم يشر أحدهم إلى ما يخرج السكوت عن القول من
صور التقرير .

ينبغي من معنى التقرير أنه يلزم أن يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالقول أو الفعل (١) ، وذلك بأن يكون قد حدث بحضرته أو في غيبته ولكنه أخبر
به ، إذ لا سبيل إلى العلم بالواقعة إلا المشاهدة أو الأخبار . فليس من
التقرير ما قيل أو فعل في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه .

(١) ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢١٩ ، إرشاد الفحول ص ٤١ ، شرح العضد
على مختصر ابن الطاجب ج ٢ ص ٢٦ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٨ ،
بديع النظام ص ٦٢ ب ، الأحكام للآلدي ج ١ ص ١٧٣ ، مفتاح الوصول
ص ١٢٨ ، المنحول ص ٢٢٩ ، المستصفى ج ٢ ص ٢٢٥ ، فواتح الرحموت
ج ٢ ص ١٨٣ ، كشف الأسرار ج ٣ ص ١٤٨ ، شرح الجلال المحلى على
جمع الجوامع ج ٢ ص ١٠٠

المبحث الثاني

شروط التقرير

قبل أن نتعرض لأنواع التقرير وأحكامها نبحث في الشروط التي قررها الأصوليون وهي :

الشروط الأولى :

قدرة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإنكار (١) * وفسرها صاحب فواتح الرحموت فقال : " أى لم يكن مانع من الإنكار من اشتغال أهم ومن غيرها (٢) " *

وقال بعض الفقهاء : أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم عدم سقوط وجوب تنخير المنكر بالخوف على النفس لأخبار الله تعالى بعصمته (٣) في قوله " والله يعصمك من الناس " (٤) ، فلا داعى الى اشتراط القدرة وفي هذا القول نظر ، لأن سبب عدم القدرة ليس محصوراً في الخوف ، بل يجوز أن يكون لانشغاله بأمر آخر *

(١) ارشاد الفحول ص ٤١ ، مرآة الأصول ومعه حاشيقا لأزميرى ج ٢ ص ٢٤٤ -

٢٤٥ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٦ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٨ ، بديع النظام ص ٦٢ ب ، الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٧٣ ، مفتاح الوصول ص ١٢٨ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٣ ، كشف الأسرار ج ٣ ص ١٤٨ ، شرح المنار لابن ملك ص ٧٠٥

(٢) فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٣

(٣) ارشاد الفحول ص ٤١ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢١٩

(٤) سورة المائدة آية رقم " ٦٧ "

الشرط الثاني

أن لا يكون قد سبق من النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن فعل
الفاعل أو قوله ، أما إن كان مما علم انكاره ، وترك انكاره في الحال لعلمه
أنه علم منه ذلك وبأنه لا ينفع في الحال ، كذهاب كافر إلى كنيسة فلا أثر
لسكوته ولا دلالة له على الجواز اتفاقا * (١)

يقول التلمساني في مفتاح الوصول : " ومن شرط التقرير أن لا يكون قد
بين حكمه قبل ذلك بيانا يستقط عنه وجوب الانكار (٢) " *

الشرط الثالث

أن يكون الفاعل مسلما فإن كان كافرا فلا أثر لسكوت الرسول صلى الله
عليه وسلم ولا دلالة له على الجواز اتفاقا (٣) ، فإن عدم انكاره حينئذ لعلمه
بأنه لا ينتهي وليس بمؤثر بخبره *

(١) مرآة الأصول ومعه حاشية الأزهر ج ٢ ص ٢٤٤ ، شرح العنبر على مختصر
ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٦ ، الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٧٣ ، مفتاح الوصول
ص ١٢٨

(٢) مفتاح الوصول ص ١٢٨

(٣) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٨ ، ملحق شرح الكوكب المنير ص ٢١٩ ، بديع
النظام ص ٦٢ ب ، الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٧٣ ، المعتد ج ١ ص ٣٨٨ ،
المنحول ص ٢٣٠ ، شرح الفار لابن ملك ص ٧٠٥ ، فواتح الرحموت ج ٢
ص ١٨٣ ، البرهان ص ١٢٨ ب ، شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع
ج ٢ ص ١٠٠ ، غاية الوصول ص ٩٢ ، إرشاد الفحول ص ٤١

وفي تقرير المنافق خلاف (١) ، فقل حكمه حكم الكافر لأنه كافر في
الباطن ، وهو قول الجويني في البرهان ، وقيل يختلف عن الكافر
لأن المنافق تجرى عليه أحكام المسلمين في الظاهر وهو قول أبي زكريا
الأنصاري في كتابه غاية الوصول والمآزى *

فلو سكنت عن فعل صدر عنهم وهو معصية لاؤهم ذلك أنه تفرس
وفيه تبيين لا يليق بمقام النبوة * وأجيب عن دليل القول الأول بالمنع *

(١) ارشاد الفحول ص ٤١ ، غاية الوصول ص ٩٢ ، المنحول ص ٢٢ ، شرح
الجلال المحلى على جمع الخوامع ج ٢ ص ١٠٠ ، البرهان ص ١٢٨ ب

المبحث الثالث

أقسام التقرير (١)

من النظر في مبحث التقرير يتضح أنه ينقسم الى قسمين :

القسم الأول : التقرير على القول الصادر من الشخص .

إذا وقع القول بين يديه صلى الله عليه وسلم فأقر القائل على ما دل عليه كان دليلاً على أنه حكم شرعي في تلك المسألة .

مثال ذلك سكوته صلى الله عليه وسلم على ما قاله مجزز المدلجي بين يديه صلى الله عليه وسلم حين رأى أقدام زيد وأسامة وقد غطيا رأسيهما ويدتا أقدامهما : " ان هذه الأقدام بعضها من بعض " ، يريد نسبة أسامة لزيد ، فصدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) .

القسم الثاني : التقرير على الفعل .

لهذا النوع من التقرير ثلاث حالات وهي :

الحالة الأولى : الفعل الواقع بين يديه صلى الله عليه وسلم .
ومثاله احتجاج الشافعية على جواز قضا فوائت النوافل في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها بما روى أحمد وغيره عن قيس بن عمرو أنه قال : " رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أصلاة الصبح مرتين ؟

(١) هذا المبحث مقتبس من كتاب مفتاح الوصول الى علم الأصول للشمساني
بتصرف ص ١٢٩ - ١٣١

(٢) الحديث بتمامه في صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٢٩

فقال الرجل : انى لم اكن صليت الركعتين قبلهما فصليتهما الآن ،
قال : فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم " (١)

الحالة الثانية : ما وقع فى زمانه وكان مشهورا .

ومثله احتجاج الشافعية على جواز اقتداء المفترض بالمتفل بما
روى الشيخان عن جابر بن عبد الله قال : " كان معاذ بن جبل
يصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم ثم يأتى فيوم قومه فصلى ليلة مع
النبى صلى الله عليه وسلم العشاء ، ثم أتى قومه فأفتتح بسورة
البقرة ، فأنحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف ، فقالوا له :
أنا فقت يا فلان ؟ قال : لا ، ولأتين رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلاخبرته فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله انا
أصحاب نواضح نعمل بالنهار وان معاذ ا صلى معك العشاء ثم أتى
فافتتح بسورة البقرة فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال
يا معاذ أفتمان أنت ؟ اقرأ بكذا وقرأ بكذا (٢) .

فأنكر صلى الله عليه وسلم على معاذ طول القراءة ، ولم ينكر عليه امامة
الناس وهو متفلس وهم مفترضون .

-
- (١) رواه احمد فى مسنده ج ٥ ص ٤٤٧ ، وأبوداود فى سننه ج ٢ ص ٢٢ ،
والترمذى فى سننه ج ٢ ص ٢٨٤ ، وابن ماجه فى سننه ج ١ ص ٣٦٥ .
والحديث تكلف فى اسناده أبوداود والترمذى إلا أن الشوكافى فى نيل
الأوطار ج ٢ ص ٢٩ - ٣٠ والمباركفوى فى تحفة الأخوذى ج ٢ ص ٤٨٩ -
٤٩١ ذهب الى تصحيح الحديث وقد أفاض الشيخ احمد محمد شاكر
فى تعليقه على الترمذى ج ٢ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ فى بيان طرق الحديث
ثم قال : " ثم هذه الطرق كلها يؤيد بعضها بعضا ويكون بها
الحديث صحيحا لا شبهة فى صحته " .
- (٢) حديث معاذ رواه البخارى فى صحيحه ج ١ ص ١٧٠ ، ومسلم فى صحيحه
ج ١ ص ٣٣٩ واللفظ لمسلم

الحالة الثالثة :

ما وقع في زمانه عليه الصلاة والسلام وكان خفيا ، ومثاله احتجاج بعض العلماء على أن التقاء الختاتين بدون انزال لا يوجب الغسل لقول الصحابة كنا نكسل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نغتسل .

وهذا يقوى فيه احتمال عدم علمه صلى الله عليه وسلم ، فلذلك كان الصحيح أن مثل هذا ليس بحجة بخلاف الأولين .

المبحث الرابع

حكم التقرير

يشتمل هذا المبحث على عدة حالات :

الحالة الأولى :

أن يكون قد سبق من النبي صلى الله عليه وسلم تحريم ذلك الفعل وبيان قبحه ، وعلم النبي اصرار الفاعل على فعله ، وعلم من النبي الاصرار على قبح ذلك الفعل وتحريمه كاختلاف أهل الذمة الى كئاشهم .

فالحكم في هذه الحالة أن السكوت وعدم الانكار لا يدل على جواز الفعل وإباحته اجماعاً ، ولا يوهم كونه منسوخاً ، فان عدم الانكار حينئذ لعلمه بأن الفاعل لا ينتهي وليس بممثل لتحريمه ولا اعتقاد حقيقته عندهم (١) .

الحالة الثانية :

أن يكون قد سبق من النبي صلى الله عليه وسلم تحريم ذلك الفعل وبيان قبحه ، ولم يعلم اصرار الفاعل على فعله بمعنى أنه ينتهي إذا نهى .

فالحكم في هذه الحالة أن السكوت اخراج له عن التحريم وفيد لإباحته ، ثم ان كان التحريم السابق عاماً كان السكوت نسخاً عند الحنفية وتخصيماً عند

(١) الاحكام للامدّى ج١ ص ١٧٣ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٢٦ ، تيسير التحرير ج٣ ص ١٢٨ ، بدیع النظام ص ٦٢ ب ، كشف الأسرار ج٣ ص ١٤٩ ، المعتمد ج١ ص ٣٨٨ ، مرآة الأصول ومعه حاشية الأزمیری ج٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

الشافعية لاختلاف الاصطلاحين عند هفي النسخ والتخصيص (١) المبني على اشتراط المقارنة في المخصص أو عدمه .

ودليل اباحته أنه لو لم يكن مباحا لما ساغ السكوت عليه حتى لا يتوهم أنه منسوخ عنه فيقع في المحذور ، وفيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو غير جائز بالاجماع الا على رأى من يجوز التكليف بما لا يطاق . (٢)

الحالة الثالثة :

أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد بين حرمة الفعل وقبحه من قبل فالحكم في هذه الحالة أن السكوت وعدم الانكار على الفاعل يدل على الجواز والاباحة حتى لغير الفاعل على الأصح . وذلك لأنه لو لم يكن فعله جائزا لكان تقريره له عليه حراما على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في غاية البعد ولا سيما فيما يتعلق بالأحكام الشرعية (٣) .

يقول ابن حزم : " والحاصم له من ارتكاب المنكر عاصم له من التقرير عليه وقد وصفه الله تعالى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله : يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، فلو كان ذلك الشيء منكرا لنهى عنه عليه الصلاة والسلام بلا شك فلما لم ينه عنه لم يكن منكرا فهو مباح ، والمباح معروف ، وما عرفه عليه الصلاة والسلام فهو معروف ، ولا معروف الا ما عرف ، ولا منكرا الا ما أنكر ، وأيضا لو كان محرما لكان سكوته وعدم انكاره على الفاعل تأخيرا للبيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز (٤) . "

-
- (١) تيسير التحرير ج٣ ص ١٢٨ ، كشف الأسرار ج٣ ص ١٢٩ ، بديع النظام ص ٦٢ ب
مرآة الأصول ومعه حاشية الأزهرى ج٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، حاشية الفتازانى
على شرح العضد ج٢ ص ٢٦ ، الأحكام للآمدى ج١ ص ١٧٣ ، ملحق شرح الكوكب
المنير ص ٢١٩ ، ارشاد الفحول ص ٤
(٢) الأحكام للآمدى ج١ ص ١٧٣
(٣) الأحكام للآمدى ج١ ص ١٧٣ ، حاشية الفتازانى على شرح العضد ج٢ ص ٢٥ ،
٢٦ ، بديع النظام ص ٦٢ ب ، المستصفى ج٢ ص ٢٢٥ ، فوائح الرحموت ج ٢
ص ١٨٣ ، كشف الأسرار ج٣ ص ١٤٩ ، العدة ص ٧ ب ، ملحق شرح الكوكب
المنير ص ١٩ ، مرآة الأصول ومعه حاشية الأزهرى ج٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥
(٤) الأحكام لابن حزم ج١ ص ٤٣٦

المبحث الخامس

استبشاره صلى الله عليه وسلم

سبق أن قلنا في بحث حكم التقرير أن سكوت الرسول وعدم إنكاره يدل على الجواز والاباحة ، فإذا انضم إلى هذا السكوت السرور والاستبشار من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان السكوت المقرون بالاستبشار أوضح دلالة على الجواز من السكوت غير المقرون بالاستبشار . (١)

مثال ذلك ما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها مسرورا تبرق أسارير وجهه فقال ألم تسمعني ما قال المدلجي لزيد وأسامة - ورأى أقدامهما - أن بعض هذه الأقدام من بعض " (٢) .

وقد احتج الشافعية بقصة زيد وأسامة على ثبوت النسب بالقيافة خلافا للحنفية ، يقول الشافعي : " فلو لم يعتبر قوله لمنعه من المجازفة وهو صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يسر إلا بالحق " (٣) .

(١) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٢٨ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٣ ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ١٧٣ ، ارشاد الفحول ص ٤ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٦ ، ملحق شيخ الكوكب المنير ص ٢١٩ ، مرآة الأصول ج ٢ ص ٢٤٤

(٢) صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٢٩

(٣) مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٨٨

المبحث السادس

عموم التقرير

قررنا فيما سبق أن التقرير يدل على الاذن والاباحة فهل يختص بمن فعل
وسكت عنه الرسول صلى الله عليه وسلم أو يعم سائر المكلفين ؟

ذهب جمهور الأصوليين الى القول بالتعميم (١) للاجماع على أن التحريم
إذا ارتفع في حق واحد ارتفع في حق الكل ، وهو الحق لأنه في حكم خطاب الواحد
وهذا قال الجويني وهو ما رجحه أبو زكريا الأنصاري فقال : " لأن سكوته على الفعل
تقرير له ولغيره في الأصح " (٢) .

وحكى الشوكاني والجلال المحلي عن القاضي أبي بكر الباقلاني اختصاص التقرير
بالفاعل (٣) ، لأنه ليس له صيغة تعم فلا يتعدى الى غيره ، وذكر الأنصاري هذا
الرأي جوابا على أنه هل يعم أم لا فقال : " وقيل لا . لأن السكوت ليس بخطاب
حتى يعم " (٤) .

وإذا أثبت التقرير الاباحة الابتدائية كان أظهر في العموم ، فان كان
تخصيصا للعموم سابق كان خاصا بمن قرر على رأي ، لأن العموم السابق يعارضه
فيمنع من عمومته * .

-
- (١) ارشاد الفحول ص ٤١ ، غاية الوصول ص ٩٢ ، حاشية البناني على شرح الجلال
المحلي ج ٢ ص ١٠٠ ، البرهان ص ١٢٨ ، مرآة الأصول ج ٢ ص ١٤٤
(٢) غاية الوصول ص ٩٢
(٣) ارشاد الفحول ص ٤١ ، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٠٠
(٤) غاية الوصول ص ٩٢

المبحث السابع

التخصيص بالتقرير

من فعل ما يخالف العموم بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكره عليه ، فعدم انكاره صلى الله عليه وسلم تقرير على ذلك الفعل ، ودال على إباحته ، لأن سكوته دليل جواز الفعل ، إذ علم من عادته أنه لو لم يكن جائزا لما سكت عن انكاره (١) .

ومناء على هذا يكون تخصيصا للعموم السابق بالنظر الى ذلك الفاعل (٢) جمعا بين العام والتقرير ، لأن حكم التقرير مخالف لحكم العام ، بمعنى أن حكم العام لا يثبت في حقه .

وذلك بشرط المقارنة عند الحنفية وسواء أكان مقارنا أو غير مقارن عند غيرهم (٣) .

وحيث ثبت أنه تخصيص فإن عرفت للمخصص علة مشتركة بينه وبين غيره تعدى الحكم الى غير المخصص ممن وجدت فيه العلة وحينئذ يكون تخصيصا بالقياس بعد التخصيص بالتقرير (٤) .

وهذا متجه عند الحنفية ان كان التقرير مقارنا ، فان كان متأخرا تعذر علينا أن نقول بالتعدية فيما وجدت فيه العلة لأنه حينئذ يكون نسخا عندهم بالقياس ، والقياس لا يكون ناسخا اللهم الا اذا كانت العلة لغوية بأن كانت

(١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ١٥١ ، الاحكام للآمدى ج ٢ ص ٣٠٨

(٢) شرح العضد ج ٢ ص ١٥١ ، التحصيل ص ٩ ب ، شرح الكوكب المنير ص ٢٠٨ ، العدة لأبي يعلى ص ١٨٠ ، شرح الاسنوي ج ٢ ص ١٢٨

(٣) فواتح الرحموت ج ١ ص ٣٥٤

(٤) فواتح الرحموت ج ١ ص ٣٥٤ ، الاحكام للآمدى ج ٢ ص ٣٠٨ ، شرح العضد ج ٢ ص ١٥١

مفهومة بمجرد فهم اللغة وحينئذ تكون التعدية بدلالة النص لا بالقياس
 وحينئذ لا مانع من النسخ بالدلالة لأن دلالة النص تنسخ عبارة النص عند
 الحنفية (١) وإن لم تظهر علة مشتركة لا لغوية ولا اجتهدية يكون المخصص
 هو التقرير فقط ويقتصر على الفاعل الذي قرره صلى الله عليه وسلم على فعله (٢) *

وقيل يعم التقرير جميع الفاعلين (٣) بقوله صلى الله عليه وسلم : " حكمي
 على الواحد حكمي على الجماعة " ومعناه أن الخطاب إذا تعلق بفعل لمكلف
 كوجوب الوضوء على محمد فقد تعلق بجميع المكلفين سواء كان الحكم عليهم
 كالوجوب والحرمة أم كان لهم كالأباحة *

قال الآمدي (٤) : وإذا عم الحكم بالحديث كان نسفاً للعامة لا تخصيصاً
 لأنه حينئذ لم يبق تحت العام شيء *

وههنا أمران :

الأول : أن هذا الحديث لم يثبت (٥) عنده الحفاظ كما صرح بذلك المزي
 والذهبي حتى يصلح دليلاً للتخصيص ، ولكن العلماء قالوا له شاهد
 بمعناه وهو ما جاء في الموطأ والنسائي والترمذي (٦) من قوله صلى الله
 عليه وسلم : " إنما قولي لامرأة واحدة كقولي لمائة امرأة " *

الثاني : أننا لو سلمنا صلاحية الحديث للتعميم فإنه ليس عاماً لجميع المكلفين
 بل قال العلماء إنما يعم فيما علم فيه عدم الفارق لاختلاف المكلفين
 في الأحكام كالرجل والمرأة والمسافر والمقيم والظاهر والخائض *

(١) فواتح الرحموت ج١ ص ٣٥٤

(٢) الأحكام للآمدي ج٢ ص ٣٠٩

(٣) شرح الأسنوي ج٢ ص ١٢٩

(٤) الأحكام للآمدي ج٢ ص ٣٠٩

(٥) المقاصد الحسنة ص ١٩٢ - ١٩٣ ، كشف الخفا ج٢ ص ٣٦٤

(٦) الموطأ ج٢ ص ٩٨٣ ، سنن النسائي ج٧ ص ١٣٤ ، سنن الترمذي ج٤

أما ما علم فيه وجود الفارق أولم تعلم فيه عدم الفارق فلا يعمسه
التقرير (١) .

وبناء على هذا يكون التقرير تخصيصاً عند غير الحنفية لا نسخاً كما قال
الأمدي ؛ وكذلك يكون تخصيصاً عند الحنفية لجهل التاريخ فيحمل
على المحنية .

(١) شرح العضد ج ١ ص ١٥١ ، فواتح الرحموت ج ١ ص ٣٥٤

المبحث الثامن

أمثلة من تقارير رسول الله صلى الله عليه وسلم

المثال الأول : أكل لحم الضب .

روى الشيخان (واللفظ لمسلم) عن سعيد بن جبير رضي الله عنه قال :
" سمعت ابن عباس يقول : أهدت خالتي أم حفيد إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم سمنا وأقبطا وأضبا فآكل من السمن والأقط وترك الضب تغذرا
وأكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراما ما أكل على مائدة
رسول الله صلى الله عليه وسلم " (١) .

يدل هذا الحديث على إباحة أكل لحم الضب ، إذ أكل خالد بن الوليد
رضي الله عنه كما صرح بذلك الروايات الأخرى في بيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو ينظر ، ولو كان أكله حراما لما سكبت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
إذ لا يقر أحدا من أتباعه على المنكر ، أما امتناعه هو صلى الله عليه وسلم عن أكله
فكان بسبب عيافته له وعدم رغبته فيه إذ لم يكن الضب معروفا بأرض قومه .

والى إباحة أكل لحم الضب ذهب كل من الشافعية والحنابلة والمالكية
وذهب الحنفية إلى حرمة أكله .

واستدل القائلون بالإباحة بتقريره صلى الله عليه وسلم المستفاد من الحديث
السالف الذكر . يقول ابن قدامة المقدسي : " أما الضب فانه مباح في قول أكثر
أهل العلم منهم عمر بن الخطاب وابن عباس وأبو سعيد وأصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، قال أبو سعيد : كنا معشر أصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم لأن يهدي إلى أحدنا ضب أحب إليه من دجاجة . فقال عمر : ما يسرنى أن

(١) صحيح البخارى ج ٩ ص ١٣٥ ، صحيح مسلم ج ٣ ص ١٥٤٥

مكان كل ضرب هـ حاجة سمينة ولوددت أن في كل حجر ضرب ضبين * وهذا قال مالك والشافعي وابن المنذر " (١) .

وذكر الشرييني في معنى المحتاج اباحة أكل أشياء ذكر منها الضرب وقال : " لأنه أكل على مائدة رسول الله بحضرته ولم يأكل منه ، فقيل ليه : أحرام هو ؟ قال : لا ، ولكنه ليس بأرض قوي فأجدني أعافه " (٢) .

ويقول الخرشي في شرحه على مختصر خليل : " يعني أن الوحش الذي لم يفترس ، أى لم يعد كحمر الوحش والغزلان والضرب مباح الأكل " (٣) .

أما الحنفية فقد استندوا في تحريمهم الى نهى الرسول عن أكله (٤) ونهى عائشة عن التصديق به ، وإلى أنه قد يكون من المسوخ * (٥)

وقد رد المجيزون أدلة الحنفية بأن النهى ان صح محمول على التنزيه (٦) ، وأن نهيه لعائشة عن التصديق به كان من جنس نهيه عن التصديق بحشف التمر

-
- (١) المعنى ج ١١ ص ٨١
 - (٢) معنى المحتاج ج ٤ ص ٢٩٩ ومثله ج ١ في المجموع للشووي ج ٩ ص ١١ - ١٢
 - (٣) شرح الخرشي على مختصر خليل ج ٢ ص ٢٦
 - (٤) يقول ابن حجر في الفتح : " وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الضرب ، أخرجه أبو داود بسند حسن فإنه من رواية اسماعيل ابن عياش عن ضمزم بن زرع عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الجبراني عن عبد الرحمن بن منبل ، وحديث ابن عباس عن الشاميين قوي وهو " لا شاميون " ، ولا يختر بقول الخطابي ليس استاده بذلك وقول ابن حزم فيه ضعفاً ومجهولون ، وقول البيهقي تفرد به اسماعيل بن عياش وليس بحجة وقول ابن الجوزي لا يصح ، ففي كل ذلك تساهل لا يخفى فإن رواية اسماعيل قوية عند البخاري ، وقد صحح الترمذي بعضها فتح الباري ج ١٢ ص ٨٧
 - (٥) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٣٦ - ٣٧ ، نتائج الأفكار ج ٨ ص ٦٢
 - (٦) معنى المحتاج ج ٤ ص ٢٩٩

فكره لها التصديق بلحم الضب الذي لم تأكله هي لا لكونه حراماً . (١)

على أن حديث التقرير أقوى سنداً لأنه من رواية الصحيحين .

ثم توقف الرسول عن إباحته لاحتمال كونه من المسوخ زال بعلم رسول الله
أن هذه المسوخ لا تتناسل (٢) .

وفي نهاية المسألة أنقل عبارة لابن حجر - والذي استوعب الموضوع
مناقشة - يقول : " ولو كن حراماً لما أكلن - الضباب - على مائدة النبي
صلى الله عليه وسلم ولما أمر بأكلهن (٣) " . ومراعاة من الأمر الاذن .

أما النووي فيقول تعليقا على أحاديث أكل لحم الضب على مائدة
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هذا تصريح بما اتفق عليه العلماء وهو
اقرار النبي صلى الله عليه وسلم الشيء وسكوته عليه أنا فعل بحضرته يكون
دليلاً لإباحته ويكون بمعنى قوله أذننت فيه وإباحته فإنه لا يسكت على
باطل ولا يقر منكراً (٤) " .

(١) فتح الباري ج ١٢ ص ٨٧

(٢) " " " "

(٣) " " " "

(٤) شرح النووي على مسلم ج ١٣ ص ١٠١

المثال الثاني : العزل عن النساء *

روى الشيخان عن جابر رضى الله عنه قال :

" كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل ، زاد مسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا (١) .

هذا الكلام من الصحابي الجليل جابر بن عبد الله رضى الله عنه له حكم الرفع لرسول الله ، والكلام صريح في أن الصحابة كانوا يعزلون عن النساء وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك ولم ينه عنه ، فهذا يدل على إباحته وعدم المواقفة عليه * وإذا قررنا من خلال هذا الحديث إباحة العزل (٢) كما قال به الحنفية ، فسنجد أن الفقهاء يفصلون في المسألة بحسب المعزول عنها . فان كان ذلك في وطء أمته لم يحرم سواء رضيت أم لا (٣) ، يقول ابن قدامة المقدسي : " ويجوز العزل عن أمته بغير إذنها ، نص عليه أحمد وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي ، وذلك لأنه لا حق لها في الوطء ولا في الولد ولذلك لم تملك المطالبة بالقسم ولا الفدية فلأن لا تملك المنع من العزل أولى (٤) " .

وان كان في وطء زوجته وكانت مملوكة لم يحرم ولا يحتاج ذلك إلى استئذانها لأنه يلحقه العار باسترقاق ولده منها (٥) ، وقيل يحرم العزل عنها

- (١) صحيح البخارى ج ٧ ص ٤٢ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ٦٥
- (٢) هو مكروه عند الشافعية يقول النووي : " وهو مكروه عندنا في كل حال سواء رضيت أم لا لأنه طريق إلى قطع النسل " (شرح النووي على مسلم ج ١٠ ص ١٤)
- (٣) كشف القناع ج ٥ ص ١٨٩ ، الهداية ج ٨ ص ١٠٩ ، تبين الحقائق ج ٨ ص ١٠٩ ، شرح النووي على مسلم ج ١ ص ١٤ ، تكملة المجموع ج ١٥ ص ٥٧٧
- (٤) المغنى ج ٨ ص ١٣٣
- (٥) شرح النووي على مسلم ج ١٠ ص ١٤ ، تكملة المجموع ج ١٥ ص ٥٧٧

بدون اذنها لانها زوجة تطك المطالبة بالوطء وترك العزل من تمامه فلم يجز
بغير اذنها (١) * والراجح الاول خوفا من استرقاق ولده ، لأن الولد
يتبع الأم في البرق *

(٢)
أما ان كانت الزوجة حرة فلا يعزل عنها الا باذنها لما روى عن عمر قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة الا باذنها ، ولأن لها
في الولد حقا وعليها في العزل ضررا فلم يجز الا باذنها (٣) *

وان دل الحديث على اباحة العزل في ذاتها ، فلا يتعارض ذلك مع توقعه
على اذن الزوجة الحرة لأن ذلك من حقها

-
- (١) تبیین الحقائق ج ٦ ص ٢١ ، المفتی ج ٨ ص ١٣٤
(٢) رواه احمد في مسنده ج ١ ص ٣١ ، وابن ماجه في سننه ج ١ ص ٦٢٠ وفي
اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف
(٣) المفتی ج ٨ ص ١٣٤ ، تبیین الحقائق ج ٦ ص ٢١ ، الهداية ج ٨
ص ١٠٩ ، كشاف القناع ج ٥ ص ١٨٩ ، شرح النووي على مسلم ج ١
ص ١٤ ، تكملة المجموع ج ١٥ ص ٥٧٧

المشال الثالث : اللعب بالمسجد *

عن عائشة رضی الله عنها قالت :

رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه وأنا أنظر الى الحشمة يلعبون في المسجد حتى أكون أنا الذي أسام ، فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو " (١) *

هذا الحديث يدل اقرار الرسول صلى الله عليه وسلم فيه للأحباش على

حكمين :

الأول : جواز اللعب بالمسجد وإباحة ذلك حيث كان الأحباش يلعبون ورسول

الله صلى الله عليه وسلم ينظرون أن يزجرهم عن ذلك فتيين أن هذا الأمر مباح لأنه لا يقر على معصية * يقول النووي : " فيه جواز اللعب بالسلاح ونحوه من آلات الحرب في المسجد وبلتحق به ما في معناه من الأسباب المعينة على الجهاد وأنواع البر " (٢) *

الثاني : فيه جواز نظر المرأة الأجنبية الى ما عدا العورة من الرجال ، إذ وقفت

عائشة تنظر الى الأحباش وهم يلعبون ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسترها بردائه ولم يحول عليه الصلاة والسلام وجهها ، ولم ينهها عن النظر إليهم ، ولو كان غير مباح لما سمح لها بذلك *

(١) صحيح البخارى ج ٧ ص ٤٨ - ٤٩

(٢) شرح النووي على مسلم ج ٦ ص ١٨٤

المثال الرابع : حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة *

عن أبي امامة رضي الله عنه قال :

سمعت أبا سعيد الخدري يقول نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ فارسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى سعد فأتى على حمار فلما دنا من المسجد قبال للانصار: قوموا إلى سيدكم أو خيركم * فقال : هؤلاء نزلوا على حكمك * فقال : تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم * قال : قضيت بحكم الله وربما قال بحكم الملك " (١) *.

يدل هذا الحديث على حقيقة حكم سعد بن معاذ في يهود بني قريظة ، وعلى حجية التقرير عليه ، إذ وافقه رسول الله صلى الله عليه وسلم على مقاتلته ممن ذبح المقاتلة وسبى الذراري ، حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكد سلامته حكمه ، وأنه الحكم الحق بقوله قضيت بحكم الله ، ولو لم يكن حكم سعد حقا لما أقره عليه الصلاة والسلام عليه ، ولبادر إلى نفيه ولما سمح بتنفاذه ، لكنه مدح الحكم وأنفذه *.

وهذا الحديث مثال على النوع الأول وهو تقريره عليه الصلاة والسلام الرجل على الحكم *.

(١) صحيح البخاري ج ٥ ص ١٤٢ ، وصحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٨٨

الخاتمة

فى نتائج البحث

انتهت بحمد الله وتوفيقه هذه الرسالة ، بعد أن طفت برضا السنة النبوية المطهرة ، وساتين الأصول والفقه ، فأخذت منها باقات نسقتها ورتبتها ثم عرضتها بوضع حسب مريضيا ، وسهية أظنها مقبولة ، فإن أصبت فمن الله وحده ، وإن أخطأت فمنى ومن الشيطان .

وفى آخر هذا العمل المتواضع أقدم خاتمة أعرض فيها ما توصلت اليه من نتائج فأقول :

عرف الأصوليون السنة النبوية فقالوا : هى ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير ، وهى بهذا اتضم تحت اسمها القول والفعل والتقرير .

وتعتبر سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم المصدر الثانى بعد كتاب الله تعالى لاستنباط الأحكام الشرعية ، والمبينة له ، وهى حجة قاطعة بها يحكم وعليها يحول .

وقد وصلت اليها بطريق التواتر والآحاد ، وقد أودعها علماء الأمة المصنفات والمسانيد ، وبيتوا صحيحها من ضعيفها ، ووضعوا عليها الشروح ، فوصلت اليها مصفاة مبرأة واضحة بيينة .

والأصل فى حجة السنة عصمة الله سبحانه وتعالى لنبيه عن ارتكاب المظور ، فهو لا يفعل الحرام ولا المكروه ، وهو لا يقر على السهو والخطأ إذا وقع شئ منهما ، بل ينبه على ذلك فى أوانه .

والأدلة على حجية السنة كثيرة إذ دلت عليها آيات عديدة من الكتاب العزيز ، وقام عليها اجماع الصحابة رضوان الله عليهم ، ودل عليها العقل المستنير .

وإذ قام الدليل على حجية السنة ومنها الفعل فهل كل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم شرع واجب الاتباع على الأمة ؟

أقول : أن كان ذلك الفعل صدر عنه بأصل الخلقة ومقتضى النجاسة ، فالذي أراه أن مثل هذا الفعل مباح . أما أن تردد الفعل بين كونه جليلاً أو شرعياً فقد رجحت فيه أنه منه وباحتياطاً .

ولمقام النبوة فقد اختص الله سبحانه وتعالى نبيه صلى الله عليه وسلم ببعض الأحكام ، فليس للأمة أن تشاركه فيها ، فهي خاصة به صلى الله عليه وسلم .

ولما أجمل الله عز وجل بعضاً من آيات الكتاب لحكمة أرادها عهد إلى نبيه صلى الله عليه وسلم ببيان هذه الآيات بقوله أو بفعله أو بهما معاً ، فإن انفرد القول أو الفعل بالبيان كان معتبراً عند امتثال المبين ، وإن اجتمعا على البيان متوافقين فيها ، أو مختلفين رجحنا أحدهما على الآخر ، وقد تقدم ذلك مفصلاً في البحث .

فإن تجرد الفعل فلم يكن طبعياً ولا خاصاً ولا بياناً لمجمل وعرفت صفته فالراجع أن الأمة مثل رسول الله في ذلك الفعل وفي صفته ، وقد أقيمت على ذلك الأدلة من الكتاب واجماع الصحابة .

أما إذا جهلت صفة الفعل فالذي رجحته وأقيمت الدليل عليها الفصل الذي قصد فيه القرية مندوب ، وما لم يقصد فيه القرية فمباح .

وإذا ثبت أن ما يصدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأفعال مشروع مأذون فيه ، فلا يثبت التعارض بين أفعاله على القول بالراجع .

أما ان وقع التعارض بين قوله وفعله فقد وُضعت لذلك قواعد ضيّبت فيها حالات هذا التعارض وحكم كل حالة ، وقد اشدت الاختلاف فيما يرجح ، هل يرجح القول أو الفعل أو يصار الى الوقف ؟

أقوال ثلاثة ، وفيما تقدم في البحث من بيان غنى عن التكرار هنا .

أما تقارير رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي حجة ، مصدرها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقر أحدا على باطل ، فيدل سكوته على إباحة الفعل والاذن فيه ، وتنقسم الى تقرير على القول وتقرير على الفعل .

ومما لاحظت خلال دراستي لبعض الفروع الفقهية - في كتب المذاهب المختلفة - التي ملئت بها للقواعد الأصولية أن الأحكام الفقهية قد لا تنطبق على القواعد الأصولية المقررة ، إذ تسير القاعدة الأصولية في طريق والفرع الفقهي في طريق آخر ، وقد يكون لمخالفة الفقيه للأصول ما يدعوه لذلك ، فالذي أراه أن تكثر من التمثيل بالفرع الفقهية والتفتيش عنها عند دراسة الأصول ، حتى لا تبقى الدراسات الأصولية بعيدة عن الفائدة المرجوة منها ، وما وضع الأصول الا ليكون وسيلة لاستنباط الحكم الشرعي .

وهكذا كان لأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم أثر كبير في تربية الصحابة ، فقد كان المثل الأعلى لهم والقُدوة الحسنة ، يهادرون الى الامثال لأمره ونهيهِ والتأسي بفعله ، فرباهم صلى الله عليه وسلم بفعله وهم يرون ، وبأعمالهم وهو ينظر فيعترض أو يقرر ، فكانت تلك المدرسة النبوية ، وكان أن تخرج منها ذلك الجيل القرآني الفريد ، فكانت تلك البطولات التي حولت وجهة التاريخ وصنعت المعجزات ، فرضى الله عنهم وأرضاهم ، ورزقنا من الأيمان بالله ورسوله والعمل للإسلام وأهله ما رزقهم .

وصلى الله وسلم على نبيه محمد أكمل صلاة وأتم تسليم ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

قائمة بمراجع البحث

أولا : كتب التفسير :

- القرآن الكريم .
- تفسير أبي السعود .
أبوالسعود ، أبوالسعود بن محمد العمادى الحنفى ، المتوفى سنة (٩٨٢هـ)
تحقيق : عبدالقادر احمد عطا . طبع مطبعة السعادة . القاهرة .
- تفسير البيضاوى .
البيضاوى ، ناصر الدين أبوسعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيسراوى
البيضاوى ، المتوفى سنة (٦٨٥هـ) .
طبع مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر . سنة ١٣٣٠هـ .
- تفسير الطبرى .
الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى ، المتوفى سنة (٥٣١هـ) .
طبع دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت . سنة ١٩٧٢م .
- تفسير القرآن العظيم .
ابن كثير ، أبوالفداء اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى ، المتوفى سنة (٧٧٤هـ)
طبع دار احياء الكتب العربية بمصر .
- الجامع لأحكام القرآن .
القرطبى ، أبوعبدالله محمد بن احمد الأنصارى القرطبى ، المتوفى سنة (٦٧١هـ)
طبع دار احياء الكتب العربية . القاهرة سنة ١٩٣٧م .

ثانياً : كتب الحديث ومصطلحه :

- تحفة الأخوذى شرح جامع الترمذى *
المباركفورى ، أبو العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى ،
المتوفى سنة (١٢٥٢ هـ) *
الطبعة الثانية ، طبع مطبعة المدعى ، القاهرة . سنة ١٣٨٤ هـ .
- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى *
السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، المتوفى
سنة (٩١١ هـ) *
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الأولى . طبع مكتبة القاهرة .
سنة (١٣٧٩ هـ) *
- تلخيص الحبير فى تخرىج أحاديث الرافعى الكبير *
ابن حجر ، أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) *
تصحیح : عبد الله هاشم اليماني المدني . طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة .
القاهرة . سنة ١٣٨٤ هـ .
- الرصف لما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من الفعل والوصف *
الحاقولى ، محمد بن محمد بن عبد الله الحاقولى ، المتوفى سنة (٧٩٧ هـ) *
طبع مطبعة زيد بن ثابت . دمشق . سنة ١٣٩٣ هـ .
- الدراية فى تخرىج أحاديث الهداية *
ابن حجر ، أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) *
تصحیح : عبد الله هاشم اليماني المدني . طبع مطبعة الفجالة الجديدة .
القاهرة . سنة ١٣٨٤ هـ .
- سنن ابن ماجه
ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى ، المتوفى سنة (٢٥٧ هـ) *
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع دار الحياء الكتب العربية . القاهرة .
سنة ١٣٥٢ هـ *

- سنن أبي داود *
أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة (٢٧٥هـ) *
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد * نشر دار احياء السنة النبوية *
- سنن الترمذى *
الترمذى ، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، المتوفى سنة (٢٧٩هـ) *
حقق الجزء الاول والثانى : احمد محمد شاكر ، والثالث : محمد فسوود
عبد الباقي ، والرابع والخامس : ابراهيم عطوة *
الطبعة الاولى * مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر سنة ١٣٥٦هـ *
نشر المكتبة الاسلامية * بيروت *
- سنن الداريمى *
الداريمى * أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الداريمى ، المتوفى سنة (٢٥٥هـ)
طبع دار المحاسن للطباعة والنشر ، القاهرة ، سنة ١٣٨٦هـ *
- سنن النسائي *
النسائي ، أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي ، المتوفى سنة (٣٠٣هـ)
الطبعة الاولى * طبع مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر * سنة ١٣٨٣هـ *
- شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الاثر *
ابن حجر ، احمد بن على بن حجر المصقلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢هـ) *
طبع دار الطباعة المحمدية ، القاهرة *
- شرح النووى لصحيح مسلم *
النووى ، محي الدين أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري النووى ، المتوفى
سنة (٦٧٦هـ) *
طبع المطبعة المصرية * القاهرة *
- صحيح البخارى *
البخارى ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى ، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)
طبع مطبعة محمد على صبيح * القاهرة *

- صحيح مسلم *
مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، المتوفى سنة (٢٦١هـ)
الطبعة الأولى * طبع مطبعة دار احياء الكتب العربية * القاهرة * سنة ١٣٧٤هـ
- عمدة القارى شرح صحيح البخارى *
العيني ، بدر الدين أبو محمد محمود بن احمد العيني ، المتوفى سنة (٨٥٥هـ)
طبع المطبعة المنيرية * القاهرة *
- فتح البارى شرح صحيح البخارى *
ابن حجر ، احمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة (٨٥٢هـ) *
طبع مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر * سنة ١٣٧٨هـ *
- كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس *
العجلوني ، اسماعيل بن محمد العجلوني ، المتوفى سنة (١١٦٢هـ) *
الطبعة الثانية * طبع دار احياء التراث العربى * بيروت * سنة ١٣٥١هـ *
- الكفاية فى معرفة الرواية *
الخطيب البغدادي ، أبو بكر احمد بن على بن ثابت المعروف بالخطيب
البغدادي ، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)
الطبعة الأولى * طبع مطبعة دار السعادة * القاهرة *
- مسند احمد *
الامام احمد ، الامام احمد بن حنبل الشيبانى ، المتوفى سنة (٢٤١هـ)
طبع المكتب الاسلامى ودار صادر * بيروت *
- المقاصد الحسنة فى بيان كثرة الأحاديث المشتهرة على الألسنة *
السخاوى ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، المتوفى
سنة (٩٠٢هـ) *
طبع دار الادب العربى للطباعة * القاهرة * سنة ١٣٧٥هـ *

- الموطأ *
الامام مالك بن أنس ، المتوفى سنة (١٧٩هـ)
طبع دار احياء الكتب العربية * سنة ١٣٧٠هـ *
- نصب الراية لأحاديث الهداية *
الزيلعي ، جمال الدين أبو محمد بن يوسف الحنفي الزيلعي ، المتوفى
سنة (٧٦٢هـ)
الطبعة الاولى * طبع مطبعة دار المأمون * القاهرة * سنة ١٣٥٧هـ *
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار *
الشوكاني ، محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ)
الطبعة الأخيرة * مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر *

ثالثا : كتب أصول الفقه :

- الاحكام في أصول الأحكام *
الآمدي ، أبو الحسن سيف الدين الآمدي ، المتوفى سنة (٦٣١هـ) *
طبع دار الاتحاد العربي للطباعة * القاهرة * سنة ١٣٨٧هـ *
- الاحكام في أصول الأحكام *
ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ، المتوفى سنة (٤٦٥هـ)
طبع مطبعة العاصمة * القاهرة *
- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول *
الشوكاني ، محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ)
الطبعة الاولى * طبع دار الفكر * بيروت *
- أصول البزدوي *
البزدوي ، فخر الاسلام علي بن محمد البزدوي ، المتوفى سنة (٤٨٢هـ) *
ومعه شرحه المسمى بكشف الأثرار لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ،
المتوفى سنة (٥٧٣هـ) *
طبع دار الكتاب العربي * بيروت * سنة ١٣٩٤هـ *

- أصول السرخسي *
السرخسي ، أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي ، المتوفى سنة (٤٩٠ هـ) *
تحقيق : أبي الوفا الأصفهاني ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
سنة ١٣٩٣ هـ *
- أصول الشاشي *
الشاشي ، أبو يعقوب اسحق بن إبراهيم الخراساني الشاشي ، المتوفى
سنة (٣٢٥ هـ) *
تصحیح : مولانا اسحاق مالك * طبع المكتبة الرحيمية * ديوبند *
- أصول الفقه الاسلامي *
شاكر الحنبلي *
الطبعة الاولى * طبع مطبعة الجامعة السورية * دمشق * سنة (١٣٦٨ هـ)
- بديع النظام الجامع بين اصول الهذلي والاحكام *
ابن الساعاتي ، مظفر الدين احمد بن علي المعروف بابن الساعاتسي ،
المتوفى سنة (٦٩٤ هـ) *
صورة ميكروفيلم مأخوذة عن نسخة مخطوطة موجودة بمكتبة جامعة برنستون
بالولايات المتحدة تحت رقم (" ٨٩٣ " ١٧١٠) *
- البرهان *
الجويني ، عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني المشهور
بإمام الحرمين ، المتوفى سنة (٤٧٨ هـ) *
صورة ميكروفيلم مأخوذة عن نسخة مخطوطة موجودة بمكتبة دار الكتب المصرية
بالقاهرة *
- التحرير *
ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن همام الدين
الحنفي ، المتوفى سنة (٨٦١ هـ) *
ومعه شرحه المسمى بتيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه *
طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٠ هـ *

- تحصيل الأصول من علم الأصول *
الأرموي ، سراج الدين أبوالتثاء * محمود بن أبي بكر الأرموي ، المتوفى
سنة (١١٨٢ هـ) *
نسخة مصورة على كرت مأخوذة عن نسخة مخطوطة موجودة بمكتبة الجامع
الجديد الملحقة بالسليمانية باستنبول تحت رقم (٣٠٩) *.
- التقرير والتجوير شرح التحرير *
ابن أمير الحاج ، المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) *
الطبعة الأولى ، الطبعة الكبرى الاميرية ببولاق بمصر * سنة ١٣١٦ هـ *.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول *
الأستوي ، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن القرشي الشافعي ،
المتوفى سنة (٧٧٢ هـ) *
الطبعة الثانية * طبع بمكتبة دار الاشاعت الاسلامية * سنة ١٣٨٦ هـ *.
- التوضيح شرح التفتيح *
صدر الشريعة محيىد الله بن مسعود المعروف بصدر الشريعة ، المتوفى
سنة (٧٤٧ هـ) *
الطبعة الأولى * طبع المطبعة الخيرية بمصر * سنة ١٣٢٢ هـ *.
- جمع الجوامع *
ابن السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي ، المتوفى سنة (٧٧١ هـ)
ومعه شرح جلال الدين محمد بن احمد المحلى ، المتوفى سنة (٨٦٤ هـ) *
ومعه حاشية البناني *
طبع مطبعة مصطفى محمد * القاهرة * سنة ١٣٥٤ هـ *.
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلى لجمع الجوامع *
العطار * حسن بن محمد العطار * المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) *
طبع مطبعة مصطفى محمد بمصر * سنة ١٣٥٨ هـ *

- الرسالة *
- الشافعى ، محمد بن ادريس الشافعى ، المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) *
تحقيق محمد سيد كيلانى ، الطبعة الاولى ، مطبعة مصطفى البابى
الطبى ، القاهرة * سنة ١٣٨٨ هـ *
- بعض الناظر وجنة المناظر *
- ابن قدامة المقدسى ، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد
ابن قدامة المقدسى ، المتوفى سنة (٦٢٠ هـ)
الطبعة الرابعة * طبع المطبعة السلفية * القاهرة * سنة ١٣٩١ هـ
- شرح الأسنوى على المزاج *
- الأسنوى ، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن المقرئ الشافعى ، المتوفى
سنة (٧٧٢ هـ) *
طبع مطبعة محمد على صبيح بمصر * سنة ١٣٨٩ هـ *
- شرح العضد لمختصر ابن الحاجب *
- القاضى عضد الملة والدين ، المتوفى سنة (٧٥٦ هـ) *
ومعه حاشية التفتازانى للسلامة سعد الدين التفتازانى ، المتوفى سنة
(٧٩١ هـ) *
طبع طبعة الفجالة الجديدة * القاهرة * سنة ١٣٩٤ هـ *
- شرح الكوكب المنير *
- الفتوحى ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى ، المتوفى سنة (٩٧٢ هـ)
تحقيق : محمد حامد الفقى * الطبعة الاولى * طبعة السنة المحمدية
القاهرة * سنة ١٣٩٢ هـ *
- ومعه الطلح الذى سقط عند طباعة الكتاب ثم أخرج منفردا *
- شرح المنار *
- ابن ملك ، عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك *
ومعه حاشية الرهاوى ، وحاشية عزى زاده *
طبع المطبعة العثمانية * استنبول * سنة ١٣١٥ هـ *

- شرح تنقيح الفصول *
القرافى ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافى ، المتوفى
سنة (٦٨٤هـ) *
تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، الطبعة الأولى * طبع شركة الطباعة
الفنية المتحدة * القاهرة * سنة ١٣٩٣هـ *
- المدة فى أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل *
أبويعلی ، أبويعلی الفراء الحنبلى ، المتوفى سنة (٤٥٨هـ) *
صورة ميكروفيلم مأخوذة عن نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
تحت رقم (٧٦ أصول) *
- علم أصول الفقه *
خلاف ، عبد الوهاب خلاف ، المتوفى سنة (١٩٥٦م)
الطبعة العاشرة * طبع دار القلم * الكويت * سنة ١٣٩٢هـ *
- غاية الوصول شرح لب الأصول *
الانصارى ، أبويحيى زكريا الانصارى الشافعى ، المتوفى سنة (٩٢٩هـ) *
الطبعة الأخيرة * مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر * سنة ١٣٦٠هـ *
- المحصول فى أصول الفقه *
الرازى ، أبو عبد الله محمد بن عمرو بن الحسين الرازى *
صورة ميكروفيلم مأخوذة عن نسخة مخطوطة موجودة بمكتبة جامعة برنستون
بالولايات المتحدة تحت رقم (" ٨٥٥ " ٢٢١٩) *
- مختصر التحرير فى أصول فقه السادة الحنابلة *
الفتوحى ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى ، المتوفى سنة (٩٧٢هـ) *
الطبعة الأولى * طبع مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر سنة ١٣٦٧هـ *
- مرآة الأصول شرح مراقبة الوصول *
العلامة منلا خسرو ، المتوفى سنة (٨٨٥هـ) *
ومعه حاشية الأزهرى *
طبع دار الطباعة العامة * استنبول * سنة ١٣٣٩هـ *

- المستصفى *
الغزالي ، أبو حامد محمد الغزالي ، المتوفى سنة (٥٠٥ هـ)
الطبعة الأولى * طبع المطبعة الأميرية ببولاق بمصر * سنة ١٣٢٤ هـ
- مسلم الثبوت *
ابن عبد شكر ، محب الدين بن عبد شكر ، المتوفى سنة (١١١٩ هـ)
ومعه شرحه المسمى بفواتح الرحموت لعبد الحلي محمد نظام الدين الأنصاري *
مطبوع بذييل المستصفى * الطبعة الأولى * طبع المطبعة الأميرية ببولاق
بمصر * سنة ١٣٢٢ هـ
- المسودة *
آل تيمية ، المجد والشهاب والحفيد تقي الدين *
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد * طبع مطبعة المدني * القاهرة *
سنة ١٣٨٤ هـ
- المعتمد *
أبو الحسين البصري ، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي
المتوفى سنة (٤٣٦ هـ) *
تحقيق : محمد حميد الله ومحمد بكر وحسن حنفي * طبع المطبعة
الكاثوليكية * بيروت * سنة ١٩٦٤ م
- مفتاح الوصول الى علم الأصول *
التمساني ، أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي التلمساني *
الطبعة الأولى * طبع دار الكتاب العربي بمصر * سنة ١٣٨٢ هـ
- المنحول من تعليقات الأصول *
الغزالي ، أبو حامد محمد الغزالي ، المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) *
تحقيق : محمد حسن هيتو ، الطبعة الأولى * طبع دار الفكر * بيروت *
سنة ١٣٩٠ هـ

- الموافقات في أصول الشريعة *
الشاطبي ، أبو اسحق الشاطبي ، المتوفى سنة (٥٧٩٠ هـ) *
تحقيق وتعليق : الشيخ عبد الله دراز ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر *
بيروت *

- الوسيط في أصول الفقه الاسلامي *
الدكتور وهبة الزحيلي *
الطبعة الثانية * المطبعة العلمية * دمشق * سنة ١٩٦٨ م *

كتب الفقه :

- الام *
الشافعي ، محمد بن ادریس الشافعي ، المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) *
الطبعة الثانية * طبع دار المعرفة للطباعة والنشر * بيروت سنة ١٣٩٣ هـ *

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع *
الكاساني ، علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، المتوفى
سنة (٥٨٧ هـ)
الطبعة الثانية * طبع دار الكتاب العربي * بيروت * سنة ١٣٩٤ هـ *

- تبیین الحقائق شرح كز الدقائق *
الزيلعي ، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي *
الطبعة الثانية ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر * بيروت *

- حاشية رد المحتار على الدر المختار *
ابن عابدين ، محمد امين الشهير بابن عابدين ، المتوفى سنة (١٢٥٢ هـ)
الطبعة الثانية ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر * سنة ١٣٨٦ هـ *

- الخصائص الكبرى *
السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن أبوبكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق : الدكتور محمد خليل الهراس * طبع مطبعة المدني * القاهرة *
سنة ١٣٨٧ هـ *

- زاه المعاد في هدى خير العباد *
- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بكر بن أيوب بن سعد
الزبي ، المتوفى سنة (٧٥١ هـ)
طبع المطبعة المصرية ومكتبتها * القاهرة *
- شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل *
- الخرشي ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي ، المتوفى سنة ١١٠١ هـ
طبع دار صادر * بيروت *
- شرح فتح القدير *
- ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن
الهمام الحنفي ، المتوفى سنة (٦٨١ هـ)
الطبعة الأولى * طبع المطبعة الأميرية الكبرى بمصر * سنة ١٣١٥ هـ *
- الشرح الكبير على متن المقنع *
- ابن قدامة المقدسي ، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
ابن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة (٦٨٢ هـ)
طبع بالأوقست عن نسخة مطبعة المنار بالقاهرة سنة ١٣٤٢ هـ * نشر المكتبة
السلفية بالمدينة المنورة ومكتبة المؤيد بالطائف *
- وهو مطبوع بأسفل المنفى *
- شرح منتهى الإرادات *
- البيهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس البيهوتي ، المتوفى سنة (٥٠٥ هـ)
نشر مكتبة النصر الحديثة *
- المجموع شرح المذهب *
- النووي ، محي الدين بن شرف النووي ، المتوفى سنة (٦٧٦ هـ)
ومعه تكملة للشيخ محمد بخيت المطيعي * كلا ما نشر زكريا علي يوسف *
- المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل *
- ابن بدران ، عبد القادر بن احمد بن مصطفى المعروف بابن بدران الحنبلي *
طبع المطبعة المنيرية بالقاهرة *

- المثنى شرح مختصر الخزقي ،
ابن قدامة المقدسي ، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد
ابن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة (٦٢٠هـ)
مطبوع مع الشرح الكبير بأعلى الصحائف (انظر الشرح الكبير) .
- مثنى المحتاج إلى معرفة الفاظ المضاج
الشرييني ، محمد الشرييني الخطيب .
طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٢٧٧هـ .
- نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار .
قاضي زاده ، شمس الدين أحمد المعروف بقاضي زاده ، المتوفى سنة (٩٨٨هـ)
الطبعة الأولى . طبع المطبعة الأميرية الكبرى بمصر ، سنة ١٣١٥هـ .
- إهداية شرح بداية المبتدي .
المريغيناني ، برهان الدين علي بن أبي بكر المريغيناني ، المتوفى سنة (٩٣هـ)
الطبعة الأولى . طبع المطبعة الأميرية الكبرى بمصر . سنة ١٣١٥هـ .
والطبع عليها شرح فتح القدير ونتائج الأفكار .

كتب القصة :

- أساس البلاغة .
الزمخشري ، جاد الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري .
طبع دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت . سنة ١٣٨٥هـ .
- تاج العروس .
الزبيدي ، محمد مرتضى الزبيدي .
الطبعة الأولى ، طبع المطبعة الخيرية . سنة ١٣٠٦هـ .
- لسان العرب .
ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري .
تشر دار صادر ودار بيروت . سنة ١٣٧٥هـ .

- المصباح المنير *

القيومي ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ القيويني *

طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، سنة ١٣٦٩ هـ *
